



**دور لجان المراجعة في تحسين وظيفة المراجعة
الداخلية وفقاً لمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية
من وجهة نظر المراجعين الداخليين**

(دراسة تطبيقية على المصارف التجارية)

قدمت من قبل:

قنديل حمادو غيث قنديل

تحت إشراف:

د. مسعود عبدالحفيظ البديري

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

جامعة بنغازي

كلية الاقتصاد

نوفمبر 2017

Copyright © 2017. All rights reserved , no part of this thesis may be reproduced in any form, electronic or mechanical, including photocopy , recording scanning , or any information , without the permission in writing from the author or the Directorate of Graduate Studies and Training university of Benghazi

حقوق الطبع 2017 محفوظة، لا يسمح اخذ اى معلومة من اى جزء من هذه الرسالة على هيئة نسخة الكترونية او ميكانيكية بطريقة التصوير او التسجيل او المسح من دون الحصول على إذن كتابي من المؤلف أو إدارة الدراسات العليا والتدريب جامعة بنغازي.



جامعة بنغازي

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

دور لجان المراجعة في تحسين وظيفة المراجعة الداخلية وفقاً لمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية من وجهة نظر المراجعين الداخليين

(دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية في المنطقة الشرقية)

إعداد

قنديل حمادو غيث قنديل

لجنة الإشراف والمناقشة

د. مسعود عبدالحفيظ البديري

د. إدريس عبدالسلام أشتيوي

د. حسن احمد الدراجي

مشرفاً رئيسياً
.....
ممتحناً داخلياً
.....
ممتحناً خارجياً
.....

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العليا (الماجستير) قسم
المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي بتاريخ 2017/11/15

د. مدير إدارة الدراسات العليا والتدريب بالجامعة

يعتمد/ د. عميد الكلية

.....

.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ}

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

سورة البقرة الآية (32)

الإهداء

إلى رُوحِي أبي وأخي،، رحمهما الله وجعل مثواههما الجنة.

إلى أمي الحبيبة،، أطال الله في عمرها.

إلى من قدموا لي كل الدعم إخواني وأخواتي تقديراً وامتناناً.

إلى من وقفوا بجانبني وساندوني أصدقائي وزملائي وداً واعتزازاً.

إليهم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد.

شكر وتقدير

أشكر الله تعالى دائماً وأبداً على ما أولاني به من نعم، فهو الموفق سبحانه لي في كل أمر وما هذا البحث إلا قليل من كثير مما أفاض الله به عليّ.

ولا أنسى بعد فضل الله فضل جامعة بنغازي تلك القلعة العلمية والمنارة الشامخة فلها مني كل الشكر والتقدير

ومن منطلق الحديث الشريف " من لا يشكر الناس لا يشكر الله " فيطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى من أسهم في إنجاز هذا البحث، وأخص بالذكر أستاذي الفاضل الدكتور مسعود عبد الحفيظ البدري، لما تكبده من عناء ومشقة في سبيل إخراج هذا البحث في صورته الحالية، ولما شملني به من رعاية وحسن توجيه وإرشاد، وما غمرني به من علم وخلق، فقد كان نعم الأب وخير معلم، ولا يسعني إلا أن أدعو له بوافر الصحة والعافية ومديد العمر، وأن يثيبه الله من الجزاء أحسنه، ومن خير العلم أوفره، ومن الدرجات أعلاها، وليجعله الله نبراساً للعلم، وأسأل الله العلي أن يجعل ذلك في ميزان حسناته.

كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان لجميع أعضاء هيئة التدريس والموظفين بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي على حسن المعاملة وطيبها، وأخص بالذكر الذين جادوا عليّ بعلمهم خلال فترة دراستي، كما أتقدم بالامتنان والعرفان المسبق للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الدراسة.

كما أتقدم بالشكر والثناء الوفير لأخي وصديقي الأستاذ عبد الله سرير الذي قدم لي النصيح والإرشاد، فقد كان نعم الأخ وخير العون، ولا أملك إلا أن أدعو له بالتوفيق في حياته العلمية والعملية، وبدوام الصحة والعافية ومديد العمر.

كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان لمشرفي مكتبة الأكاديمية الليبية فرع بنغازي على حسن تعاونهم طيلة فترة إنجاز هذه الدراسة.

أسأل الله أن يجزي عني جميع من كان لهم الفضل عليّ ولم أذكرهم، فإن كان المجال هنا لا يتسع لذكرهم فإن ذكراي تتسع لذكرهم.

وفي الختام أقول: إن أصبت فمن الله، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان، وأرجو من ربي الرحمن العفو والغفران.

الباحث

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع	
ب	حقوق الطبعة	
ت	ورقة الاجازة	
ث	الآية القرآنية	
ج	الإهداء	
ح	شكر وتقدير	
ذ	قائمة المحتويات	
ر	قائمة الجداول	
ز	قائمة الأشكال	
س	ملخص الدراسة	
	الفصل الأول الإطار النظري	
2	مقدمة	1-1
4	مشكلة الدراسة	2-1
8	الدراسات السابقة	3-1
13	هدف الدراسة	4-1
13	أهمية الدراسة	5-1
14	منهجية الدراسة	6-1
15	مجتمع الدراسة	7-1
15	حدود ونطاق الدراسة	8-1
16	تقسيمات الدراسة	9-1
	الفصل الثاني لجان المراجعة	
15	مقدمة	1-2

19	ماهية وطبيعة لجان المراجعة	2-2
19	مفهوم لجان المراجعة	1-2-2
22	أهمية لجان المراجعة	2-2-2
23	نشأة وتطور لجان المراجعة	3 -2
30	العوامل التي أسهمت في إنشاء تطور لجان المراجعة	4 -2
33	أهداف لجان المراجعة	5 -2
34	خصائص لجان المراجعة	6 -2
45	مهام ومسؤوليات لجان المراجعة	7 -2
54	خلاصة الفصل	8 -2
	الفصل الثالث المراجعة الداخلية	
57	مقدمة	1 -3
58	نشأة وتطور المراجعة الداخلية	2 -3
59	تعريف المراجعة الداخلية	3 -3
62	أهمية المراجعة الداخلية	4 -3
54	أهداف ونطاق المراجعة الداخلية	5 -3
66	مسؤولية المراجعة الداخلية	6 -3
67	معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية	7 -3
81	دور لجان المراجعة في تخسين وظيفة المراجعة الداخلية	8 -3
86	خلاصة الفصل	10 -3
	الفصل الرابع الدراسة الميدانية	
89	مقدمة	1 -4
89	منهجية الدراسة الميدانية	2 -4
90	مجتمع الدراسة	3 -4

91	أداة جمع بيانات الدراسة	4-4
92	تجميع بيانات الدراسة	5-4
94	تحليل بيانات وتساؤلات الدراسة	6-4
124	نتائج الدراسة	1-7-4
125	توصيات الدراسة	2-7-4

المراجع

الصفحة	الموضوع	
	المراجع العربية	
	المراجع الأجنبية	

الملاحق

الصفحة	الموضوع	
	استمارة الاستبانة	
	نتائج التحليل الإحصائي	

قائمة الجدول

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
29	ملخص نشأة وتطوير لجان المراجعة	1-2
90	عدد المشاركين حسب المصارف	1-4
92	مقياس ليكرت الخماسي	2-4
93	عدد الاستثمارات الموزعة، والمستلمة، ونسبة الردود.	3-4

95	معاملات الصدف والثبات	4-4
96	توزيع المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي	5-4
97	توزيع المشاركين في الدراسة حسب التخصص الوظيفي	6-4
98	توزيع المشاركين في الدراسة حسب سنوات الخبرة	7-4
100	نتائج تحليل بيانات التساؤل الأول	8-4
104	نتائج تحليل بيانات التساؤل الثاني	9-4
109	نتائج تحليل بيانات التساؤل الثالث	10-4
113	نتائج تحليل بيانات التساؤل الرابع	11-4
118	نتائج تحليل بيانات التساؤل الخامس	12-4
122	ملخص نتائج تساؤلات الدراسة الفرعية	13-4

قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
23	أهمية لجنة المراجعة	1-2
43	سلطات لجنة المراجعة	2-2

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تقوم به لجان المراجعة في تحسين وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية المتواجدة إدارتها العامة في المنطقة الشرقية من وجهة نظر المراجعين الداخليين ، ذلك من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة الذي ينص على "هل تقوم لجنة المراجعة بدور يؤدي إلى تحسين وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية " الذي يتفرع منه خمس أسئلة فرعية هي:

هل تقوم لجان المراجعة بدعم استقلالية إدارة المراجعة الداخلية؟

هل تقوم لجان المراجعة بزيادة الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي؟

هل تقوم لجان المراجعة بمتابعة مجال عمل المراجعة الداخلية؟

هل تقوم لجان المراجعة بالتأكد من أداء وظيفة المراجعة الداخلية؟

هل تعمل لجان المراجعة بمتابعة إدارة المراجعة الداخلية ؟

ولتحقيق هدف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال المصادر الثانوية بمراجعة أدب المحاسبة والمراجعة والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وبناءً على ذلك تم تكوين الإطار النظري للدراسة، والمصادر الأولية باستخدام استمارة الاستبانة لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة، واعتمدت الدراسة على أسلوب المسح الشامل، وتم تحليل البيانات التي تم تجميعها باستخدام الإحصاء الوصفي، حيث

أظهرت النتائج إلى أن هناك دوراً للجان المراجعة في تحسين وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة، ذلك من خلال دعم وتعزيز استقلالية إدارة المراجعة الداخلية، والعمل على زيادة الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي، وقيام لجنة المراجعة بمتابعة مجال عمل المراجعة الداخلية، والتأكد من أداء وظيفة المراجعة الداخلية.

الفصل الاول

الاطار النظري

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة :

أدى تطور المؤسسات الاقتصادية وانتشارها جغرافياً علي نطاق واسع في مختلف أنحاء العالم في العقد الثاني من القرن الماضي إلى زيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية (رضوان، 2012)، مما أدى إلى زيادة الحاجة إلى أساليب التحقق من الالتزام بتنفيذ الإجراءات والسياسات الإدارية التي تكفل توفير حماية أصول المشروع وضمان دقة بياناتها، ولهذا نشأت المراجعة الداخلية لمساعدة الإدارة في مواجهة هذه المتطلبات (الفرجاني، 2008).

وبالرغم من الدور الكبير الذي يضطلع به نظام الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية، فقد تم التركيز بأهمية أكبر على المراجع الخارجي في العديد من آراء المفكرين والباحثين في مجال المحاسبة المعاصرة، غير أن هناك عجزاً ملموساً في تحقيق الكثير من الأهداف التي وجدت من أجلها، وبهذا فقد تزايدت أهمية المراجعة الداخلية نتيجة للضغوط والتحديات الاقتصادية التي تعرضت لها مؤسسات الأعمال، وبوجه خاص بعد الانهيارات والأزمات المالية التي عصفت بالكثير من الشركات في دول العالم (أبوبكر، 2012).

تعتبر المراجعة الداخلية إحدى القضايا دائمة الجدل والتطور اكااديمياً ومهنياً، فقد زادت المهام والواجبات الملقاة على عاتق المراجعة الداخلية في الوقت الحاضر

(الهيبري، 2012)، وقد أدت الجهود المميزة لمعهد المراجعين الداخليين الأمريكي (The Institute of Internal Auditor (IIA) إلى إبراز المراجعة الداخلية كمهنة مستقلة، وإدراك أهميتها عند الإدارة والمراجع الخارجي، ومن أبرز مجهودات المعهد إصداره لعدة نشرات، تحدد طبيعة وأهداف المراجعة الداخلية، ومسؤوليات المراجع الداخلي (الفرجاني، 2008)، وقد عرف معهد المراجعين الداخليين الأمريكي (IIA) في عام 2002 المراجعة الداخلية بأنها "نشاط مستقل وموضوعي يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها، ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المنشأة من خلال إشباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة (IIA,2002)

و تلعب إدارة المراجعة الداخلية دور مهماً في منع التلاعب واكتشاف الانحرافات و الأخطاء داخل المؤسسات والشركات، نظراً لأن المراجعين الداخليين يعتبرون موظفين من داخل المؤسسة، ومن ثمّ لديهم الدراية الكاملة بجميع ظروف المؤسسة وطبيعة عملياتها، وبمدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة، وبإمكانية التعديل بها، ولذلك اهتمت العديد من الهيئات والمؤسسات بزيادة استقلالية إدارة المراجعة الداخلية، وضرورة قيام لجنة المراجعة بما لديها من استقلالية أكثر، بمراجعة خطط المراجعة الداخلية والتأكد من استقلاليته عن الإدارة،(سليمان، 2006).

ولكي يؤدي المراجعون الداخليون دورهم بفاعلية يجب أن يتمتعوا بالاستقلالية، لذلك فإن وجود لجنة للمراجعة في المؤسسة من شأنه تدعيم وتعزيز استقلالية المراجع الداخلي، وبالتالي تفعيل الدور الذي تقوم به إدارة المراجعة الداخلية في المؤسسة (الصوص، 2012).

فقد حظيت لجان المراجعة باهتمام كبير من الهيئات الدولية والمنظمات المهنية والعلمية المتخصصة، وخاصة بعد الإخفاقات والأزمات المالية في كبرى الشركات العالمية، ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن أن تلعبه لجنة المراجعة في التأكد من جودة التقارير المالية (المعتاز وبصفر، 2010).

وفي عام 2002م، تم إصدار قانون ساربانز أوكسلي¹ "Sarbanes Oxley" الذي أكد على إلزام جميع الشركات بتكوين لجان المراجعة، لما لها من دور مهم في منع حدوث تلك الانهيارات المالية في المستقبل، وذلك عن طريق التأكيد علي أهمية دورها في عملية إعداد القوائم المالية، وأيضاً دورها في زيادة استقلالية كل من المراجع الداخلي والخارجي (سليمان، 2006).

وفي ليبيا أصدر مصرف ليبيا المركزي دليل الحوكمة عام 2010م، الذي يتطلب من المصارف أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتفويق أوضاعها وفقاً للأحكام الواردة بهذا الدليل، و دور مجالس الإدارة بالمصارف واللجان المنبثقة منها (دليل الحوكمة، 2010).

1-2 مشكلة الدراسة:

نتيجة الانهيارات و الأزمات المالية للعديد من كبريات المؤسسات المالية في البورصات العالمية المختلفة، التي كان من أبرزها شركة Enron و WorldCom و مصرف Lehman Brothers رابع أكبر المصارف الاستثمارية الأمريكية، وما ترتب

¹ Sarbanes Oxley : قانون صدر من الكونغرس الأمريكي يمثل حوكمة لمهنة المراجعة والمحاسبة بعد فضيحة شركة انرون، يسمى بقانون " ساربانز - اوكسلي " نسبة إلى الاشخاص الذين أنيطت بهم مهمة إعداد هذا القانون وهما عضوان من الكونغرس الأمريكي. (لطفى، 2007)

عليها من حدوث خسائر لحملة الأسهم في بورصات العالم المختلفة، مما يؤكد ضرورة اهتمام مؤسسات الأعمال بإدارة المخاطر والرقابة الداخلية في ظل إطار شامل من مبادئ وتطبيقات الحوكمة (عمارة، 2012)، وبينت العديد من الدراسات والأبحاث أن هذه الانهيارات والأزمات ترجع إلى افتقار تلك الشركات إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف، ونقص الخبرة والمهارة (خليل، 2005).

ومن هنا برزت الحاجة إلى ضرورة تشكيل جهات رقابية لمساندة مجالس الإدارة في الرقابة على نظم الرقابة الداخلية والإشراف على إعداد التقارير المالية، ومن هذه الجهات الرقابية لجان المراجعة بصفتها إحدى آليات الحوكمة (سرير، 2016)، وأن وجود نظام رقابي فعال يضمن لأصحاب المصالح في المؤسسات الحفاظ على حقوقهم، ويوفر لهم بيانات مالية ذات مصداقية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات رشيدة في المستقبل، وهذا الأمر لن يتحقق في ظل أنظمة رقابية ضعيفة (عاشور، 2015).

صدرت في العديد من دول العالم تشريعات وقوانين تنظم عمل لجان المراجعة، تختلف في المهام والمسؤوليات المكلفة بها من دولة إلى أخرى، حسب طبيعة البيئة التي تعمل بها، وتتفق في الهدف الذي شكلت من أجله وهو تعزيز الرقابة، وإضفاء الثقة على التقارير المالية، وحماية مصالح المساهمين والمستثمرين والمودعين (حسن، 2009).

اهتمت ليبيا كغيرها من الدول بتشكيل لجان مراجعة في القطاع المصرفي، فقد أصدر مصرف ليبيا المركزي القرار رقم (20) لسنة (2010)، بشأن دليل الحوكمة

للقطاع المصرفي، الذي أكد على ضرورة أن يكون من بين أعضاء مجلس الإدارة لجان دائمة، تسعى إلى مساعدته في أداء دوره الإشرافي في المصرف، وتعزيز إجراءات الحوكمة المتبعة لديه، وذكر من هذه اللجان لجنة المراجعة التي لها دور في تحسين فعالية وظيفة المراجعة الداخلية (دليل الحوكمة للقطاع المصرفي، 2010).

وبينت الدراسات التي أجريت في البيئة الليبية وجود قصور ومشكلات في أداء وظيفة المراجعة الداخلية، فقد أكدت دراسة مصلي(2004) على وجود عوامل تستدعي تشكيل لجان المراجعة في الشركات الليبية، تتمثل في كبر حجم الشركات، والرغبة في زيادة جودة وإحكام الرقابة الداخلية، وتحسين المركز المالي للشركات، والحاجة إلى دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية، كما أوضحت دراسة الأسويد (2005) إلى أن تطبيق فكرة لجان المراجعة سوف يسهم في زيادة فعالية المراجعة الداخلية كما سيكون له أثر ملموس في تعزيز كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية في ليبيا، وبينت دراسة الفيتوري(2005) عدم قيام إدارة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية محل الدراسة بأداء وظيفتها في المجال الإداري كما هو مطلوب منها، وفي دراسة أخرى الهبري(2012) بينت إلى قبول فكرة التعاقد الخارجي للقيام بمهام المراجعة الداخلية في المصارف الليبية، نظرا لتحقيقه العديد من المزايا، ما يدل على عدم فعالية المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، وكذلك بينت دراسة محمد(2015) إلى عدم تفعيل آليات الحوكمة في المصارف التجارية الليبية وفق ما ينص عليها ويؤكد لها دليل الحوكمة، الأمر الذي يترتب عليه قصور وضعف في الرقابة الداخلية للمصارف التجارية الليبية.

ونظراً لأهمية الدور الذي تقوم به المصارف التجارية في دعم الاقتصاد الليبي، ولكونها تتميز عن غيرها من المؤسسات والوحدات الاقتصادية الأخرى، بنظمها وأساليبها ونظم الرقابة فيها، وكذلك مخاطر طبيعة أعمالها، فإن هذه الدراسة ستحاول التعرف علي دور لجان المراجعة في تحسين وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة سؤال الدراسة كما يلي:

"هل تقوم لجنة المراجعة بدور يؤدي إلى تحسين وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية؟"

وللإجابة على التساؤل الرئيسي تم اشتقاق خمسة أسئلة فرعية:

التساؤل الفرعي الاول:

هل تقوم لجان المراجعة بدعم استقلالية إدارة المراجعة الداخلية؟

التساؤل الفرعي الثاني:

هل تقوم لجان المراجعة بزيادة الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي؟

التساؤل الفرعي الثالث:

هل تقوم لجان المراجعة بمتابعة مجال عمل المراجعة الداخلية؟

التساؤل الفرعي الرابع:

هل تقوم لجان المراجعة بالتأكد من أداء وظيفة المراجعة الداخلية؟

التساؤل الفرعي الخامس:

هل تعمل لجان المراجعة بمتابعة إدارة المراجعة الداخلية ؟

1-3 الدراسات السابقة :

أُجريت العديد من الدراسات التي تناولت موضوع المراجعة الداخلية ولجان المراجعة سواء في البيئة المحلية أو الدولية، ما أدى إلى توفير خلفية ملائمة لهذه الدراسة. ومن أهم تلك الدراسات :

- دراسة (لوندي، 2003)

بعنوان " دور لجان المراجعة في زيادة فعالية المراجعة الداخلية ودعم استقلال المراجع الداخلي في الشركات المساهمة المصرية "

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية دور لجان المراجعة في زيادة فعالية المراجعة الداخلية، ودعم استقلال المراجع الداخلي، وذلك من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والموظفين الفنيين في هيئة سوق المال المصري ورؤساء وأعضاء مجالس الإدارات، والمديرين، وأعضاء إدارات المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة المصرية المسجلة في سوق المال، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن بيئة الرقابة والمراجعة في مصر بحاجة إلى لجان مراجعة لتحسين الهيكل الرقابي في الشركات المساهمة المصرية، وأن البيئة المصرية صالحة لتطبيق لجان المراجعة، ليس بشكل إلزامي، ولكن بشكل اختياري، وأن هناك عناصر ومحددات لفعالية لجان المراجعة منها: تشكيل لجان المراجعة، واجتماعاتها، ومؤهلات وتأهيل رئيس وأعضاء

لجان المراجعة، ومسئوليات ومهام لجان المراجعة، وأكدت الدراسة على أهمية وجود لجان مراجعة فعالة لتتمكن من أداء دورها.

- مصلي (2004)

بعنوان " مدى الحاجة إلى تكوين لجان المراجعة لدعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الليبية ".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل مدى الحاجة إلى تكوين لجان مراجعة لدعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الليبية، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن الشركات الليبية تُعاني من عدة مشكلات تفرض ضرورة دراسة فكرة لجان المراجعة وتطبيقها في البيئة الليبية، لدعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية، وبالتالي دعم النظام الرقابي لهذه الشركات.

- دراسة (العاني، 2005)

بعنوان "دور لجان المراجعة في تعزيز أداء واستقلالية المراجع الداخلي " هدفت هذه الدراسة إلى تقديم جانب من الإطار المفاهيمي للجان المراجعة مع بيان مدى تأثير لجان المراجعة على أداء واستقلالية المراجع الداخلي، وتوصلت إلى أن لجان المراجعة تساهم في زيادة كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية والعمل على دعم استقلالية المراجع الداخلي، وبهذا تساهم في تعزيز جودة أداء المراجع الداخلي وتقدم وتطور الشركة، وتعمل لجان المراجعة على التنسيق ما بين عمل المراجع الداخلي والمراجع الخارجي لغرض تنظيم العمل وزيادة كفاءة وفعالية الإداء.

- دراسة (الأسويد، 2005)

بعنوان "دور لجان المراجعة في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية في الشركات المساهمة الخاصة في مدينة بنغازي "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور لجان المراجعة في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية في الشركات المساهمة الخاصة في مدينة بنغازي وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن هناك أهمية للجان المراجعة داخل الشركات المساهمة الخاصة، نظراً لما تقوم به من دور رئيسي وفعال في زيادة إصدار تلك الشركات لقوائم مالية من الأخطاء أو الغش، وأن تطبيق فكرة لجان المراجعة يحظى باهتمام وقبول من جانب الأطراف المختلفة، سواء على المستوى الأكاديمي أو على المستوى التطبيقي.

- دراسة (محمد، 2007)

بعنوان "إطار مقترح لدور لجان المراجعة في تفعيل نظم الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة المصرية"

هدفت الدراسة إلى تكوين إطار مقترح لدور لجان المراجعة في تفعيل نظم الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة المصرية، وذلك من خلال تحليل مجموعة من العلاقات المتعددة للجان المراجعة مع إدارة الشركة والمراجعين الداخليين والخارجيين، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، عدم إمكانية أن تكون لجنة المراجعة تابعة لرئيس مجلس الإدارة لضمان استقلاليتها، وعدم قبول فكرة تبعية إدارة المراجعة

الداخلية مباشرة للجنة المراجعة، ورفض فكرة أن تكون لجنة المراجعة مشرفة على تعيين وعزل مدير إدارة المراجعة الداخلية، أما المراجع الخارجي فللجنة المراجعة الحق أن تشارك في ترشيحه وتحديد أتعابه ومراجعة وتحليل نتائج أعماله، كما أن عضو المراجعة لا يجب أن يتقاضى أية مبالغ بخلاف تلك التي يتقاضاها كعضو مجلس إدارة حفاظاً على استقلاليته.

دراسة (الصوص، 2012).

بعنوان "مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي في البنوك العاملة في فلسطين"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف العاملة في فلسطين، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أنه يتوفر بشكل عام في أعضاء لجان المراجعة الخصائص اللازمة لممارسة دورها بفعالية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي، كما أن هناك التزاماً إلى حد ما بتطبيق المهام والمسؤوليات حسب اللوائح والتعليمات، بالإضافة إلى وجود آليات عمل معينة تقوم بها لجان المراجعة في المصارف الفلسطينية.

- دراسة (دحدوح، 2008).

بعنوان "دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية في الشركات الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأنشطة التي تمارسها لجنة المراجعة، وتؤدي إلى تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية المطبقة في الشركات.

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن مجموعة من الأنشطة يمكن أن تمارسها لجنة المراجعة، وتسهم في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية في الشركات، ومن أهم هذه الأنشطة :

- تقييم مدى الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات السارية في ممارسة الأنشطة المختلفة.
- دراسة التقارير الخاصة بتطوير النظم المحاسبية والإجراءات المالية والإدارية ومراجعتها واقتراح التعديلات الواجب إدخالها عليها.
- ضمان استقلالية المراجعة الداخلية.
- تلقي وفحص الرد على رسالة المراجع الخارجي بشأن أوجه الضعف في الرقابة الداخلية.
- مناقشة المشكلات والمعوقات التي يواجهها المراجع الخارجي عند قيامه بعملية المراجعة.
- مناقشة المراجع الخارجي في مدى جودة المبادئ والسياسات المحاسبية التي تطبقها الشركة في إعداد التقارير المالية.

- دراسة (عبد الصالح، 2010)

بعنون "دور لجان المراجعة في تفعيل آليات حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تقوم به لجان المراجعة لتفعيل آليات حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية، ولقد توصلت الدراسة إلى أن من أهم جوانب دور لجان المراجعة من أجل تفعيل حوكمة الشركات في المصارف التجارية، الإشراف على إعداد التقارير المالية، والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية، ونظم الرقابة الداخلية، وعملية المراجعة الخارجية، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل دليل للحوكمة في القطاع المصرفي.

1-5 هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة، إلى التعرف على دور لجان المراجعة في تحسين وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، من خلال:

- التعرف على دور لجان المراجعة في دعم استقلالية إدارة المراجعة الداخلية.
- التعرف على دور لجان المراجعة في زيادة الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي.
- التعرف على دور لجان المراجعة في متابعة مجال عمل المراجعة الداخلية.
- التعرف على دور لجان المراجعة في التأكد من أداء وظيفة المراجعة الداخلية.
- التعرف على دور لجان المراجعة في متابعة إدارة المراجعة الداخلية.

1-6 أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة من التالي :

- الدور الأساسي والفعال الذي تقوم به المصارف التجارية في الاقتصاد الوطني، ونظراً لارتباط نشاط المصارف بالنقود، وانحصار معظم أعمالها في

المعاملات النقدية، الأمر الذي يجعلها عرضة للأخطاء وعمليات النصب والاحتيال، فإن تحسين وظيفة المراجعة الداخلية يُعد من أولويات الإدارة العليا في المصارف التجارية ما يؤدي إلى نجاح وتطور هذه المصارف.

- الاهتمام المتزايد بضرورة تشكيل لجان المراجعة، لاسيما أنها تعد إحدى الوسائل المهمة التي تستخدم في تقييم وتعزيز كفاءة نظام الرقابة الداخلية، والمتابعة والإشراف على إدارة المراجعة الداخلية، وضمان الحصول على مخرجات من شأنها أن توفر تأكيدات معقولة على عدم وجود تلاعب في القوائم المالية.

- كذلك إثراء المكتبة المحلية بمرجع إضافي يمكن الرجوع إليه، والاستفادة بما فيه من نتائج وتوصيات يمكن أن تبني عليها دراسات مستقبلية.

7.1. منهجية الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي ، وفقاً لهذا المنهج يقوم الباحث بوصف الظاهرة كما هي وبيان أهم خصائصها، ووصف العلاقات بين أجزائها وذلك عن طريق جمع البيانات متعددة المصادر ثم الوصول الي بيانات تعكس الواقع (الدرويش، وآخرون، 2005)

ومن متطلبات هذ المنهج هي جمع البيانات من مصادر ثانوية لتغطية الإطار النظري للدراسة، ومصادر أولية لتغطية الجانب العملي للدراسة، وتتمثل المصادر الثانوية في الكتب والدوريات والدراسات السابقة وشبكة المعلومات ، بينما تتمثل

المصادر الأولية في البيانات المتحصل عليها من أرض الواقع عن طريق استمارة الاستبانة.

1-8. مجتمع الدراسة :

نظراً لأن الهدف الرئيسي من الدراسة هو معرفة دور لجان المراجعة في تحسين وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، فإن مجتمع الدراسة يتكون من مديري إدارات المراجعة الداخلية في الإدارات العامة، و رؤساء المكاتب، والمراجعين الداخليين في الإدارات العامة للمصارف التجارية الليبية التي تقع في المنطقة الشرقية و بها لجان مراجعة، وهذه المصارف هي: مصرف الوحدة، والمصرف التجاري الوطني، ومصرف المتوسط، ومصرف الإجماع العربي.

1-9. حدود ونطاق الدراسة:

ركزت هذه الدراسة على معرفة دور لجان المراجعة في تحسين وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية التي تقع إدارتها العامة في المنطقة الشرقية، وذلك للأسباب التالية:

1- تشابه طبيعة عمل إدارات المراجعة الداخلية في المصارف التجارية بكافة المدن والمناطق في ليبيا.

2- تخضع جميع إدارات المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية في ليبيا تقريباً لنفس القوانين واللوائح التنظيمية.

1-10. تقسيمات الدراسة :

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهميتها وتحقيقاً لهدف الدراسة المتمثل في التعرف على دور لجان المراجعة في تحسين وظيفة المراجعة الداخلية، تم تقسيم الدراسة إلى اربعة فصول، حيث تم استعراض الإطار العام للدراسة في الفصل الأول ، وفي الفصل الثاني تم دراسة الأدب المحاسبي المتعلق بلجان المراجعة، وتناول الفصل الثالث دراسة الأدب المحاسبي المتعلق في بالمراجعة الداخلية، أما في الفصل الرابع فقد تم استعراض الدراسة التطبيقية وذلك بغرض جمع البيانات، ومحاولة الاستفادة منها في استخلاص إجابات للأسئلة التي يحاول الباحث الإجابة عليها، لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى جزأين رئيسيين هما:

الجزء الأول يتضمن وصفاً للدراسة التطبيقية والتصميم المنهجي المستخدم للحصول علي إجابات اسئلة البحث، أما الجزء الثاني فيوضح نتائج التحليل الإحصائي التي تم التوصل إليها للإجابة على تساؤلات الدراسة، واخيراً استعراض النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة والتوصيات المقترحة.

الفصل الثاني

لجان المراجعة

الفصل الثاني

لجان المراجعة

1-2 مقدمة:

يُنشُدُ كافة مستخدمي المعلومات المحاسبية على اختلاف فئاتهم، أكبر قدر ممكن من الجودة عند إعداد ونشر التقارير المالية، لذلك يتطلع هؤلاء المستخدمون إلى آليات للمتابعة والإشراف والرقابة، كضمان لحماية مصالحهم، وتعظيم منافعهم، من خلال توفير الشفافية، وإضفاء الثقة والمصداقية على التقارير المالية، وتشمل هذه الآليات حوكمة الشركات، التي تركز بدورها على العديد من اللجان المشكّلة من مجالس الإدارة والتي من أهمها لجان المراجعة. ودعماً لهذا التوجه أصدرت العديد من الجهات المعنية بمعظم دول العالم مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وكندا، توصياتها بأهمية إنشاء لجان المراجعة في الشركات المساهمة، حيث أصبح لهذه اللجان دور فاعل في تقييم أداء الشركات وتقدير قيمتها السوقية، ودعم موثوقية تقاريرها المالية (قديح، 2013)

لقد طرحت فكرة إنشاء وتكوين لجان المراجعة بغرض زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين والمستثمرين وغيرهم، وكذلك لمساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها المنوطة بها بكفاءة وفعالية، ولتدعيم استقلالية المراجع الداخلي، وحماية حيادية واستقلالية المراجع الخارجي، فضلاً عن تحسين جودة أداء نظام الرقابة الداخلية، وما يترتب عليها من رفع كفاءة أداء عملية المراجعة (سامي، 2009)

لذا سنتناول في هذا الفصل ماهية لجان المراجعة، نشأتها وتطورها، ومبررات إنشائها، أهدافها ومهامها.

2-2 ماهية وطبيعة لجان المراجعة:

حظيت لجان المراجعة باهتمام بالغ من الهيئات و المنظمات العلمية والمهنية الدولية المتخصصة والباحثين في مجال المحاسبة والمراجعة في السنوات الأخيرة، وخاصة بعد الإخفاقات والاضطرابات المالية في كبرى الشركات العالمية، لذا سيتم استعراض مفهوم وأهمية لجان المراجعة على النحو التالي:

1-2-2 مفهوم لجنة المراجعة:

لا يوجد تعريف موحد حتى الآن للجان المراجعة، نظراً لأن مسؤوليات ومهام لجنة المراجعة قد تختلف من شركة إلى أخرى، فضلاً عن أن تشكيل لجنة المراجعة وتحديد الأنشطة الرئيسية الخاصة بها يختلف باختلاف هيكل وفلسفة الإدارة بكل شركة، وأيضاً باختلاف الثقافة السائدة في كل دولة، إضافة إلى أن مفهوم لجنة المراجعة يتطور مع استمرار التطور في الحياة الاقتصادية والتطورات في الثقافة السائدة (عطوية، 2013). لذا سيتم استعراض بعض التعريفات عن بعض الباحثين و المنظمات المهنية:-

قدم المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين في عام 1979م. تعريفاً للجنة المراجعة بأنها "لجنة يتم تكوينها من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بصفة أساسية وذلك حتى تتوفر صفة الاستقلال" (حمد، 2012).

عرفتها لجنة (Tread way Commission) بأنها "أداة تستخدمها إدارة الشركة في اتخاذ القرارات المالية في الشركة، حين لا تمتلك الوقت والخبرة لمعرفة التفاصيل المتعلقة بالأمور المالية" (قطيشات، 2010).

بينما عرفت الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين عام 1992م. The Canadian Institute Of Chartered Accountants (CICA) لجنة المراجعة بأنها " لجنة مكونة من مديري الشركة الذين تتركز مسؤوليتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، " (الرحيلي، 2008: 193)

وقد عرفها بنك إنجلترا بأنها "لجنة منبثقة من مجلس الإدارة تكون مسؤوليتها متابعة الأمور المالية في الشركة، من أجل مساعدة مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات المالية، عندما لا يكون هناك وقت أو خبرة كافية لمعرفة تفاصيل تلك القضايا المتعلقة بالأمور المالية" (قطيشات، 2010).

كما عرفها الصبان و سليمان (2005) بأنها " لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة، وعضويتها مقصورة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين، الذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والمراجعة، وتكون مسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية ومتابعة عملية المراجعة الخارجية، ووظيفة المراجعة الداخلية، ومراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات".

وتم تعريفها من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بأنها "الأداة التي من خلالها يتم كبح جماح التصرفات غير الشرعية من قبل الإدارة العليا للشركات" (المنيف والحميد، 1998: 40)

وعرف حماد (2007: 171) لجنة المراجعة بأنها " لجنة دائمة منبثقة من مجلس الإدارة، وتتكون من عدد لا يقل عن ثلاثة من الأعضاء غير التنفيذيين، وتجتمع معظم لجان المراجعة كل ربع سنة، وهي عادة ما تكون موجودة في كل المنظمات والقطاعات الحكومية خاصة المنظمات الكبيرة، ويحضر هذه اللجنة المراجعون الداخليون، والمراجع الخارجي إذا لزم الأمر، وتفوض للجنة سلطات العمل طبقاً للأحكام المقررة، وتقوم كذلك بفحص المجالات التي تتناسب مع أجندتها".

وفي عام 2002 عرفها كل من Sarbanes and Oxley بأنها " لجنة يتم تكوينها عن طريق مجلس إدارة الشركة بغرض مراجعة عملية إعداد التقارير المحاسبية والمالية، ومراجعة الإفصاح في التقارير والقوائم المحاسبية التي تنشرها الشركة" (Oxley & Sarbanes، 2002)

من التعريفات السابقة للجنة المراجعة يتضح أنها تشترك في العناصر التالية:

1- لجنة يتم اختيارها من مجلس الإدارة، ومهمتها مساعدة مجلس الإدارة في أداء مهامه الرقابية.

2- تتألف لجنة المراجعة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء من مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ممن تتوفر فيهم الخبرة المالية والمحاسبية.

3- مسؤولية لجنة المراجعة تتعلق بمراجعة عمليات المراجعة الداخلية و الخارجية، وفحص أنظمة الرقابة الداخلية، ومراجعة وإعداد التقارير المالية، وكذلك مراجعة الالتزام بقواعد الحوكمة.

4- تعمل لجنة المراجعة كحلقة وصل بين الإدارة والمراجع الداخلي والخارجي.

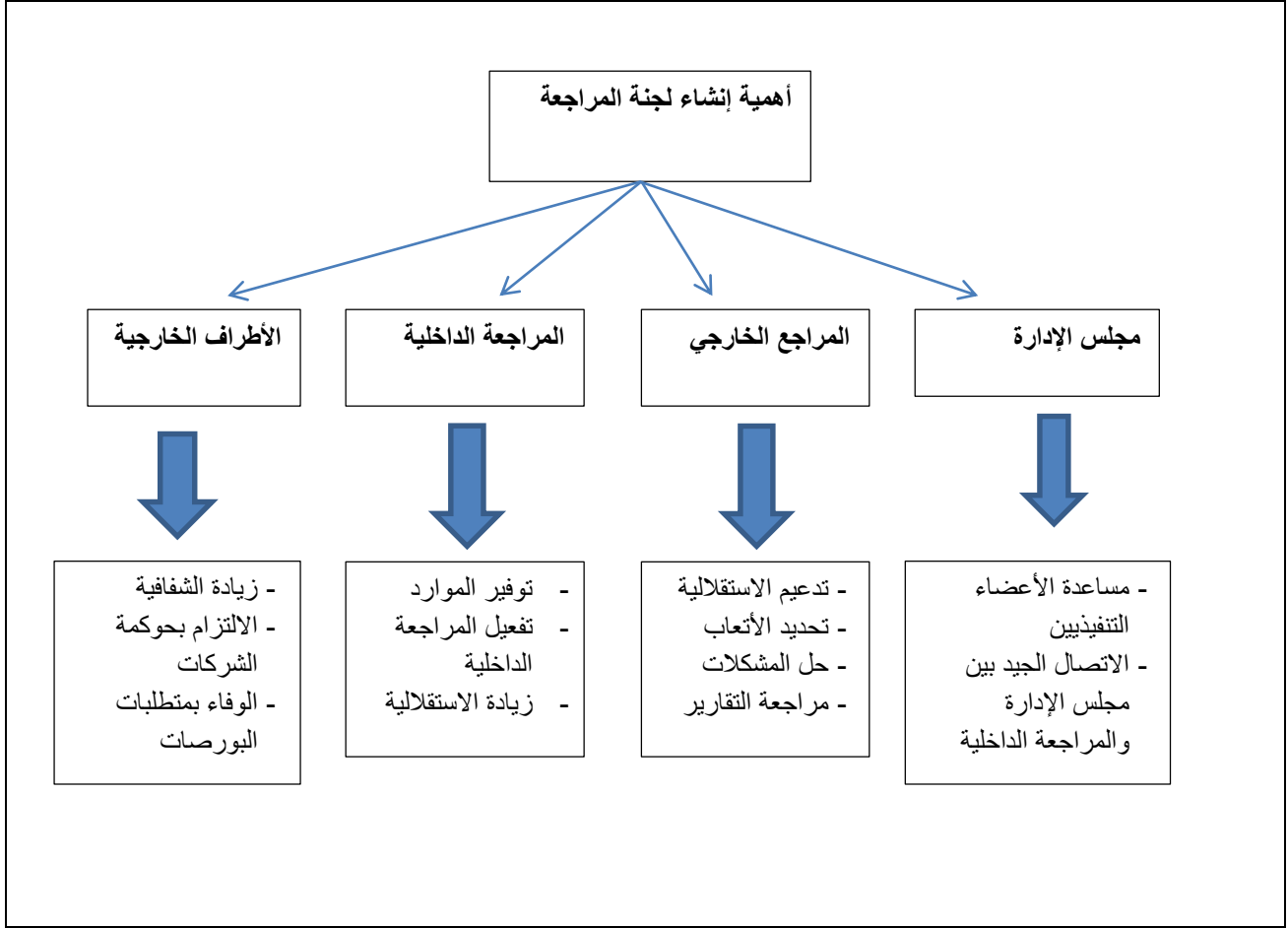
بهذا يمكن تعريف لجنة المراجعة بأنها " لجنة منبثقة من مجلس الإدارة تتكون من ثلاثة إلى خمسة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، تهدف إلى زيادة وتدعيم الثقة في القوائم المالية من خلال مراجعة وإعداد التقارير المالية، وتعمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة وإدارة المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي. "

2-2-2 أهمية لجان المراجعة:

تحظى لجان المراجعة بقبول واسع لكونها من أهم آليات التطبيق الجيد لحوكمة الشركات، ومن هنا فقد أصبح إنشاء الشركات العامة في بعض الدول مرتبطاً بوجود تشريع بضرورة وجود لجنة للمراجعة بهذه الشركات، حتى يتم استخدامها كألية للحوكمة، خاصة في أعقاب الفضائح المالية للشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في الثمانينات والتسعينات، وأيضاً في بداية القرن الحالي، حيث تتبع أهمية لجنة المراجعة من أنها تُؤدّي دوراً هاماً في مراقبة عمليات الشركة، ونظام الرقابة وذلك بهدف حماية مصالح المساهمين، كما أنها تسهم في تطوير الخطة الاستراتيجية للشركة، كما أنها يمكن أن توفر المدخلات والتوصيات للإدارة فيما يتعلق بأي مسائل مالية أو تشغيلية (عطية، 2013).

تتجلى أهمية إنشاء لجان المراجعة من المنافع المتوقعة منها، التي يمكن أن تقدمها إلى جميع الأطراف، مثل مجلس إدارة الشركة، والمراجع الخارجي والداخلي، والمساهمين وأصحاب المصالح، ويمكن التوضيح في الشكل (1-2) المنافع المتوقعة من لجنة المراجعة لكل طرف من الأطراف السابقة (دحوح، 2008: 257)

شكل (1-2) يوضح أهمية إنشاء لجنة المراجعة



المصدر: (دحدوح، 2008)

3-2 نشأة وتطور لجان المراجعة:

تفيد دراسة تاريخ أية ظاهرة من الظواهر في فهم الظروف والعوامل التي ساعدت على نشوء تلك الظاهرة وتطورها، والمساعدة على فهم حاضرها، والتنبؤ بمستقبلها، والمراجعة ليست استثناءً من ذلك (محمد، 2012: 14). ولذلك سيتم توضيح تجارب بعض الدول التي اهتمت بتطبيق فكرة لجان المراجعة، على الرغم من اختلاف العوامل البيئية السائدة في المحيط الاقتصادي والمهني.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية ترجع نشأة لجان المراجعة إلى عام 1940م. نتيجة قيام العديد من إدارات الشركات بعمليات غش وتلاعب من أجل التأثير على نتائج الأعمال، حيث قامت هيئة سوق المال الأمريكية SEC باقتراح تشكيل لجان المراجعة عام 1940م. كما أوصت في عام 1972م. بأهمية تشكيل لجان المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين في الشركات المساهمة، (رياض، 2011: 51).

وفي عام 1967م. أوصى المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institute Of Certificated Public Accountants (AICPA) جميع الشركات العامة بضرورة إنشاء لجنة المراجعة بحيث تتضمن مسؤوليتها ضرورة حل المشكلات التي قد تنشأ بين المراجع الخارجي وإدارة الشركة، الخاصة بالنواحي المحاسبية، وطريقة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، وذلك باعتبار لجنة المراجعة قناة اتصال بين المراجع الخارجي ومجلس إدارة الشركة، كما أوصى مجمع المراجعين الداخليين (IIA) عام 1985م. جميع الشركات المساهمة العامة بضرورة تشكيل لجان مراجعة، كما أكد على أهمية تشكيل اللجان في المنشآت الأخرى، حتى الشركات غير الهادفة إلى الربح والهيئات الحكومية (البيب، 2013).

وفي عام 1989 صدر تقرير Treadway Commission الذي أكد على ضرورة إنشاء لجان المراجعة داخل الشركات المسجلة أسهمها في بورصات الأوراق المالية الأمريكية، وأكد على أهمية أن تشكل هذه اللجان من الأعضاء غير التقليديين، وحدد هذا التقرير المسؤولية الأساسية للجان المراجعة التي تتمثل في

دورها في اكتشاف التلاعب ومنعه في القوائم المالية (Treadway, 1989).
وجدير بالذكر أن مفهوم لجان المراجعة لقي الكثير من الاهتمام في الولايات
المتحدة الأمريكية بعد نشر توصيات هذا التقرير بالشكل الذي أدى إلى زيادة
اختصاصات ومسؤوليات لجان المراجعة تجاه إعداد القوائم المالية ووظيفتي
المراجعة الداخلية والخارجية، ومنذ ذلك التاريخ زاد اهتمام الباحثين بمسؤوليات هذه
اللجان، وبكيفية تدعيم أدائها، وفي عام 1999م. تم تكوين لجنة "Blue Ribbon
Committee" حيث قامت هذه اللجنة بإصدار مجموعة من التوصيات بهدف
زيادة فاعلية أداء هذه اللجان بالشكل الذي يساعد على زيادة جودة القوائم
المالية. (المومني، 2010)

وفي عام 2002م. وبعد الانهيارات المالية لبعض الشركات الكبرى، تم
إصدار قانون Sarbanes Oxley الذي أكد على إلزام جميع الشركات بتكوين
لجان المراجعة لما لها من دور هام في منع حدوث تلك الانهيارات المالية في
المستقبل، وذلك عن طريق التأكيد على أهمية دورها في عملية إعداد القوائم المالية،
وايضاً دورها في زيادة استقلالية كل من المراجع الخارجي والداخلي (الصبان
وسليمان، 2005: 317).

أما في بريطانيا فظهرت العديد من التوصيات والاقتراحات الخاصة بضرورة
إنشاء لجان المراجعة، لما لها من دور في منع التلاعب في المعلومات المحاسبية
التي تفصح عنها القوائم المالية، وتبلورت هذه التوصيات والاقتراحات في عام
1992م. عندما تم إصدار تقرير "Cadbury" والذي تضمن العديد من التوصيات
الخاصة بإنشاء لجان المراجعة، وتحديد مسؤوليتها وذلك للشركات المسجلة أسهمها

في بورصة لندن للأوراق المالية "London Stock Exchange" وجدير بالذكر أن هذا التقرير أكد على أن الالتزام بقواعد حوكمة الشركات يمكن أن يتحقق عن طريق إنشاء لجان المراجعة (Cadbury, 1992). وفي عام 1999م. تم إصدار تقرير "Turnbull" الذي أكد أيضاً على أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه لجان المراجعة في تحسين وتدعيم نظام الرقابة الداخلية. (الصبان وسليمان، 2005).

وكذلك في عام 2003م. تم إصدار تقرير "Smith" الذي تضمن العديد من التوصيات الخاصة بدور ومسؤوليات لجان المراجعة، وكيفية الإفصاح عن هذه المسؤوليات في التقرير السنوية للشركات، بل والأكثر من ذلك طالب هذا التقرير الشركات بضرورة أن يكون للجان المراجعة تقرير سنوي يتم نشره بحيث يتضمن الواجبات التي تم تنفيذها خلال العام من قبل أعضاء اللجنة المراجعة. (سليمان، 2006: 141).

وفي كندا بدأت فكرة لجان المراجعة تلاقى رواجاً في كندا في نهاية الستينات من القرن الماضي، وذلك بعد انهيار شركة Atlantic Acceptance عام 1965م. وفي عام 1970م. اعتبر تشكيل لجان المراجعة أحد المتطلبات القانونية للشركات المساهمة العامة الكندية، حيث نصت المادة 182 من قانون الشركات الكندي "أنه علي الشركات المساهمة العامة تشكيل لجان مراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين على أن لا يقل عددهم عن ثلاثة أعضاء" (الصوص، 2012: 28). وفي عام 1984م. تفاقم الوضع المالي في كندا عند الإعلان عن انهيار بنكين من أكبر البنوك الكندية، وهما Northland Bank و Canadian Commercial Bank، مما دعا معهد المحاسبين

القانونيين الكندي في عام 1988م. إلى تكوين لجنة ماكدونالد McDonald لبحث سبل تطوير الرقابة على الشركات الكندية، ولقد أكد على أهمية تكوين لجان المراجعة لتقوية بيئة الرقابة داخل الشركات. (الرحيلي، 2008: 185)

أما في الدول العربية فتعتبر المملكة العربية السعودية من أوائل الدول العربية التي اهتمت بموضوع لجان المراجعة، ففي عام 1994م. أصدرت وزارة التجارة قرارها الخاص بتشكيل لجان المراجعة في الشركات المساهمة بالمملكة والذي نص في مادته الأولى على أن تُشكل في كل شركة مساهمة لجنة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين تسمى لجنة المراجعة، كما نص على أن اختيار أعضائها يكون بقرار من الجمعية العامة (محمد و الصقر، 2012).

وفي الأردن أهتمت العديد من الجهات المعنية بوجود لجان المراجعة في الشركات الأردنية، وكان بدايتها في عام 1996م. إذ ألزم المصرف المركزي الأردني المصارف بتشكيل لجان مراجعة من أعضاء مجلس الإدارة، وفي عام 2000م. صدر قانون المصارف، وبه أصبحت المصارف ملزمة بتشكيل لجان المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين، وفي عام 2004م. أصدرت هيئة الأوراق المالية لتطوير سوق رأس المال تعليمات ألزمت مجالس الإدارة في الشركات المصدرة تشكيل لجنة المراجعة من ثلاثة أعضاء من أعضائها غير التنفيذيين، وحددت مهام وصلاحيات ومسؤوليات لجان المراجعة لتعزيز الإفصاح و الشفافية في القوائم المالية، ولدعم استقلالية المراجع الداخلي والخارجي ما ينعكس إيجابياً على سلامة البيانات المالية (المومني، 2010).

أما في مصر فقد أصدر المصرف المركزي عام 2002م. القرار 1609 الذي يلزم كل مصرف بتشكيل لجنة للمراجعة يكون تشكيلها ودورية اجتماعاتها ومهامها وفقاً للقواعد الاسترشادية الصادرة عن المصرف المركزي المصري، وقد تضمنت القواعد الاسترشادية كيفية تشكيل ودورية اجتماعات ومهام لجنة المراجعة، وفي نفس العام أيضاً أصدرت الهيئة العامة لسوق المال المصرية قراراً يلزم كل شركة مقيدة في البورصة بتكوين لجنة المراجعة، يختارها مجلس إدارة الشركة، لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أعضاء من المشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجال عمل الشركة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين (ليبب، 2012).

أما في ليبيا فقد أصدر مصرف ليبيا المركزي دليل الحوكمة للقطاع المصرفي سنة 2010م، الذي ألزم المصارف التجارية الليبية بتكوين لجان المراجعة بأن لا يقل عدد أعضاء اللجنة عن أربعة بمن فيهم رئيسها، و يجب أن يكون لدى مجلس أعضاء لجنة المراجعة خبرة وفهم لدور اللجنة في عملية إدارة المخاطر والحوكمة في المصرف (دليل الحوكمة، 2010). وهنا يجب الإشارة إلى أن هناك فرق بين هيئة المراقبة كما نص عليها القانون رقم (23) لعام (2010)، بشأن النشاط التجاري، ولجان المراجعة كما نص عليها دليل الحوكمة للقطاع المصرفي لسنة (2010)، برغم أن هناك تشابه إلى حد كبير من حيث الخصائص، إلا أن لجنة المراقبة يتم تعيينها من قبل الجمعية العمومية، بينما لجنة المراجعة يتم تعيينها من قبل مجلس الإدارة، أيضاً من ناحية المهام والمسؤوليات، من مهام هيئة المراقبة، مراقبة إدارة الشركة والتأكد من سير أعمالها سيراً قانونياً، والتأكد من صحة عقد التأسيس وشرعيته، والتأكد من مطابقة القوائم المالية بسجلات ودفاتر الشركة،

والتأكد من مسك الدفاتر المحاسبية حسب الأصول المقررة قانوناً ونظاماً، ولم تشير مواد القانون التجاري الليبي (2010) إلى دور هيئة المراقبة في تحديد مكافآت المراجع الخارجي، أو تعيينه وعزله، وتقييم عمل المراجع الخارجي، واستقلالته أو تقديرته، ودور هيئة المراقبة في تقييم أنشطة المراجعة الداخلية وفعاليتها، وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية.

يمكن تلخيص نشأة وتطوير لجان المراجعة في جدول رقم (1-2):

جدول رقم (1-2)

تلخيص نشأة وتطوير لجان المراجعة

الدولة	السنة	الجهة المصدرة
الولايات المتحدة الأمريكية	1940	هيئة سوق المال
	1967	المجمع الأمريكي للمحاسبين
	1985	مجمع المراجعين الداخليين
	1989	تقرير لجنة تريدي
	1999	لجنة الوشاح الأزرق
	2002	قانون ساربنز أوكسلي
المملكة المتحدة	1992	تقرير كادبري
	1999	تيرنبول
	2003	تقرير سميث

قانون الشركات المساهمة	1970	كندا
لجنة ماكدونالد	1988	
وزارة التجارة	1994	السعودية
المصرف المركزي	1996	الأردن
هيئة الأوراق المالية	2004	
المصرف المركزي	2002	مصر
الهيئة العامة لسوق المال	2002	
المصرف المركزي	2010	ليبيا

2-4 العوامل التي أسهمت في إنشاء لجان المراجعة:

تعددت وسائل تطوير المراجعة سواءً من حيث إجراءات ومعايير تنفيذ المراجعة والرقابة على تنفيذها، أو وسائل إيصال نتائجها، ومن هذه التطورات إيجاد لجان المراجعة، فقد برزت الحاجة لظهور لجان مراجعة نتيجةً لضخامة حجم المهام الملقاة على عاتق مجلس الإدارة، فقد كان لابد من تشكيل لجان تابعة لمجلس الإدارة تساعد في تنفيذ مهامه، وتُعد لجان المراجعة من أهم تلك اللجان التي تعمل على مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف والرقابة على عملية إعداد التقارير المالية، كما أن من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور فكرة تكوين لجان المراجعة في الشركات هي الضغوط التي تمارسها إدارات الشركات على مراجع الخارجي، ما يؤثر سلباً على استقلاليته وحياده، خاصة أن الإدارة تملك سلطة

تحديد أتعابه وسلطة عزله (محمد والصقر، 2012). وفي هذا الصدد فإن هناك العديد من العوامل التي أسهمت في زيادة الاهتمام بموضوع لجان المراجعة واتجاه معظم الشركات والمصارف نحو تشكيل تلك اللجان، وأهم هذه العوامل ما يلي (علي وشحاتة، 2007: 314).

1. تزايد حالات الغش والتلاعب في العدد من الشركات والمصارف، وتزايد حالات الفشل المالي بها.

2. زيادة رغبة الشركات والمصارف في تدعيم الرقابة على أنشطتها، والتأكد من سلامة تطبيق المبادئ المحاسبية.

3. زيادة الضغوط من جانب مستخدمي القوائم المالية على الشركات والمصارف، لإظهار نتيجة أعمالها ومركزها المالي بصورة حقيقية.

4. تضارب المصالح بين المراجعين الخارجيين وبين إدارة الشركة وخاصة في مجال المحافظة على استقلالية المراجع الخارجي لإبداء الرأي الفني المحايد، ومن ثم فإن وجود لجنة المراجعة في أي شركة يمثل حماية للمساهمين ويضمن تحقيق استقلال المراجع الخارجي.

5. وجود لجنة المراجعة يحد من حالات الغش والتلاعب ويزيد فعالية نظم الرقابة الداخلية، فيدعم الثقة في عملية إعداد القوائم المالية ومراجعتها، خاصة في ظل اقتصاديات السوق و المنافسة.

6. حاجة أصحاب المصلحة في الشركات إلى آلية إدارية تسهم في ضبط ورقابة أداء الإدارة كوكيل عنهم بشأن الأمور المالية والرقابية.

7. الحاجة المتزايدة إلى تحسين الثقة والجودة في التقارير المالية بهدف زيادة درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة.

وأيضاً هناك عوامل أخرى أسهمت في تشكيل لجان المراجعة كما أوضحها (سليمان، 2006: 144) وهي:

1. تعتبر لجنة المراجعة أفضل من مجلس الإدارة من ناحية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية، لأنها تتكون من الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين، الذين يمتلكون المهارات المالية و المحاسبية، ولديهم الوقت المناسب.

2. عدم التجانس بين أعضاء مجلس الإدارة وضخامة عددهم في بعض الأحيان، لا يتناسب مع القيام بمهام شاقة مثل المهام الموكلة إلى لجنة المراجعة.

3. مواعيد تقديم التقارير المالية، التي تتطلب في بعض الدول ضرورة النشر الفعلي لتقارير مالية ربع سنوية، إلى جانب التقارير السنوية، وهو ما يستلزم قدراً كبيراً من الوقت والجهد، وقد يكون إشراك كافة أعضاء مجلس الإدارة في هذه العملية التي تستغرق وقتاً طويلاً، أمراً لا يتسم بالكفاءة من ناحية تخصيص موارد مجلس الإدارة.

4. الإشراف الفعال على عملية إعداد التقارير، وخاصة في الشركات الضخمة، الذي يتطلب قدراً كبيراً من الخبرة والممارسة في المحاسبة والإدارة المالية، تلك

الخبرة لا تتوافر لدى جميع أعضاء مجلس الإدارة، ولكن تتوافر لدى أعضاء لجنة المراجعة.

2-5 أهداف لجان المراجعة:

عند بداية تكوين لجان المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية، كان الهدف هو الرقابة على التقارير المالية، وزيادة الثقة في التقارير المالية، وذلك نتيجة لتزايد حالات التلاعب والغش، والتصرفات غير القانونية، ما أدى إلى ضعف الثقة في التقارير المالية، وتحقيق هذا الهدف كان يتم من خلال قيام لجنة المراجعة بدعم استقلال المراجع الخارجي، ومساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بالتزاماته، أما الآن فإن أهداف لجنة المراجعة أصبحت أشمل وأعم، حيث أصبحت تتم في إطار حوكمة الشركات، ويمكن عرض هذه الأهداف في الآتي (ليبب، 2012):

1- دعم استقلالية المراجع الخارجي.

2- إحكام الرقابة على إدارة الشركات.

3- فحص وتقديم التقارير المالية.

4- مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على أداء مسؤولياتهم.

5- التأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية.

وقد أوضح دليل الحوكمة للقطاع المصرفي في ليبيا أن الهدف الأساسي للجنة المراجعة يتمثل في الرقابة على عدالة وشفافية البيانات المالية و الإفصاحات والإيضاحات المتممة لها، بالإضافة إلى التأكد من كفاية وفعالية أنظمة وإجراءات

الضبط الداخلي ومتابعتها، ومراجعة الإجراءات المتخذة في حالات الاختلاس والنصب والتزوير التي قد يتعرض لها المصرف، وذلك وفقاً للمنشورات والتعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي والمعايير الدولية بالخصوص، ومن ثمَّ تكون لجنة المراجعة مسؤوله عن الإشراف على أعمال المراجعة الداخلية، والإشراف على علاقتها بالمراجع الخارجي وكذلك أي مهام أخرى يقوم بها المراجع الخارجي لحساب المصرف(دليل الحوكمة، 2010).

2-6 خصائص لجان المراجعة:

حتى تقوم لجان المراجعة بمهامها و مسؤولياتها ينبغي توافر مجموعة من الخصائص في أعضائها تمكنهم من أداء أعمالهم بكفاءة وفعالية، ومن ثم تحقيق أهداف لجنة المراجعة، ومن أهم هذه الخصائص أن يتمتع أعضاؤها بالاستقلالية التامة عن الإدارة وأن يكونوا على قدر من التأهيل العلمي والخبرة المهنية، وأن يتناسب عدد الأعضاء مع حجم المهام الملقاة عليهم، وأن تكون هناك اجتماعات دورية لأعضاء اللجنة، حتى يتم تقييم مجريات الأمور في الشركة (الصوص، 2012)

2-6-1: استقلالية أعضاء لجنة المراجعة:

يعتبر معيار الاستقلال عن الإدارة من أهم المعايير التي تركز عليها أغلب اللوائح المنظمة لعمل لجان المراجعة، ويظهر جلياً أن مفهوم الاستقلالية من

المفاهيم الأساسية والمهمة التي تدعم مركز لجنة المراجعة وتقويته، فاستقلال أعضائها ظاهرياً وحقيقياً من شأنه أن يزيد من قدرتهم على ممارسة التقدير والحكم بشكل مستقل، وبعيداً عن ضغوطات الإدارة (الصوص، 2012: 38).

فقد عرّفت بورصة نيويورك للأوراق المالية واللجنة القومية للمتعاملين في الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية عضو لجنة المراجعة المستقل بأنه " ذلك الشخص الذي يتحرر من أي علاقة من وجهة نظر مجلس الإدارة قد تتدخل وتؤثر على حكمه المستقل عند ممارسة دوره كعضو لجنة المراجعة" (أحمد، 2006).

كما أوضحت لجنة كوهين (Cohen) المنبثقة عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي في عام 1978م، لضرورة وجود لجنة مراجعة في مجلس الإدارة من غير التنفيذيين من خارج الشركة، كذلك تطلب قانون سربينز أوكسلي (SOX) أن يكون جميع أعضاء لجنة المراجعة مستقلين عن إدارة الشركة. (قديح، 2013: 54).

وأشار تقرير Cadbury في بريطانيا إلى أهمية أن يتوفر في عضو لجنة المراجعة معيار الاستقلالية عن إدارة الشركة واشترط أن يكون عضواً غير تنفيذي (سعيد، 2009: 56).

وأكد بنك بريطانيا في توجيهاته حول معايير اختيار أعضاء لجنة المراجعة إلى ضرورة التأكد من استقلال عضو اللجنة عن إدارة الشركة سواء ما يتعلق بعملياتها أو ماليتها أو نظامها (المنيف والحميد، 1998) كذلك نصت المادة (182) من

قانون الشركات الكندي "أنه على الشركات المساهمة العامة تشكيل لجان المراجعة يكون أعضاؤها مختارين من مجلس إدارة الشركات العامة غير التنفيذيين" (قطيشات، 2010). أما دليل الحوكمة في ليبيا فقد بين أن يكون أغلبية أعضاء لجنة المراجعة أو عضوين منهم على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وأن يكون رئيسها من الأعضاء المستقلين (دليل الحوكمة، 2010).

وأوضحت لجنة الوشاح الأزرق BRC أن أعضاء لجنة المراجعة يتم اعتبارهم مستقلين إذا لم تكن لديهم أي علاقة بالشركة تؤثر على أداء واجباتهم، وقد وضعت أمثلة لهذه العلاقة مثل: (المومني، 2010: 251).

- ألا يكون عضو لجنة المراجعة من موظفي الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.

- ألا يحصل عضو لجنة المراجعة على أي مكافأة مالية من الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها، بخلاف المكافأة التي يحصل عليها مقابل الخدمة في مجلس الإدارة.

- ألا يكون أحد أقارب عضو لجنة المراجعة موظفاً تنفيذياً داخل الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.

- ألا يكون عضو لجنة المراجعة مديراً تنفيذياً في إحدى الشركات التي لها علاقة تجارية مع الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.

وقد حددت بورصة نيويورك للأوراق المالية NYSE عدة متطلبات بخصوص استقلال أعضاء لجنة المراجعة، وأنه يجب التأكد من أن كافة أعضائها ممن يتوافر فيهم هذه المتطلبات أو الشروط لضمان الحياد والاستقلال، حيث أقرت أن ما يخل باستقلال عضو اللجنة ما يلي (البيب، 2012):

- إذا كان أحد أفراد أسرته يشغل مركزاً هاماً في الشركة.
- إذا كان شريكاً مساهماً في الشركة، أو مديراً تنفيذياً أو ذا علاقة جوهرية بالعمل في الشركة.
- إذا كان عمله في الشركة يرتبط بمكتب المراجعة.
- إذا كان يعمل في شركة تابعة لهذه الشركة.

2-6-2 خبرة أعضاء لجنة المراجعة:

تفرض مسؤولية لجنة المراجعة عن جودة التقرير المالي، من منطلق مسؤوليتها عن الفحص والإشراف علي عملية إعداد ومراجعة القوائم المالية، ضرورة أن يتوافر لأعضاء اللجنة المعرفة المالية الكافية بشأن السياسات المحاسبية وإعداد القوائم المالية، (الإبياري، 2012) نتيجة لتعدد الأمور المالية وظهور صناعات جديدة، وممارسة المحاسبة الإبداعية في تطبيق المعايير المحاسبية من قبل الإدارة، (المومني، 2010)

أن الخبرة لدى أعضاء اللجنة تعد أحد الأركان المهمة، نظراً لأن العديد من المشكلات المحاسبية التي ينبغي على لجنة المراجعة حلها تعتمد على الحكم

الشخصي، الذي مما لا شك فيه يتأثر بمستوى الخبرة المتوافر لدى العضو في مجال المحاسبة والمراجعة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية حدد قانون (Oxley-Sarbanes,2002) بعض المتطلبات الواجب توافرها في عضو لجنة المراجعة، منها على سبيل المثال (سليمان، 2006: 151):

- أن يكون مراجعاً أو محاسباً سابقاً أو حاصلاً على شهادة علمية في مجال المحاسبة و المراجعة.

- لديه دراية كاملة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

- لديه خبرة في إجراءات عملية المراجعة التي يقوم بها المراجع الخارجي.

- لديه دراية بطبيعة المسؤوليات الملقاة على لجنة المراجعة.

وفي المملكة العربية السعودية يشترط فيمن يعين عضواً باللجنة أن يكون لديه تأهيل علمي ملائم، وإلمام بالجوانب المالية والمحاسبية وبطبيعة أعمال المنشأة، ويتعين أن يكون أحد أعضاء اللجنة حاصلاً على تأهيل كافٍ، وذلك كما يأتي (دحوح،2008: 261):

- درجة الدكتوراه في المحاسبة أو ما يعادلها، وخبرة عملية في المجال المحاسبة

والمراجعة لا تقل عن سنتين، تخفض إلى سنة إذا حصل على زمالة الهيئة

السعودية للمحاسبين القانونيين أو أي تأهيل مهني مماثل تعتمده الهيئة.

- درجة الماجستير في المحاسبة أو ما يعادلها، وخبرة عملية في مجال المحاسبة والمراجعة لا تقل عن خمس سنوات، تخفض إلى ثلاث سنوات إذا حصل على زمالة أو تأهيل مهني مماثل تعتمده الهيئة.

- درجة البكالوريوس في المحاسبة أو ما يعادلها وخبرة عملية في مجال المحاسبة والمراجعة لا تقل عن سبع سنوات، تخفض إلى خمس سنوات إذا حصل على زمالة أو تأهيل مهني مماثل تعتمده الهيئة.

أما في ليبيا فقد أوضح دليل الحوكمة الصادر من مصرف ليبيا المركزي أنه يجب أن يكون لعضو لجنة المراجعة خبرة وفهم لدور اللجنة في عملية إدارة المخاطر، وايضاً يجب أن تتوفر فيهم (على الأقل واحد أو اثنين من أعضائها) الخبرة والمهارات والكفاءات اللازمة والمناسبة في أصول الإفصاح المالي والمحاسبة والمراجعة، بما يتوافق مع درجة تنوع عمليات المصرف وأنشطته (دليل الحوكمة، 2010).

2-6-3 عدد أعضاء اللجنة:

يختلف عدد أعضاء اللجنة من شركة إلي آخر ومن دولة إلى أخرى، وذلك وفقاً لحجم مجلس الإدارة، وحجم الشركة وطبيعة نشاطها، لكن بغض النظر عن حجم الشركة ونشاطها ينبغي أن يكون عدد الأعضاء كافياً لتحقيق مزيج من الخبرات و القدرات التي تمكن اللجنة من القيام بالمهام الملقاة عليها وتحقيق أهدافها. (سليمان، 2006)

فقد أُجريت بعض الدراسات لتحديد العدد الأمثل لأعضاء لجنة المراجعة، حيث بينت إحدى هذه الدراسات أن كبر عدد أعضاء لجنة المراجعة يفيد في إثرائها بالخبرات وتعدد وجهات النظر التي تعود بالفائدة على الشركة، ولكن صغر عدد الأعضاء قد يؤدي إلى اتخاذ القرارات بكفاءة وفعالية (المنيف والحميد، 1998).

يجب مراعاة عدم زيادة عدد أعضاء اللجنة بصورة قد تمنع من اتخاذ القرارات بصورة سريعة وفعالة، وعدم انخفاض عدد أعضاء اللجنة بصورة تحد من أداء اللجنة لأعمالها بكفاءة وفعالية (علي وشحاتة، 2003).

وفي هذا الشأن أهتمت العديد من الهيئات والمؤتمرات العلمية بإصدار توصيات خاصة بتحديد الحجم الأمثل لعدد أعضاء اللجنة، وقد أسفرت هذه التوصيات عن أن يكون عدد أعضاء لجنة المراجعة هو ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وذلك لضمان استقلالية اللجنة، (سليمان، 2006: 152)

وفي ليبيا تم تحديد عدد لجنة المراجعة وفقاً لدليل الحوكمة بأن لا يقل عدد أعضاء اللجنة عن أربعة بمن فيهم رئيسها (دليل الحوكمة، 2010)

2-6-4 عدد اجتماعات اللجنة.

تعتبر عدد المرات التي تجتمع فيها لجنة المراجعة خلال العام من الأمور التي تؤثر في فعالية لجنة المراجعة، إذ يُعد ذلك مقياساً مهماً على مقدرة اللجنة على القيام بمهامها و ممارسة دورها بشكل إيجابي، وعدد المرات هذا يرتبط بحجم مسؤوليات اللجنة وبطبيعة الظروف التي تعيشها الشركة، وهذا العدد تقرره اللجنة

نفسها وفقاً لما ترى أنه ضروري للوفاء بشكل ملائم بمسؤولياتها في المواعيد المطلوبة، فقد أوصت لجنة (Treadway) في الولايات المتحدة الأمريكية بأن يكون الاجتماع على أساس ربع سنوي، بينما أوصى تقرير (Smith) في بريطانيا بأن العدد المناسب يجب أن لا يقل عن ثلاث مرات في السنة، وفي مصر حدد دليل و معايير حوكمة الشركات عدد مرات الاجتماع بحيث لا يقل عن مرة كل ثلاثة أشهر، وأيضاً في المملكة العربية السعودية، (دحود، 2008: 262)

أما في ليبيا وفقاً لدليل الحوكمة للقطاع المصرفي تعقد اللجنة اجتماعاتها بشكل دوري ربع سنوي، بالإضافة إلى طلب مدير إدارة المراجعة الداخلية أو المراجعين الخارجيين بالاجتماع باللجنة في حال قضي الأمر (دليل الحوكمة، 2010).

2-6-5 سلطات لجان المراجعة:

يقوم مجلس الإدارة بتفويض لجنة المراجعة وإعطائها سلطات ومسؤوليات لكي تقوم بأداء مهامها، ولكي يتسنى لهذه اللجنة تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية (حمد، 2012).

يجب أن يركز عمل لجنة المراجعة على نظام أو دليل عمل مكتوب يبين الإجراءات التنفيذية التي يجب على اللجنة الالتزام بها عند تنفيذها لمهامها، لكي لا يحدث تعارض أو تداخل بين عمل اللجنة وأعمال الأجهزة التنفيذية في الشركة، بحيث يكون لها الحق في الحصول على أية معلومات تحتاجها في عملية الإشراف والتقييم للسياسات المتبعة، ويجب أن يكون الحق للجنة المراجعة في مناقشة أي

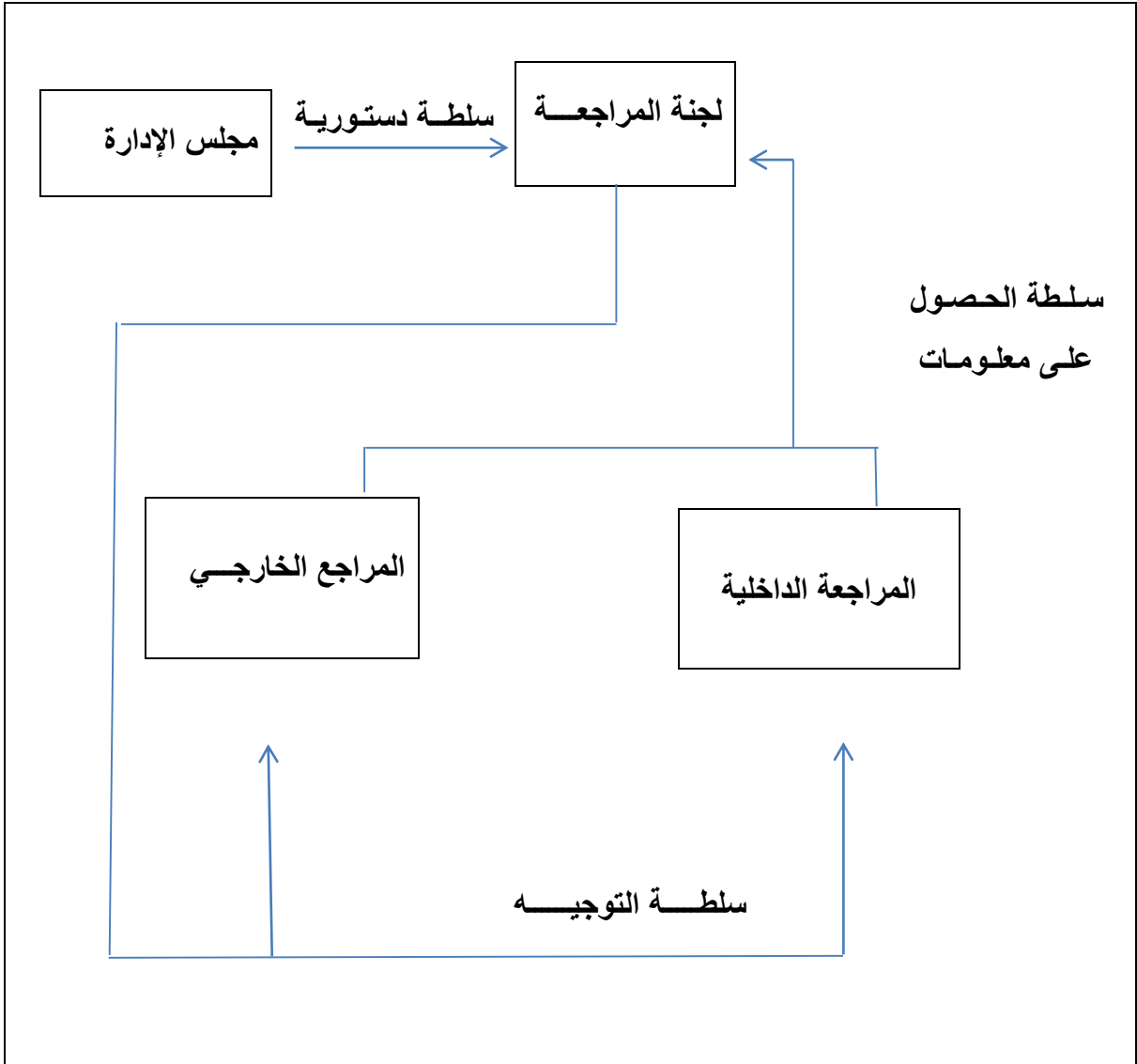
موضوعات تراها مهمة، وحق الاستعانة بمن تراه مناسباً من الأطراف الخارجية ذات الخبرة والمعرفة بالمشكلات الفنية التي تواجهها اللجنة، وخاصة في الأمور القانونية التي يمكن أن تؤثر في عملية إعداد التقارير المالية، وفي سلامة الإفصاح عن المعلومات الواردة بها (المؤمني، 2010).

ومقابل هذه الحقوق يجب على أعضاء اللجنة حضور اجتماعات اللجنة والمشاركة الفعالة في أعمالها و المحافظة على أسرار الشركة، وعدم القيام بأي أعمال تنفيذية في الشركة والمحافظة على النزاهة والمصداقية والموضوعية، (محمد و صقر، 2012: 201).

ويبين الشكل رقم (2-2) سلطات لجان المراجعة وعلاقتها بكل من المراجع الخارجي ومدير إدارة المراجعة الداخلية.

الشكل (2-2)

سلطات لجنة المراجعة



المصدر: (الشامي، 2006، نقلاً عن ؛حمد، 2012)

2-6-6 الإفصاح عن لجنة المراجعة:

تتطلب شروط العديد من البورصات العالمية وكذلك التقارير الصادرة عن المنظمات المهنية والعلمية، أن يتم الإفصاح عن تكوين لجان المراجعة بالشركات وعضويتها ومهامها، وهذا الإفصاح يتضمن الإفصاح عن دليل اللجنة الذي يوضح مسؤوليات اللجنة وواجباتها، وطبيعة العلاقة بينهما وبين كل من إدارة الشركة والمراجع الداخلي والخارجي، والإفصاح عن نتائج أعمالها من خلال إصدار تقرير سنوي يتم نشره ضمن التقارير السنوية، بحيث يتضمن الأنشطة التي قامت بها لجنة المراجعة خلال السنة، وأن نشر تقرير لجنة المراجعة مع التقارير السنوية يمكن أن يسهم في تحسين نزاهة التقارير، لأنه يوفر تأكيداً عن مدى تنفيذ كل من المراجعين الداخليين والخارجيين لمسؤولياتهم المتعلقة بعملية التقرير المالي. (دحدوح، 2008).

قد أوصى تقرير (Smith, 2003) في إنجلترا بأن القوائم المالية السنوية يجب أن تشمل

تقريراً للجنة المراجعة يوقع عليه رئيس اللجنة ويوضح الآتي:-

- ملخص مسؤوليات وواجبات اللجنة.
- أسماء أعضاء لجنة المراجعة خلال الفترة، والخبرات العلمية والعملية المتوافرة لديهم.
- عدد اجتماعات اللجنة أثناء العام، ونسبة حضور كل عضو لهذه الاجتماعات.

7-2 مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة:

تعددت الجهات التي قامت بتحديد مهام ومسؤوليات لجان المراجعة، والذا لا يوجد نموذج موحد لتلك المهام والمسؤوليات، إذ تختلف باختلاف البيئة وفقاً للجهات التي تصدر مهام ومسؤوليات لجان المراجعة، لذا سيتم عرض بعض المهام والمسؤوليات وفقاً لبعض إصدارات الجهات المهنية المختصة:

1-7-2 مهام ومسؤوليات لجان المراجعة وفقاً لقانون ساربنز

أوكسلي (SOX).

صدر قانون SOX في عام 2002 في الولايات المتحدة الأمريكية والذي

أسند إلى لجنة المراجعة المهام والمسؤوليات الآتية (راضي، 2011: 457):

- 1- مراجعة التقارير المالية والإفصاح المرتبط بها.
- 2- مناقشة عناصر التقارير المالية مع الإدارة العليا والمراجع الخارجي.
- 3- مراجعة تقارير تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وأنشطة المراجعة الخارجية.
- 4- عقد اجتماعات خاصة مع المراجع الخارجي والمراجعين الداخليين.

2-7-2 مهام ومسؤوليات لجان المراجعة وفقاً لتقرير روبرت

سميث (Smith Report).

قام مجلس الإبلاغ المالي في عام 2002، بتشكيل لجنة سميث، بناءً على طلب من الحكومة البريطانية بعد فضيحة شركة إنرون (Enron)، وصدور قانون ساربنز

أوكسلي، حيث تم نشر التقرير في عام 2003، حيث بين مهام ومسؤوليات لجان المراجعة في الآتي (قديح، 2013: 50):

- 1- الحفاظ على نزاهة البيانات المالية للشركة.
- 2- فحص نظم الرقابة الداخلية ونظم إدارة المخاطر في الشركة.
- 3- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين المراجع الخارجي، والمصادقة على مقدار أتعابه وشروط تكليفه، على أن تتم المصادقة رسمياً على تعيينه من قبل الجمعية العامة للمساهمين.
- 4- فحص استقلالية وفعالية وموضوعية المراجع الخارجي.
- 5- وضع سياسة واضحة فيما يتعلق بتكليف المراجع الخارجي بخدمات استشارية.

2-7-3 مهام ومسؤوليات لجان المراجعة وفقاً للجنة ماكدونالد (McDonald).

تم تكوين لجنة ماكدونالد (McDonald) من قبل معهد المحاسبين القانونيين الكندي في عام 1988م، لبحث سبل تطوير الرقابة على الشركات الكندية وقد حددت مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة في الآتي:

- 1- الاشتراك في اختيار تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وعزله، والنظر في كافة البنود المتعلقة بواجباته واستقلاله، ومناقشة أي اختلاف في وجهات النظر بينه وبين الإدارة.
- 2- فحص برنامج المراجعة لتحديد نطاقه، ومناقشة المراجعين الخارجيين في الأمور التي تتطلب إيضاحات منهم.

3- التحقق من مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية، ومتابعة ما تم تصحيحه من أوجه القصور في هذا النظام.

4- فحص برنامج العمل (الخطة) الذي وضعته الشركة ومقارنته بمعايير الأداء.

5- فحص نتائج المراجعة الداخلية والخارجية (تقرير المراجع، والقوائم المالية) قبل عرضها على مجلس الإدارة.

6- مراجعة السياسات والقواعد المحاسبية التي تستخدم في إعداد القوائم المالية، والتعرف على تأثير التغييرات فيها على القوائم.

7- الاشتراك مع مجلس الإدارة في الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية.

8- تنسيق العمل بين المراجعين الداخليين والخارجيين، وبينهم وبين مجلس الإدارة.

9- تقييم أداء الإدارة المالية والمراجعين الداخليين والخارجيين.

2-7-4 مهام ومسؤوليات لجان المراجعة وفقاً لمجلس مفوضي هيئة

الأوراق المالية الأردنية:

لقد حددت التعليمات الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية الأردنية في سنة 2004م، مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة على النحو التالي (المرعي، 2009 : 33):

1- مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح المراجع الخارجي، والتأكد من استيفائه لشروط

الهيئة، وعدم وجود ما يؤثر على استقلالته، ومدى تأثير أية أعمال أخرى يقوم

بها لحساب الشركة على هذه الاستقلالية.

2- بحث كل ما يتعلق من عمل المراجع الخارجي، بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته، ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.

3- مراجعة مراسلات الشركة مع المراجع الخارجي، وتقييم ما يرد منها، وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها.

4- دراسة خطة عمل المراجع الخارجي، والتأكد من أن الشركة توفر للمراجع كافة التسهيلات الضرورية للقيام بعمله.

5- دراسة وتقييم إجراءات الرقابة الداخلية، والاطلاع على تقييم المراجع الخارجي لهذه الإجراءات، والاطلاع على تقارير الرقابة الداخلية، لاسيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المراجع الداخلي.

6- التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات المراجع الداخلي وعمل المراجع الداخلي.

7- دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها مع التركيز على ما يلي:

- أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة.
- أي تغيير يطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات المراجعة.

2-7-5 مهام ومسؤوليات لجان المراجعة وفقاً لقواعد القيد والشطب في

مصر.

قامت بورصة الأوراق المالية المصرية بإصدار قواعد للقيد والشطب لبورصتي القاهرة والإسكندرية في عام 2010، وقد حددت مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة فيما يلي (قواعد القيد والشطب، 2015)

- 1- فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية.
- 2- فحص ومراجعة السياسات المحاسبية المطبقة في الشركة، والتغييرات الناتجة عن تطبيق معايير محاسبية جديدة.
- 3- فحص ومراجعة وظيفة المراجعة الداخلية وإجراءاتها وخططها ونتائجها.
- 4- فحص الإجراءات التي تتبع في مراجعة ما يلي:
 - القوائم المالية الدورية والسنوية.
 - نشرات الطرح العام والخاص للأوراق المالية.
 - الموازنات التقديرية، ومنها قوائم التدفقات النقدية والدخل التقديرية.
- 5- اقتراح تعيين المراجعين الخارجيين، وتحديد أتعابهم، والنظر في الأمور المتعلقة باستقالتهم أو إقالتهم بما لا يخالف أحكام القانون.
- 6- فحص ومراجعة المعلومات الإدارية الدورية التي تقدم للمستويات الإدارية المختلفة ونظم إعدادها، وتوقيت، عرضها.

7- التأكيد من تطبيق الأساليب الرقابية اللازمة للمحافظة على أصول الشركة، وإجراء التقييم الدوري للإجراءات الإدارية للتأكد من الالتزام بالقواعد، وإعداد تقارير بذلك لمجلس الإدارة.

8- إبداء الرأي في شأن الإذن بتكليف المراجع الخارجي بأداء خدمات لصالح الشركة، بخلاف مراجعة القوائم المالية، وفي شأن الأتعاب المقدرة عنها، وبما لا يخل بمقتضيات استقلاله.

2-7-6 مهام ومسؤوليات لجان المراجعة وفقاً لدليل الحوكمة للقطاع المصرفي في ليبيا.

ترتبط مهام ومسؤوليات لجان المراجعة وفقاً لدليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي في عام 2010، بكل من المراجعين الخارجيين، وإدارة المراجعة الداخلية، ووحدة الامتثال، ووحدة المعلومات المالية، وذلك على النحو التالي (دليل الحوكمة، 2010):

أولاً: فيما يتعلق بالمراجعين الخارجيين:

1- تقديم التوصية حول ترشيح المراجعين الخارجيين للمصرف قبل تعيينهم من قبل الجمعية العمومية، وتحديد شروط هذا التعيين بما في ذلك الأتعاب المدفوعة لهم على أن تأخذ اللجنة بعين الاعتبار مؤهلات وكفاءة أداء واستقلالية المراجعين الخارجيين، والضوابط الموضوعية بهذا الخصوص من قبل مصرف ليبيا المركزي.

2- تقديم التوصية لمجلس الإدارة حول إقالة المراجعين الخارجيين.

3- دراسة برنامج المراجعة الذى سيعتمده المراجعون الخارجيون، وإبداء رأيها وتوصياتها بشأنه.

4- الاجتماع المستمر مع المراجعين الخارجيين والاستيضاح منهم حول نتائج أعمالهم ومناقشتها معهم.

5- دراسة تقارير المراجعين الخارجيين النصف السنوية والسنوية، ومناقشة الملاحظات الواردة فيها، مع المراجعين الخارجيين قبل عرضها على مجلس الإدارة. ويتم التركيز على مناقشة:

- البيانات المالية المصرفية.
- أية تغيرات في القواعد والسياسات المحاسبية المتبعة.
- أية تعديلات جوهرية ناتجة عن أعمال المراجعة الخارجية.
- أية ملاحظات حول نظام الضبط الداخلي وأعمال المراجعة الخارجية.
- أية ملاحظات حول عدم التقيد بالقوانين والتشريعات المصرفية النافذة.
- التأكد من قيام الإدارة العليا باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لمعالجة الملاحظات الواردة في التقارير المراجعين الخارجيين، وبشكل خاص تلك المتعلقة، بنقاط الضعف في الضبط الداخلي، والمخالفات للسياسات والقوانين والتشريعات المصرفية وتلك المتعلقة بتصنيف الديون، وتكوين المخصصات الكافية واللازمة لمقابلتها واتخاذ الإجراءات المناسبة، والملائمة مقابل أي تدنى حاصل في أصول المصرف الأخرى.

6- الموافقة على أية أعمال إضافية ينوي المراجع الخارجي القيام بها في المصرف، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مدى تأثير هذه الأعمال على استقلالية المراجع الخارجي وموضوعيته عند مراجعته لبيانات المصرف المالية الختامية.

ثانياً: فيما يتعلق بإدارة المراجعة الداخلية:

1- تقديم التوصية حول ترشيح مدير إدارة المراجعة الداخلية قبل تعيينه من قبل مجلس الإدارة وتحديد شروط التعيين بما في ذلك الأتعاب والمكافآت الممنوحة له.

2- تقديم التوصية حول إقالة مدير إدارة المراجعة الداخلية.

3- إبداء الرأي، وتقديم التوصية لمجلس الإدارة حول أية عملية تعاقد يرغب المصرف القيام بها مع أية مؤسسة متخصصة لإسناد كافة مهمات المراجعة الداخلية إليها.

4- الموافقة على دليل إجراءات المراجعة الداخلية، واقتراح تعديلها عند الحاجة، والتأكد من توفير الموارد البشرية والمادية المطلوبة لتنفيذه.

5- دراسة ومناقشة برنامج العمل الذي تنوي إدارة المراجعة الداخلية في المصرف القيام به.

6- التأكد من وجود تنسيق كافٍ بين إدارة المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين.

7- دراسة ومناقشة تقارير إدارة المراجعة الداخلية، والتأكد من قيام الإدارة العليا في المصرف بمعالجة الملاحظات.

ثالثاً: فيما يتعلق بوحدة الامتثال:

- 1- التأكد من وجود سياسة واضحة، وإجراءات عملية بالمصرف، لإدارة المخاطر الناجمة عن عدم الامتثال.
- 2- متابعة عمل وحدة الامتثال عبر مراجعة التقارير الدورية الصادرة عن هذه الوحدة.
- 3- التأكد من قيام الإدارة العليا لمعالجة جميع الملاحظات والأمور الواردة في تقارير وحدة الامتثال بالشكل المناسب وفي الوقت الملائم.

رابعاً: فيما يتعلق بوحدة المعلومات المالية:

- 1- التأكد من وجود سياسة وإجراءات كافية مطبقة لمكافحة غسيل الأموال.
- 2- التأكد من التزام الوحدة بالتعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي بالخصوص، وبشكل خاص إحالة الحالات المشتبه فيها إلى وحدة المعلومات المالية الرئيسية لدى مصرف ليبيا المركزي.

خامساً: مهام أخرى:

- 1- تقوم لجنة المراجعة في المصرف بمهام المتابعة والإشراف على أعمال لجان المراجعة في المؤسسات التابعة للمصرف، للتأكد من أن سياساتها وإجراءاتها منسجمة مع تلك المتبعة لدى المصرف.
- 2- تقوم اللجنة بدراسة التقارير الرقابية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي حول أعمال المصرف ومناقشتها، وعرض ملاحظات على مجلس الإدارة.

3-8 خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل طبيعة لجان المراجعة من حيث المفهوم والهدف من تشكيلها، وأهميتها وخصائصها، وذلك باستعراض العديد من التعريفات للجنة المراجعة الصادرة من العديد من الكتاب والبحاث والهيئات والمنظمات المهنية المختصة في مجال المحاسبة والمراجعة، التي تبين في مجملها على أنها لجنة فرعية تابعة لمجلس الإدارة، وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء غير التنفيذيين، وتجتمع اجتماعاً ربع سنوي، وتهدف إلى تدعيم و زيادة الثقة في القوائم المالية للشركات والمؤسسات، وذلك لما شهدته كبر الشركات والمصارف في العديد من دول العالم من غش وتلاعب في القوائم المالية، ما أدى إلى ظهور فكرة إنشاء لجنة المراجعة في الكثير من دول العالم، وبهذا فقد تناول الفصل أيضاً مراحل تطور وانتشار فكرة إنشاء لجان المراجعة في العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا و المملكة العربية السعودية، والمملكة الأردنية، ومصر، حيث كانت من أوائل الدول العربية التي اهتمت بفكرة لجان المراجعة، وكذلك لجان المراجعة في ليبيا كونها محور هذا الدراسة، ولقد تناول هذا الفصل أيضاً أهمية لجان المراجعة بنسبة لكل من "مجلس الإدارة، والمراجع الخارجي، والمراجعة الداخلية، والأطراف الخارجية" كما أوضح هذا الفصل الخصائص والمقومات الواجب توفرها في لجنة المراجعة من حيث الاستقلالية التامة لأعضاء لجنة المراجعة، والكفاءة والخبرة لدى أعضاء لجنة المراجعة، وتناسب حجم اللجنة مع المهام، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، وتم توضيح المهام ومسؤوليات لجان المراجعة للعديد من التشريعات والقوانين والتوصيات لبعض الدول، وفقاً لقانون ساربنيس اوكسلي(SOX,2002) في الولايات المتحدة الامريكية، وتقرير روبرت سميث

(Smith Report,2003) في المملكة المتحدة، وقواعد القيد والشطب في مصر،

ومجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية الأردنية في المملكة الأردنية، وأخيراً دليل

الحكومة للقطاع المصرفي في ليبيا الصادر عن مصرف ليبيا المركزي عام 2010م.

وبعد الانتهاء من التعرف على الإطار العام للجان المراجعة في هذا الفصل،

سنتناول في الفصل القادم طبيعة المراجعة الداخلية استكمالاً للإطار النظري للدراسة.

الفصل الثالث

المراجعة الداخلية

الفصل الثالث:

المراجعة الداخلية

3-1 مقدمة:

تشهد وظيفة المراجعة الداخلية تطوراً غير مسبوق، ويعود هذا التطور إلى أن أدوات الرقابة داخل منظمات الأعمال أصبحت تختلف اختلافاً كبيراً عما كان عليه الحال في المنظمات التقليدية في معظم فترات القرن العشرين، حيث تعتمد منظمات الأعمال اليوم على المعلومات، كما أنها أصبحت كثيفة المعرفة، نتيجة للدخول في عمليات بالغة التعقيد والتخصص عبر عدد من الصناعات والقطاعات على المستوى الدولي، وعليه فقد تغير هدف المنظمة ووظيفتها، وتغيرت حاجة المنظمات للرقابة، وأصبحت وظيفة المراجعة الداخلية من الوظائف المساندة في المنظمات، والعمود الفقري لمنظمات الأعمال بسبب حاجة الإدارة إلى معلومات موثوق بها عن كل جوانب النشاط في المنظمة (المرعي، 2009).

وبهذا سيتناول الباحث في هذا الفصل التعريف بالمراجعة الداخلية (نشأتها - تطورها - مفهومها - أهميتها - أهدافها) وأيضاً المعايير التي تحكم أداء المراجعة الداخلية، وذلك بالرجوع إلى أدبيات المراجعة وما احتوته من مراجع ودراسات وأبحاث حول هذا الموضوع.

3-2 نشأة وتطور المراجعة الداخلية:

برزت الحاجة الملحة لوظيفة المراجعة الداخلية للإسهام في تحقيق العديد من الأغراض باعتبارها تمثل جزءاً أساسياً من وظيفة الرقابة الداخلية التي تسعى لضمان تحقيق أهدافها جنباً إلى جنب مع الأدوات والوظائف الأخرى. (الهبيري، 2012)

ظهرت الحاجة إلى المراجعة الداخلية مع تطور وتوسع الأنشطة الاقتصادية، كما أن اهتمام إدارة الوحدة الاقتصادية بضرورة التعرف على مدى كفاءة أداة العاملين فيها ومدى تنفيذهم لسياستها وتوجيهاتها، أدى إلى ظهور الحاجة لوجود مراجع داخلي يقوم بتقييم الأنشطة الداخلية في الوحدة الاقتصادية، وفحص الأداء المحاسبي فيها، ويمثل عين الإدارة داخل الوحدة الاقتصادية، حيث يقوم بفحص ومراجعة أداء العاملين فيها كذلك تقييم كفاءة وفاعلية هذا الأداء. (سرايا، 2007)

يرجع ظهور المراجعة الداخلية كفكرة إلى الثلاثينات من القرن الماضي، وذلك بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن الأسباب الأساسية التي أدت إلى ظهورها رغبة المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية في تخفيض الأعباء الملقاة على المراجعة الخارجية. (لطفي، 2004)

ويعتبر معهد المراجعين الداخليين من أهم المنظمات التي سعت إلى التطور المهني والعلمي للمراجعة الداخلية منذ بداية إنشائه عام 1941 حتى وقتنا الحالي، (لطفي، 2005)

ولقد كان الهدف الأساسي من وراء إنشاء معهد المراجعين الداخليين هو تقديم فكرة جديدة لوظيفة المراجعة الداخلية، فبمجرد إنشائه حدث تطور ملحوظ في المراجعة الداخلية، فهو يقوم بعقد العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية والاجتماعات، ونشر البحوث التي تُعنى بالمراجعة الداخلية، وقد حقق معهد المراجعين الداخليين نجاحاً كبيراً. (الهبيري، 2012)

ومن الاستعراض السابق للتطور المهني للمراجعة الداخلية من خلال التقارير المختلفة التي أصدرها مجمع المراجعين الداخليين، نجد أن المراجعة الداخلية تهدف في الوقت الحالي إلى خدمة المنشأة بالكامل، وامتد نطاق خدماتها من مجرد القيام بالمراجعة المحاسبية المالية وإجراءات حماية الأصول، إلى تقييم جودة الأداء، وتحسين فعالية إدارة المخاطر، والحوكمة.

3-3 تعريف المراجعة الداخلية:

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم المراجعة الداخلية باختلاف مصادرها، وتدرجت حسب التطور التاريخي للمراجعة الداخلية، ومع أن هذه التعريفات اختلفت بحسب أهدافها أو بحسب تطورها الزمني، إلا إنها لم تختلف من حيث جوهر عملية المراجعة الداخلية، وفيما يلي استعراض لبعض هذه التعريفات:

عرف اشتيوي (2008) المراجعة الداخلية بأنها "مجموعة من الإجراءات التي تنشأ داخل المؤسسة لغرض التحقق من تطبيق السياسات الإدارية والمالية".

بينما عرفها معهد المراجعين الداخليين في إنجلترا بأنها عملية تقييم مستمرة تنشأ داخل المنظمة بهدف خدمة هذه المنظمة، وذلك

عن طريق فحص وتقييم الأنشطة المختلفة، وتوصيل نتائج هذه المراجعة إلى المهتمين بها(علي، 2013).

وفي إطار المساهمات المحلية، فقد عرف مصرف التجارة والتنمية المراجعة الداخلية بأنها عملية فحص وتدقيق مستمرين للدفاتر والسجلات، وتقييم لفعالية الأداء، وكفاءة التشغيل، ومراجعة نظم الرقابة الداخلية والتأكد من إحكامها وحسن تطبيقها، فهي بمثابة أداة ضبط تستعملها الإدارة العليا، لحماية نفسها والمالكين الذين تمثلهم الوحدة الاقتصادية(الفرجاني، 2008).

كما عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين International Federation of Accountants (IFAC) المراجعة الداخلية بأنها فعالية تقييمية مقامة ضمن المنشأة بغرض خدمتها ومن وظائفها اختبار وتقييم ومراقبة ملاءمة النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي وفعاليتها. (IFAC، 2001)

وأخيراً فقد عرف مجمع المراجعين الداخليين الأمريكي IIA المراجعة الداخلية بأنها"نشاط مستقل وموضوعي يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها، ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المنشأة من خلال إشباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة " (IIA، 2002)

يتضح من التعريف الحديث لمعهد المراجعين الداخليين للمراجعة الداخلية أنه جاء متمشياً مع التطورات الحديثة في المراجعة الداخلية، سواء من حيث نطاق

عملها أو أساليبها أو القائمين عليها، حيث يعطي صورة جديدة للمهنة من خلال ستة مبررات هامة.(نجم وآخرون، 2008):

1- **النشاط الموضوعي**: - إن من غير الضروري أن يكون قد نشأ ضمن المنظمة، لأن التعريف يسمح لان يتم توفير خدمات المراجعة الداخلية من مصدر خارجي، لكن المهم توفر الاستقلالية وعدم التحيز.

2- **النشاط الاستشاري**: - أي أن نطاق المراجعة الداخلية يضم أنشطة المشاورة والتأكيد الفعال، واقتراح التحسينات علي الأنظمة الموضوعية.

3- **إضافة قيمة لعمليات المنظمة**: - أي أنه تأكيد على المساهمة التي تقدمها المراجعة الداخلية لأي منظمة في مواجهة المخاطر وفرض الرقابة وتوجيه العمليات.

من ذلك نرى أن مفهوم المراجعة الداخلية تطور خلال الستين سنة الماضية بصورة ملحوظة واكتسب دوراً هاماً على نحو متزايد ضمن المنظمات، سواء أكان ذلك في القطاع الحكومي العام أم في القطاع الخاص (نجم، 2008)، فأصبحت نظرة الإدارة العليا في المنظمات، المختلفة بأن جعلت وظيفة المراجعة الداخلية أداة رقابة فعالة على أنشطة المنظمة وأصبحت هذه الوظيفة كصمام الأمان في يد الإدارة، لكن يتطلب منح المراجع الداخلي كافة الصلاحيات اللازمة للقيام بعمله بعيداً عن كل الضغوطات وإعطائه حرية الوصول إلى كافة إدارات المنشأة والاتصال بكافة العاملين فيها، كما يجب توفر العدد الكافي من المراجعين

الداخليين المؤهلين بحيث يتناسب مع الأهداف المرتبطة بدائرة المراجعة، وأن تتفاعل الإدارة مع النتائج والتوصيات والاقتراحات بشكل جاد. (مخولف، 2007)

ويستنتج الباحث من التعريفات السابقة أن المراجعة الداخلية هي أعم وأشمل من مجرد مراجعة مالية ومحاسبية، وإنما تشمل المجالات الإدارية والتشغيلية كتحسين الخطط والإجراءات والسياسات واقتراح السبل المناسبة لتطويرها والالتزام بها من قبل الموظفين وحسن استغلال الموارد.

3-4 أهمية المراجعة الداخلية:

لقد تبوأَت وظيفة المراجعة الداخلية في السنوات الأخيرة مكانة بارزة في معظم المنشآت وخصوصاً باهتمام تلك المنشآت بتطبيق حوكمة الشركات التي تعتبر المراجعة الداخلية من أهم آلياتها وارتبطت بأعلى مستويات التنظيم، ليس كأداة رقابية فحسب بل كمنشآت تقييمية لمراجعة وفحص كل الأنشطة والعمليات المختلفة في المنشأة، بهدف تطويرها، وتحقيق أقصى كفاءة إنتاجية (الفرجاني، 2008)

والجدير بالذكر في هذا المجال أن هناك العديد من العوامل التي ساعدت على تطوير وزيادة أهمية وظيفة المراجعة الداخلية منها (القباني، 2006 ؛ الفرجاني، 2008)

- كبر حجم المنشآت وتعقد عملياتها: أدى ظهور شركات المساهمة إلى كبر حجم الشركات وانفصال الإدارة عن الملكية، ما أدى إلى عدم قدرة إدارة المنشآت على الإلمام بكافة الأشياء عن هذه المنشآت، فاستوجب الأمر استخدام نظم رقابة داخلية، وحتى تطمئن الإدارة على سلامة نظم الرقابة

الداخلية كان لابد من وجود المراجعة الداخلية التي تعمل على تقييم كفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية بالمؤسسة.

■ لامركزية الإدارة: اللامركزية والاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي وتعدد المستويات الإدارية في المنشأة، الأمر الذي اضطر الإدارة العليا إلى تفويض السلطات والمسؤوليات، ومن ثم حاجة هذه الإدارة إلى التأكد من سلامة استعمال السلطات المفوضة، وتحمل المسؤوليات وفقاً للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها.

■ التوسع في احتياجات الإدارة: شمول التنظيم الحديث لخطوط الاتصال الرأسية والأفقية، وحاجة التغذية والتغذية العكسية (التعليقات والتقارير) يحتاج إلى مسؤولين يتولون المراجعة لأجل اطمئنان الإدارة إلى سلامة هذه التقارير وواقعيتها.

■ التحول إلى المراجعة الاختبارية: حيث يعتمد اختبار العينة على مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية، فالمنشآت التي لديها مراجع داخلي يراقب تطبيق نظم الرقابة الداخلية، تكون مطمئنة للمراجع الخارجي أكثر من تلك التي لا يوجد بها مراجع داخلي.

■ حاجة الجهات العامة إلى بيانات دقيقة ودورية، لمتابعة نشاط المؤسسات ومدى التزامها بمسؤولياتها الاجتماعية، كالمساهمة في خطط التنمية، واستيعاب قدر من العمالة.

▪ التطور الذي شهدته وظيفة المراجعة الداخلية ومساهمتها في تقديم خدمات إدارية إلى جانب الخدمات المالية، واتساع نطاقها ليشمل كافة الأنشطة والعمليات، لمساعدة المنشأة في تحقيق أهدافها.

ويرى الباحث من العرض السابق لأهمية المراجعة الداخلية ضرورة استقلالية إدارة المراجعة الداخلية بالمؤسسات، حتى تستطيع القيام بأعمالها على أكمل وجه دون التأثير عليها من قبل الإدارات التنفيذية.

3-5 أهداف ونطاق المراجعة الداخلية:

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من قبل الشركات في الدول المتقدمة بمهنة المراجعة الداخلية، وقد تمثل هذا الاهتمام في نواحي متعددة يأتي في مقدمتها تزايد اهتمام الشركات بإنشاء إدارات مستقلة للمراجعة الداخلية مع العمل على دعمهم في النواحي المادية والبشرية كافة التي تمكنها من تحقيق الأهداف بالكيفية والفعالية المطلوبتين (الهبيري، 2012)، ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى مثل هذا الاهتمام هو فصل الإدارة عن الملكية، وكبر حجم المنشآت، الأمر الذي أدى إلى زيادة المسؤوليات الإدارية المختلفة، فقد كان لزاماً على الإدارة أن تضع أنظمة للرقابة الداخلية تكفل حسن سير العمل والالتزام بسياسات وتعليمات الإدارة العليا (عبدالجبار، 2012).

فقد بين القباني (2006) أن المراجعة الداخلية لها هدفان أساسيان هما:

1. هدف الحماية: كان التركيز في الماضي ينصب على هدف حماية، حيث كانت المراجعة الداخلية تعرف على أنها ذلك النشاط الذي يهدف إلى حماية أصول

المنشأة، كما تهدف إلى التأكد من سلامة نظم الرقابة الداخلية، الذي يهدف بدوره إلى حماية المنشأة من الاختلاس والسرقة.

2. هدف البناء: مع تطور مفهوم المراجعة الداخلية ظهر هدف جديد لوظيفة المراجعة الداخلية، ويتحقق هدف البناء من خلال اقتراح العلاج والتوصيات، نتيجة لما قام به المراجع الداخلي من فحص، حيث يتضمن التعريف الحديث للمراجعة الداخلية اعترافاً بالاتجاه نحو الخدمات الاستشارية للمراجعة الداخلية تلبية لحاجات الإدارة.

ومن خلال التعريف الحديث للمراجعة الداخلية الصادر عن معهد المراجعين الداخليين (IIA) نجد أن الهدف الرئيسي للمراجعة الداخلية هو إضافة قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها، ومساعدة المنشأة على تحقيق أهدافها عن طريق تقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر والرقابة والتوجيه، وبناءً عليه يشمل نطاق المراجعة الداخلية آلية ضبط وتقييم وتحسين كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية والتقييم والتوجيه وتقييم مستوى الأداء في تنفيذ المسؤوليات (الهبيري، 2012).

أما أشتيوي (2008) فقد بين أن نطاق وأهداف المراجعة الداخلية يتباين بشكل واسع، ويعتمد ذلك على حجم الشركة وهيكلها التنظيمي ومتطلبات إدارتها.

كما أن النطاق والهدف يختلف باختلاف البيئة والخلفية الثقافية للمراجع الداخلي، فأصبح هناك العديد من المراجعات التي يقوم بها المراجع الداخلي، مثل

المراجعة التشغيلية، ومراجعة نظم المعلومات، والمراجعة الاجتماعية، والمراجعة الإدارية، إضافة إلى المراجعة المالية (الفرجاني، 2008)

من خلال الاستعراض السابق لأهداف ونطاق وظيفة المراجعة الداخلية نلاحظ أن هذه الوظيفة أخذت في التطور من حين لآخر لتواكب التطورات والاتجاهات الحديثة في البيئة المحيطة بها، بما يسهم في تحقيق متطلبات واحتياجات مجلس الإدارة و المنظمة ككل.

3-7 مسؤولية المراجعة الداخلية:

لغرض الوصول إلى نظام للمراجعة الداخلية يتسم بالكفاءة والفاعلية لا بد من تحديد صلاحيات ومسؤوليات المراجع الداخلي والتي ينبغي أن تحتوي كحد أدنى على الآتي: (العاني، 2005: 74)

- تحديد صلاحيات تخويل المراجع الداخلي للقيام بعمليات المراقبة أو المراجعة الداخلية على العمليات المختلفة وتحديد مدى توافقها مع القوانين والأنظمة وتعليمات الإدارة.
- منح الحق للمراجع الداخلي في الحصول على جميع المعلومات التي يراها ضرورية لإداء عملية مراجعة السجلات والمستندات الخاصة بها.
- تحديد نطاق عمل المراجع الداخلي.
- تحديد القيود والمحددات المؤثرة على أداء المراجع الداخلي.
- تحديد معايير المراجعة الداخلية والالتزام بها من قبل المراجع الداخلي.

فقد حدد معهد المراجعين الداخليين (IIA) أن نطاق صلاحيات ومسؤوليات المراجع الداخلي تتضمن (محمد و نجم، 2008):

- مراجعة مصداقية وأمانة المعلومات المالية والتشغيلية والوسائل المستخدمة لتحديد وقياس وتصنيف وتبليغ المعلومات.

- مراجعة لأنظمة لغرض ضمان الإذعان للسياسات والخطط والإجراءات والقوانين، ومراجعة الأنظمة التي لها أثر مهم على العمليات والتقارير، وإعداد تقرير في حالة الإذعان.

- مراجعة وسائل حماية الأصول والتحقق من صحة وجود مثل هذه الأصول.

- تقييم كفاية وفعالية المنظمة في استخدام الموارد.

- مراجعة العمليات أو البرامج لأجل التحقق مما إذا كانت العمليات أو البرامج يتم تنفيذها كما هو مخطط لها.

فضلاً عن أن هناك التزامات ومسؤوليات على المراجع الداخلي تجاه الإدارة تتمثل في تزويد الإدارة العليا بالمعلومات حول كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، ومعلومات حول كيفية أداء الأعمال في المنشأة ومدى المتوفر فيها، والعمل على تقديم المقترحات والتوصيات اللازمة لتطوير الأداء (العاني، 2005: 75).

3- 8 معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية:

تُعد معايير المراجعة نموذج أداء ملزماً يحدد القواعد العامة الواجب اتباعها عند تنفيذ عملية المراجعة، وتعد المقاييس لتقويم فعالية المراجع ونوعية عمله الذي

يؤديه ويتم صياغتها عن طريق المنظمات المهنية أو التشريعية أو العرف المهني،
فقد وضع معهد المراجعين الداخليين الأمريكي (IIA) عام 1999 خمسة معايير
رئيسية للمراجعة الداخلية هي:

▪ المعيار الأول: الاستقلال.

▪ المعيار الثاني: الكفاءة المهنية.

▪ المعيار الثالث: مجال عمل المراجعة الداخلية.

▪ المعيار الرابع: أداء أعمال المراجعة الداخلية

▪ المعيار الخامس: إدارة قسم المراجعة الداخلية.

وينقسم كل معيار رئيسي إلى مجموعة من المعايير الفرعية الموضحة له،
وكذلك مجموعة من القواعد المرشدة التي توضح الوسائل المناسبة للعمل وفقاً
للمعيار.

3-8-1 الاستقلال

وفقاً لهذا المعيار ينبغي أن يكون نشاط المراجعة الداخلية مستقلاً، وينبغي
أن يتصف المراجعون الداخليون بالموضوعية عند أدائهم لأعمالهم. ويشير
الاستقلال للخلو من الحالات التي قد تهدد مقدرة نشاط المراجعة الداخلية أو مدير
إدارة المراجعة الداخلية على أداء أو الوفاء بمسؤوليات المراجعة الداخلية
بطريقة غير متحيزة (علي، 2011).

وبصفة عامة يجب مراعاة الاعتبارات التالية فيما يتعلق بمعيار الاستقلال والموضوعية (الصحن وآخرون، 2008).

الاستقلال التنظيمي:

يجب أن يكون لإدارة المراجعة الداخلية وضع تنظيمي يسمح لها بأداء مسؤولياتها، ويجب أن يحصل المراجعون الداخليون على دعم من الإدارة العليا ومن مجلس الإدارة، وذلك لكي يكون الأفراد الخاضعين للمراجعة متعاونين بدون أي تدخل، ويجب أن يتمتع مدير إدارة المراجعة الداخلية بسلطة لكي يحقق له ذلك استقلالية وتوسيع نطاق الأعمال الإدارية وتنفيذ توصيات هذه الإدارة، كما يجب أن يكون لمدير إدارة المراجعة الداخلية اتصال مباشر مع مجلس الإدارة، حتى يستطيع توصيل المعلومات في النواحي المهمة، ومن ناحية أخرى فإن استقلالية إدارة المراجعة الداخلية يمكن أن تتزايد من خلال وجود إجماع بين أعضاء مجلس الإدارة على تعيين مدير إدارة المراجعة الداخلية، ويجب أن يتم تحديد سلطات وأهداف ومسؤوليات إدارة المراجعة الداخلية في شكل مكتوب.

الموضوعية:

يجب أن يكون المراجع الداخلي موضوعياً عند أدائه لوظيفة المراجعة الداخلية، وتعتبر الموضوعية أمراً ذهنياً يجب أن يتحقق لدى المراجع الداخلي أثناء أدائه لعمله، بحيث يجب ألا يكون تابعاً للغير عند إبدائه لرأيه في أي أمر من أمور المراجعة، ويجب إلا يجعل المراجع الداخلي نفسه في وضع يجعله غير قادر

على إبداء رأي موضوعي مع ضرورة تخصيص الأفراد على المهام، بحيث يتم تقادي أي تعارض محتمل أو فعلي في المصالح.

3-8-2- الكفاءة المهنية:

تنص معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية على ضرورة تأدية كافة أعمال المراجعة الداخلية بامتياز وعلى مستوى عالٍ من العناية المهنية، حيث يجب أن تؤدي أعمال المراجعة الداخلية بكفاءة وفي إطار العناية المهنية المعقولة، وتعتبر الكفاءة المهنية مسؤولية إدارة المراجعة الداخلية وكل مراجع بها، وعلى ذلك يجب أن تخصص إدارة المراجعة لكل عملية مراجعة فريق العمل الذي يتوافر له المعرفة والمهارة والتخصص الذي يمكنه من أداء أعماله بصورة مرضية. وينقسم المعيار إلى مجموعة من المعايير الفرعية لكل من إدارة المراجعة الداخلية والمراجع الداخلي (البدري، 2005: 202).

3-9-2-1 المجموعة الأولى: بالنسبة لإدارة المراجعة الداخلية

التوظيف:

يجب على إدارة المراجعة الداخلية أن تتأكد من توافر الكفاءة الفنية و الخلفية التعليمية المناسبة للمراجعين الداخليين، بما يتلاءم مع أعمال المراجعة المطلوب أداؤها.

المعرفة والمهارات والتخصصات:

يجب أن تمتلك أو تسعى إدارة المراجعة الداخلية إلى الحصول على الخبرة والمهارات والتخصصات المطلوبة لأداء مسؤوليات ومهام عملية المراجعة الداخلية.

الإشراف:

يجب أن تعطي إدارة المراجعة الداخلية درجة من التأكيد المناسب حول مدى ملاءمة الإشراف على كافة أعمال المراجعة الداخلية التي تم أدائها.

3-8-2-2 المجموعة الثانية: ما يتعلق بالمراجع الداخلي:

الالتزام بمعايير وآداب المهنة:

يجب على المراجعين الداخليين أن يلتزموا بالمعايير المهنية للأداء، ويجب مراعاة أن هذا المعيار يشير إلى ضرورة التزام المراجع الداخلي بالمعايير المهنية، بالإضافة إلى دستور أخلاقيات المراجعة الداخلية الصادر عن معهد المراجعين الداخليين، الذي يشتمل على مجموعة من القيم الأخلاقية مثل الأمانة، والموضوعية، والولاء، والاجتهاد، والإخلاص.

الاتصالات والعلاقات الإنسانية:

يجب أن يكون لدى المراجعين الداخليين المهارة في العمل والاتصال بالآخرين بشكل فعال. حيث يجب أن يكون لديهم المقدرة على فهم العلاقات البشرية، والحفاظ على علاقات مرضية مع الأفراد الذين يتم مراجعتهم.

التعليم المستمر:

يجب على المراجعين الداخليين الحصول على الكفاءة المهنية من خلال التعليم المستمر. حيث يجب أن يكون لدى المراجع الداخلي إلمام بالتطورات في معايير المراجعة الداخلية،

وإجراءاتها، وتقنياتها، ويمكن أن يتحقق التعليم المستمر من خلال العضوية في المعاهد والجمعيات المهنية والمؤتمرات العلمية.

العناية المهنية المعقولة:

يجب أن يبذل المراجع الداخلي العناية المهنية الكافية والملائمة عند أدائه لمهام المراجعة الداخلية، والمقصود ببذل العناية المهنية الكافية والملائمة هو نفس مستوى العناية والمهارة المتوقعة من المراجع الداخلي الكفؤ.

3-8-3 مجال عمل المراجعة الداخلية:

يشتمل هذا المعيار على مجموعة من المعايير الفرعية وهي (الصحن وآخرون،

(2008

نطاق عمل المراجع الداخلي:

حيث أشار هذا المعيار إلى ضرورة أن يشتمل نطاق عمل المراجع الداخلي على فحص وتقييم مدى دقة وفعالية نظام الرقابة الداخلية الخاص بالشركة، ودرجة جودة الأداء في تنفيذ المهام المطلوبة، وقد أشار أيضا إلى دور الإدارة العليا ومجلس الإدارة في إعطاء إرشادات عامة للمراجع الداخلي، لتحديد الأنشطة التي يجب مراجعتها، وقد حدد هذا المعيار أن الهدف الأساسي للمراجع الداخلي، باعتبار أنه المحدد الأساسي لنطاق فحصه، هو التأكد من دقة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية، وقد قام المعيار بتناول نطاق عمل المراجعة الداخلية بشكل إجمالي، حيث تناول بعدين أساسيين لنطاق عمل المراجعة الداخلية وهما:

• فحص وتقييم هيكل الرقابة الداخلية للشركة.

• جود الأداء في تنفيذ المهام والمسؤوليات المتعلقة بعملية المراجعة.

ويتعامل البعد الأول مع نوعية العمل الذي سيؤدي، أما البعد الثاني فيتعامل مع جودة أداء هذا العمل.

النزاهة والقابلية للاعتماد على المعلومات:

يجب أن يتأكد المراجع الداخلي من النزاهة والقابلية للاعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية والوسائل المستخدمة في قياس وتصنيف والتقرير عن هذه المعلومات. وقد أُلزم هذا المعيار المراجع الداخلي بضرورة فحص وتقييم نظام المعلومات للتأكد من:

- السجلات المالية والتشغيلية، وكذلك التقارير التي تحتوي على معلومات كاملة ودقيقة ومفيدة.
 - الرقابة على عملية إمساك الدفاتر وعلى عملية إعداد التقرير للتأكد من دقة وفعالية هذه الرقابة.
- ويرجع هذا الاهتمام بنظام المعلومات إلى أنه يوفر معلومات هامة لأغراض اتخاذ القرارات والرقابة، والتحقق من الالتزام بالمتطلبات الخارجية (القوانين، واللوائح،.....).

اتباع الخطط والسياسات والإجراءات والقوانين واللوائح:

من المهام الرئيسية التي تقع على عاتق المراجع الداخلي إعادة النظر بصفة دورية في الأنظمة الموجودة في المنشأة، وراجعها للتأكد من مدى التزام العاملين في هذه المنشأة بالخطط والسياسات والإجراءات والقوانين واللوائح التي تحكم طبيعة العمل داخلها، وبما يؤثر على نتائج التشغيل والتقرير عن هذه النتائج، وتحديد ما إذا كان التنظيم بأفراده يتبع هذه

الخطط والسياسات وخاضعاً لها أم لا. ومعنى ذلك أن على المراجع الداخلي دراسة أسباب عدم إتباع هذه الخطط والسياسات من قبل بعض الأقسام أو الأفراد وما إذا كانت الأسباب في هذا الأمر: (سريا، 2007)

- إهمال وتقصير العاملين في تنفيذها واتباعها.
- عدم فهم هذه الخطط والسياسات والإجراءات، ما يتطلب مناقشتها مع المسؤولين لتوضيحها.
- عدم واقعية هذه الخطط والسياسات والإجراءات، وصعوبة تطبيقها عملياً، ما يتطلب إعادة النظر فيها لوضعها بشكل وبطريقة واقعية وموضوعية، وقابلة للتطبيق، وغير مبالغ فيها.

حماية الأصول والمحافظة عليها:

يجب أن يتحقق المراجع الداخلي من وسائل الحماية المادية للأصول ومدى ملاءمتها، بالإضافة إلى التأكيد من وجود الأصول. وقد أشار هذا المعيار إلى أن المراجع الداخلي يجب أن يتحقق من أساليب الحماية المادية للأصول من المخاطر، مثل الحريق، والسرقه، والإسراف، وعند عدم وجود تلك الأساليب يقترح على إدارة الشركة الوسائل الملائمة في هذا المجال، كما يجب أن يستخدم المراجع الداخلي أساليب مناسبة للتأكد من الوجود المادي للأصول (الصحن وآخرون، 2008)

الاستخدام الفعال والاقتصادي للموارد:

يجب على المراجع الداخلي أن يقوم بتقييم عناصر الكفاءة الخاصة باستخدام الموارد للتأكد من (سريا، 2007):

- أن المنشأة دبرت مواردها بطريقة دون أن تتحمل أعباء غير عادية.

• أن المنشأة تستخدم هذه الموارد بشكل اقتصادي ومثالي دون وجود نسبة عالية من الهدر أو الفاقد فيها.

• أن المنشأة تستخدم هذه الموارد بكفاءة دون وجود موارد عاطلة تمثل عبئاً عليها.

• أن المنشأة تقوم بالتعاون مع المراجع الداخلي بدراسة أسباب عدم الاستخدام الأمثل لبعض الموارد أو أسباب عدم استخدام البعض الآخر منها أصلاً (اصول عاطلة) لمعالجة هذه الأسباب وتفاديها مستقبلاً.

• أن هناك جداول تتضمن معايير لاستخدام موارد المنشأة بشكل مثالي ونموذجي.

تحقيق الأهداف المحددة للعمليات التشغيلية أو البرامج:

يجب على المراجع الداخلي فحص العمليات التشغيلية و البرامج للتأكد مما إذا كانت النتائج متمشية مع الأهداف الموضوعية، وما إذا كانت العمليات التشغيلية أو البرامج قد تم تنفيذها وفقاً لما هو مخطط لها (البدري، 2005).

3-8-4 أداء أعمال المراجعة الداخلية:

إن عمل المراجع الداخلي لا بد أن يشمل تخطيط عملية المراجعة الداخلية، وفحص وتقييم المعلومات، وتوصيل النتائج، وعملية المتابعة. وتمثل هذه المعايير شرحاً لكافة المراحل المختلفة لعملية المراجعة الداخلية التي تبدأ بعملية التخطيط، وتنتهي بعملية المتابعة، وتشتمل هذه المعايير على مجموعة من المعايير الفرعية التي تتمثل في (الصحن وآخرون، 2008).

تخطيط المراجعة الداخلية:

يجب أن يقوم المراجع الداخلي بتخطيط عملية المراجعة الداخلية وتخطيط كل جزء من أجزائها، وقد أوضح هذا المعيار أن عملية التخطيط يجب أن تكون موثقة ويجب أن تتم خلال مجموعة من الخطوات وهي:

أ- تحديد أهداف ونطاق عمل المراجع الداخلي، حيث يجب على المراجع الداخلي أن يحدد ما ينوي تحقيقه وإجراءات تحقيق ما ينويه، كما يجب أن يحدد درجة الخطر المرتبطة بالأنشطة التي يراجعها.

ب- الحصول على معلومات تمثل الخلفية للأنشطة محل المراجعة، على سبيل المثال (أوراق عمل المراجعة في الفترات الماضية - الموازنات - معلومات تنظيمية عن الموظفين البارزين في الشركة -).

ح- تحديد الموارد اللازمة لأداء المراجعة مثل:

- عدد ومستوى الخبرة المطلوبة لدى فريق المراجعة الداخلية لإنجاز عملية المراجعة الداخلية، الذي يتوقف على طبيعة ودرجة تعقد عملية المراجعة.
- متطلبات التدريب اللازمة للمراجعين الداخليين حتى يستطيعوا أداء مهامهم.
- اعتبارات إمكانية استخدام موارد ومصادر خارجية في أداء عملية المراجعة عند نقص وعدم توافر الخبرات داخلياً.

د- التواصل مع كافة الأطراف التي تحتاج أن تعرف معلومات حول عملية المراجعة الداخلية.

▪ مقابلات مع الإدارة المسؤولة عن الأنشطة محل المراجعة لمناقشة الأهداف، وتوقيت عملية المراجعة.

▪ تلخيص نتائج المقابلات والاحتفاظ بها ضمن أوراق العمل.

هـ - إجراء استفتاء أو مسح في الموقع محل المراجعة، وذلك للحصول على ردود وتعليقات الأفراد الخاضعين للمراجعة حول المناطق التي تحتاج من المراجع الداخلي مزيداً من الاهتمام، ويجب أن يراعي المراجع الداخلي عند إجرائه هذا الاستفتاء أو المسح أن التركيز في هذا الاستفتاء سيختلف على حسب طبيعة عملية المراجعة.

و- أن برنامج المراجعة الداخلية المكتوب يجب أن يوضح أهداف المراجعة، ونطاق عمل المراجع الداخلي، ودرجة الفحص التي ستجرى.

ز- يجب أن يحدد مدير إدارة المراجعة الداخلية التوقيت والكيفية، وللمن سيتم تقديم تقارير إدارته.

ح- خطط إدارة المراجعة الداخلية وأي تعديلات تطرأ عليها يجب أن تتم عليها الموافقة في شكل مكتوب من جانب مدير إدارة المراجعة الداخلية وذلك قبل البدء في عملية تنفيذ تلك الخطة.

فحص وتقييم المعلومات:

أشار هذا المعيار إلى أنه على المراجع الداخلي جمع وتحليل وتفسير وتوثيق المعلومات، وذلك لتدعيم نتائج عملية المراجعة. وقد أشار هذا المعيار إلى أن:

- جمع المعلومات يجب أن يحكمه أهداف نطاق عملية المراجعة الداخلية.

- المعلومات يجب أن تكون كافية ومناسبة ونافعة وتوفر أساساً سليماً للتوصل إلى نتائج وتوصيات سليمة لعملية المراجعة.
- يجب أن يتم تحديد الإجراءات بشكل مسبق، وذلك لأنه ربما يتغير أو يتسع نطاق هذه الإجراءات إذا كان هناك ضرورة لذلك.
- يجب أن تتم عملية جمع البيانات وتحليلها تحت إشراف المراجع الداخلي.
- يجب أن يتم إعداد أوراق العمل الخاصة بعملية المراجعة الداخلية التي تلعب دوراً في توثيق المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء عملية المراجعة بواسطة المراجع الداخلي، على أن يقوم مدير المراجعة الداخلية بفحصها.

توصيل نتائج المراجعة الداخلية:

حيث ألزم هذا المعيار المراجع الداخلي بضرورة توصيله لنتائج عملية المراجعة الداخلية التي قام بإجرائها، حيث يجب أن يتم إعداد تقرير مكتوب، ويجب أن يكون موقِعاً، وذلك بعد الانتهاء من عملية الفحص، إلى المستويات الإدارية المختلفة والمعنية بهذه النتائج.

المتابعة:

يجب أن يتابع المراجع الداخلي عملية المراجعة الداخلية بعد إعداد تقريره النهائي عنها، وذلك للتأكد من أن النتائج والتوصيات التي اقترحها قد تم اتخاذ إجراءات مناسبة تجاهها، حيث يجب أن يحدد المراجع الداخلي الإجراءات التصحيحية اللازمة لتصحيح أي نواحي قصور، لذلك يجب أن يتأكد أن هذه

الإجراءات التصحيحية قد حققت النتائج المرغوبة، أو أن الإدارة ومجلس الإدارة قد أخذت في الحسبان الخطر المصاحب لتجاهل هذه الإجراءات التصحيحية.

إدارة المراجعة الداخلية:

أشار هذا المعيار الرئيسي إلى أن مدير إدارة المراجعة الداخلية يُعدُّ مسؤولاً عن إدارة العمل بإدارة المراجعة الداخلية بطريقة سليمة، وينقسم هذا المعيار الرئيسي إلى مجموعة من المعايير الفرعية (البديري، 2005):

الهدف والسلطة والمسؤولية:

يجب أن يتوفر لدى إدارة المراجعة الداخلية وثيقة توضح الهدف من إنشائه وسلطاته ومسؤولياته، ويعدّ مدير المراجعة الداخلية هو المسؤول عن الحصول على هذه الوثيقة مكتوبة ومعتمدة من الإدارة.

التخطيط:

يجب على مدير إدارة المراجعة الداخلية وضع الخطط اللازمة لتنفيذ مسؤوليات إدارة المراجعة الداخلية، على أن يتم إعداد هذه الخطط في ضوء ما جاء بوثيقة المراجعة الداخلية، وبما يتفق مع الأهداف العامة للمنشأة.

السياسات والإجراءات:

يجب على مدير إدارة المراجعة الداخلية توفير معلومات مكتوبة توضح السياسات والإجراءات المتبعة في الإدارة كدليل عمل للعاملين بالإدارة.

إدارة وتطوير العاملين بالإدارة:

يجب على مدير المراجعة الداخلية وضع البرامج اللازمة لاختيار وتطوير وتدريب وتنمية الموارد البشرية بإدارة المراجعة، بما يكفل تحقيق أهداف إدارة المراجعة الداخلية.

المراجعون الخارجيون:

يجب على مدير المراجعة الداخلية تنسيق جهوده وجهود العاملين معه في قسم المراجعة الداخلية مع جهود المراجعة الخارجية على أساس ما يلي (سريا، 2007):

- توفير كل البيانات والمعلومات اللازمة لعمل المراجعة الخارجية.
- مساعدة أعضاء فريق المراجعة الداخلية للمراجعين الخارجيين عند الحاجة.
- التنسيق بين خطة عمل المراجعة الداخلية بالشكل الذي يساعد على إنجاز عمل المراجعة الخارجية على أكمل وجه.

وقد استعرض المعيار نطاق عمل كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي المستقل، حيث أوضح هذا المعيار أن مهام المراجع الداخلي تشمل كلاً من الأهداف والأنشطة المالية والتشغيلية، في حين أن المراجع الخارجي تتحصر مهامه في إبداء رأي فني محايد في مدى صدق وسلامة القوائم المالية، وذلك بناء على مجموعة من الأدلة التي يقوم بتجميعها، لذلك فقد ألزم هذا المعيار مدير إدارة المراجعة الداخلية بضرورة العمل على تحقيق التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي

والمراجع الخارجي، وذلك من خلال مساعدة لجنة المراجعة، حيث تعتبر هي المسؤول الأول عن تحقيق هذا التعاون (الصحن وآخرون، 2008)

3-10 دور لجان المراجعة في تحسين وظيفة المراجعة الداخلية:

تعتبر المراجعة الداخلية من أهم أدوات الرقابة الداخلية، ومن أهدافها فحص وتقييم مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة، ومعرفة مدى التزام المنشأة بالقوانين والإجراءات والتعليمات المعمول بها، ولأهمية المراجعة الداخلية المتزايد في المنشآت تم إنشاء إدارات مستقلة لها وتعزيزها بالكفاءات البشرية المؤهلة علمياً وعملياً لإداء عملها بكفاءة وفعالية، وأن تحقيق الأهداف المطلوبة من إدارة المراجعة الداخلية يتطلب توفير الاستقلالية الكاملة لإداء أعمالها بفعالية، وذلك بعد تزايد حالات الغش والاختلاس والتلاعب في القوائم المالية، ومن هنا تأتي علاقة لجان المراجعة بتحسين فعالية وظيفة المراجعة الداخلية، بدعم استقلالية المراجعة الداخلية وتعزيزها بالكفاءات البشرية المؤهلة علمياً وعملياً، وتقييم وفحص نظام الرقابة الداخلية، وأيضاً بالإشراف على أعمال المراجعة الداخلية، لهذا ينبغي أن تهتم لجنة المراجعة بالمراجعة الداخلية حيث توجد علاقة متبادلة بينهما، وكل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر (المومني، 2009).

تقوم العديد من المنشآت الاقتصادية بتشكيل لجان للمراجعة كمدخل لتدعيم وظيفة المراجعة الداخلية، ومن ثم تدعيم مصداقية عرض القوائم المالية الخاصة بها، حيث تساعد لجنة المراجعة في الحكم على جودة الأداء التشغيلي بالشركات من ناحية وتساعد على تحسين الاتصال بين إدارة هذه الشركات وبين المراجع

الداخلي، الأمر الذي ينعكس أثره على تحسين وزيادة فعالية وظيفة المراجعة الداخلية (أحمد، 2009).

وتلعب لجان المراجعة دوراً مهماً في تدعيم كفاءة وجودة عملية المراجعة الداخلية والعمل على تحسينها، وذلك من خلال اهتمامها بجودة عملية التقارير المالية ومصداقية القوائم المالية المحاسبية المستخدمة ومدى كفاية الإفصاح وسلامة التقديرات التي أعدتها الإدارة وكذلك من خلال دورها في مناقشة خطة ونطاق المراجعة مع إدارة المراجعة الداخلية ومناقشة المجالات والأنشطة مرتفعة المخاطر من أجل التركيز عليها وتوسيع إجراءات المراجعة الموجهة نحوها، وهذا يؤدي إلى التخصيص الأفضل لوقت وأعضاء وموارد إدارة المراجعة الداخلية بما يؤدي في النهاية إلى كفاءة وجودة عملية المراجعة الداخلية. (لوندي، 2003)

ولكي يؤدي المراجعون الداخليون دورهم بفعالية يجب أن يتمتعوا بالاستقلالية، لذلك فإن وجود لجنة للمراجعة في المنشأة من شأنه تدعيم وتعزيز استقلالية المراجعة الداخلية، التي تبدأ بترشيح مدير إدارة المراجعة الداخلية، ودراسة خطة عملها، ونطاق الفحص والتقارير التي تصدر عنها، وكذلك توفير الموارد اللازمة لإدارة المراجعة الداخلية، وحل المشكلات التي قد تنشأ مع الإدارة وزيادة التفاعل والتنسيق مع المراجع الخارجي (المومني، 2009)، ويرى Kevin أن الخطوة الأولى في تعزيز استقلالية المراجعة الداخلية، تتمثل في أن لا تكون أنشطته مرتبطة بالإدارة العليا للمنشأة، لأن ذلك يخفض ثقة مستخدمي البيانات المالية في قدرة أعمال المراجع على منع الغش والاختلاس، حيث تتعزز كفاءة وموضوعية هذه الأعمال عندما يكون تعيين المراجعين الداخليين وتحديد مكافآتهم وعزلهم ضمن

سلطة لجنة المراجعة، وأن تقاريرهم يجب أن توجه إلى لجنة المراجعة من أجل دراستها وتقييمها، ورفع الملاحظات والتوصيات إلى مجلس الإدارة (الصوص، 2012).

كما أوصى تقرير تزيدي (Tread way) بأن لمدير المراجعة الداخلية الحق في الاتصال المباشر والاجتماع مع لجنة المراجعة في أي وقت والحق لمدير إدارة المراجعة الداخلية في تقديم تقريره بنتائج أعمال المراجعة وما توصلت إليه من معلومات وتقديم المقترحات إلى لجنة المراجعة، لكي تتوضح امامها صورة تتسم بالمصداقية والموضوعية والشفافية عن وضع الشركة، فتقوم لجنة المراجعة بدورها بدراسة هذه المقترحات واقتراح ما يجب اتخاذه قبل عرضه على مجلس الإدارة. (العاني، 2005)

وتتضمن توصيات مجمع المراجعين الداخليين (IIA) فيما يتعلق بحقوق لجنة المراجعة التوصية حول تعيين مدير إدارة المراجعة الداخلية وعزله، وهدف هو ضمان تزويد لجنة المراجعة بخدمات جيدة ومستمرة من إدارة المراجعة الداخلية، كما أن هذه المشاركة تؤكد على استقلالية المراجع الداخلي عندما يحتاج أن يبدي رأيه صراحة فيما يتعلق بنطاق فحصه وتقييمه لأنشطة المنشأة، أيضاً تستهدف هذه المشاركة أن تتأكد لجنة المراجعة بنفسها من أن مدير إدارة المراجعة الداخلية تتوفر فيه مستويات التأهيل الملائمة والتي تجعله قادراً على خدمة الإدارة بكفاءة وفعاليتها (لوندي، 2003)

إن قيام لجنة المراجعة بتقييم جودة أداء وظيفة المراجعة الداخلية، وكفاءة وتدريب القائمين عليها يعطى تأكيداً لمجلس الإدارة بأن وظيفة المراجعة الداخلية تدار بكفاءة وفعالية وأن القائمين عليها على درجة ملائمة من الكفاءة المهنية. (الورفلي، 2011)

وبذلك فإن لجنة المراجعة تقوم بالعديد من المهام فيما يتعلق بدعم وتحسين وظيفة المراجعة الداخلية التي تتمثل في (دحوح، 2008):

1- تقييم فعالية المراجعة الداخلية وجودتها كجزء من نظام الرقابة الداخلية، وأنه يتم وفق معايير الأداء المهني.

2- متابعة اللوائح والنظم المتعلقة بمهام المراجعة الداخلية والموافقة عليها.

3- فحص استراتيجية أداء المراجعة الداخلية وخطته السنوية والموافقة عليها.

4- تدعيم استقلالية المراجعة الداخلية، وذلك من خلال:

- تعيين مدير المراجعة الداخلية وعزله.
- التأكد من أن المراجعة الداخلية لديها الموارد الكافية لمباشرة عملياتها.
- حرية مدير المراجعة الداخلية في الاتصال المباشر بلجنة المراجعة لمناقشة أية أمور مهمة.
- التأكد من عدم وجود أية قيود على المراجعين الداخليين عند تنفيذ مهامهم.

- المشاركة في تعيين فريق المراجعة وترقيتهم وتغييرهم.

5- فحص نتائج المراجعة الداخلية وخاصة التي لها تأثير مهم، مثل التصرفات

غير القانونية، ونقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية.

6- فحص المستوى المهني للمراجعين الداخليين، ومدى كفاءتهم في تنفيذ

مسؤولياتهم.

7- التنسيق بين عمل المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين، ما يؤدي إلى

تحسين الاتصال بينهم وزيادة جودة عملية المراجعة وتحقيق التكامل بينهما.

وجدير بالذكر أن مجمع المراجعين الداخليين الأمريكي قد أوصى بإجراء فحص

دوري ومنتظم لتقييم وضمان جودة وظيفة المراجعة الداخلية كل ثلاث سنوات،

بهدف توفير تأكيد لكل من الإدارة ولجنة المراجعة بأن أنشطة المراجعة الداخلية

تتخذ وفقاً لمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية (غالي، 2001).

ومما سبق يتضح لنا أهمية دور لجان المراجعة في دعم وتحسين وظيفة

المراجعة الداخلية من خلال دعم استقلال إدارة المراجعة الداخلية، وتوفير الموارد

الكافية لعملية المراجعة والإشراف على إدارة المراجعة الداخلية، ودراسة وتقييم خطة

العمل وأيضا المحافظة على خطوط الاتصال والتنسيق بين مجلس الإدارة، و إدارة

المراجعة الداخلية، و المراجع الخارجي.

3-11 خلاصة الفصل

تتأول هذا الفصل التعريف بالمراجعة الداخلية (نشأتها، وتطورها، ومفهومها، وأهميتها، وأهدافها)، حيث برزت الحاجة الملحة لوظيفة المراجعة الداخلية للمساهمة في تحقيق العديد من الأغراض باعتبارها تمثل جزءاً أساسياً من وظيفة الرقابة الداخلية، ولقد بدأ التجسيد المهني لوظيفة المراجعة الداخلية بتأسيس معهد المراجعين الداخليين الأمريكي (IIA) في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1941، حيث أسهم إسهاماً فعالاً في تطوير وظيفة المراجعة الداخلية، وتم استعراض العديد من التعريفات للمراجعة الداخلية، التي كانت في مجملها تعرف المراجعة الداخلية بأنها نشاط مستقل يقدم تأكيداً موضوعياً، وهي نشاط استشاري صمم لإضافة قيمة، ولتحسين عمليات المنظمة، إذ يساعد على تحقيق أهدافها من خلال الضبط، والتنظيم، والتقييم، وتحسين إدارة المخاطر للأنظمة الرقابية وعمليات الإدارة، كما تبوأ وظيفة المراجعة الداخلية في السنوات الأخيرة مكانة بارزة في معظم المنشآت وخصوصاً باهتمام تلك المنشآت بتطبيق حوكمة الشركات التي تعتبر المراجعة الداخلية من أهم آلياتها، وقد تم استعراض وظائف المراجعة الداخلية والأهداف المرتبطة بكل وظيفة، وأيضاً أنواع المراجعة الداخلية المتمثلة في (المراجعة المالية، والمراجعة التشغيلية، والمراجعة الإدارية، ومراجعة الالتزام، والمراجعة الاجتماعية، ومراجعة نظم المعلومات)، كما تتأول هذا الفصل مسؤوليات المراجعة الداخلية، والصعوبات التي تواجهها، وتم استعراض معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية (الاستقلالية، الكفاءة المهنية، مجال عمل المراجعة الداخلية، وأداء أعمال المراجعة الداخلية، وإدارة المراجعة الداخلية)، وأخيراً تتأول هذا الفصل

ايضاً علاقة لجان المراجعة بالمراجعة الداخلية، وذلك بالدور الذي تقوم به لجنة المراجعة في دعم إدارة المراجعة الداخلية، من خلال الإشراف ومتابعة عملية المراجعة الداخلية ودراسة خطة العمل، ودعم استقلال إدارة المراجعة الداخلية، والمحافظة على خطوط الاتصال بين مجلس الإدارة، وإدارة المراجعة الداخلية، والمراجع الخارجي.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

1-4 المقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى استعراض الدراسة الميدانية التي أجريت على إدارات المراجعة الداخلية في المصارف التجارية التي توجد إدارتها العامة في المنطقة الشرقية في ليبيا، والتي تهدف إلى استطلاع آراء المشاركين (آراء مجتمع الدراسة) حول دور لجان المراجعة في تحسين وظيفة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية، حيث تناول الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، وأفراد مجتمع الدراسة، وكذلك الأداة المستخدمة لجمع البيانات، وصدقها وثباتها، وبيان إجراءات الدراسة، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج.

2-4 منهجية الدراسة الميدانية:

استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق الهدف من هذه الدراسة، وذلك لأنه أنسب المناهج استخداماً لهذه الدراسة، تم استخدام المصادر الأولية والثانوية لجمع البيانات لأجراء الدراسة، حيث تم جمع البيانات الأولية من خلال استمارة الاستبانة خاصة لهذه الدراسة، استناداً إلى الإطار النظري، كما تم استخدام الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري) في تحليل البيانات المتحصل عليها من استمارة الاستبانة.

3-4 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كل المديرين، ونائبو المدراء، والمراجعين الداخليين² في الإدارات العامة للمصارف التجارية التي بها لجان مراجعة في المنطقة الشرقية، والمتمثلة في مصرف الوحدة، والمصرف التجاري الوطني، ومصرف الإجماع العربي، ومصرف المتوسط، وتم استبعاد المصارف التي لم يتم تشكيل لجان مراجعة بها مثل مصرف شمال أفريقيا، ومصرف التجارة والتنمية، وعددها (24) مفردة، ونظراً لصغر مجتمع الدراسة اعتمدت أسلوب المسح الشامل، للحصول على بيانات أكثر دقة بما يحقق أهداف الدراسة. ويوضح الجدول رقم (1-4) عدد المشاركين حسب المصارف.

جدول رقم (1-4)

عدد المشاركين حسب المصارف

النسبة	المجموع	مراجعون داخليون في الإدارة العامة	نائب مدير	مدير إدارة	المصارف
%37.5	9	7	1	1	الوحدة
%34	8	6	1	1	التجاري الوطني

² تم حصر المراجعين الداخليين بالمقابلة الشخصية إدارة المراجعة الداخلية بالمصارف

الاجماع العربي	1	1	2	4	%17
المتوسط	1	-	2	3	%12.5
المجموع	4	3	17	24	%100

3-4 أداة جمع بيانات الدراسة:

تم تصميم استمارة الاستبانة لجمع البيانات اللازمة للدراسة باعتبارها وسيلة من وسائل جمع البيانات، وقد قسمت استمارة الاستبانة إلى جزأين كما يلي:

الجزء الأول: ويحتوي البيانات شخصية عن المشاركين في الدراسة، وتضمن (3) أسئلة تناولت المؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، والمركز الوظيفي،

الجزء الثاني: خصص هذا الجزء لجمع البيانات المتعلقة بتحليل تساؤلات الدراسة، وتكون هذا الجزء من (خمس) مجموعات كما يلي:

المجموعة الأولى: دور لجان المراجعة في دعم استقلالية إدارة المراجعة الداخلية، مكونة من (7) أسئلة.

المجموعة الثانية: دور لجان المراجعة في تحسين الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي، مكونة من (9) أسئلة.

المجموعة الثالثة: دور لجان المراجعة في متابعة نطاق عمل إدارة المراجعة الداخلية،
مكونة من (7) أسئلة.

المجموعة الرابعة: دور لجان المراجعة في متابعة أداء وظيفة المراجعة الداخلية، مكونة
من (7) أسئلة.

المجموعة الخامسة: دور لجان المراجعة في متابعة إدارة المراجعة الداخلية، مكونة من
(7) أسئلة.

وبذلك يكون المجموع الكلي للأسئلة (37) سؤالاً.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس إجابات المستجوبين لفقرات الاستبانة
حسب الجدول (4-2):

الجدول (4-2):

درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	غير موافق بشدة	موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

4-5 توزيع وجمع الاستبانة:

تعتبر عملية جمع البيانات مرحلة متقدمة وأساسية من المراحل العملية
للبحث العلمي، ويقوم الباحث بجمع البيانات التي يحتاجها في إطار دراسته،

إما ميدانياً من خلال الاستبانة أو المقابلة، أو من خلال الوسائل غير الميدانية كالإحصاءات، والوثائق وغيرها من الوسائل المكتيبة المختلفة، ونظراً لصغر مجتمع الدراسة كان من الأنسب استخدام وسيلة المقابلات الشخصية إلا أن اعتذار بعض أفراد مجتمع الدراسة عن إجراء المقابلة لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة لأسباب تتعلق بطبيعة أعمالهم، لذا تعذر على الباحث استخدام وسيلة المقابلة، وبما أن استمارة الاستبانة تمثل وسيلة من وسائل تجميع البيانات، فقد تم استخدام استمارة الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة، حيث تم توزيع استمارة الاستبانة على مجتمع الدراسة، وتم الحرص على استلام جميع استمارات الاستبانة دون فاقد (نظراً لصغر مجتمع الدراسة)

ويوضح الجدول رقم (4-3) عدد الاستمارات الموزعة، والمستلمة، ونسبة الردود.

جدول رقم (4-3)

عدد الاستمارات الموزعة ونسبة الردود منها

البيان	العدد	نسبة
استمارات موزعة	24	100%
استمارات مستلمة	24	100%
استمارات صالحة للتحليل الإحصائي	24	100%

6-4 تحليل بيانات وتساؤلات الدراسة:

بعد تجميع استمارات الاستبانة، تم تفرغ البيانات وتبويبها، ومراجعتها، ومعالجتها إحصائياً، وتحليلها باستخدام الأساليب التالية:

6-4-1 صدق وثبات الاستبانة:

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Chronbach)، للتأكد من ثبات وموثوقية البيانات المتحصل عليها من المشاركين، حيث يعتبر هذا الاختبار أحد الاختبارات الإحصائية الهامة لتحليل بيانات الاستبانة، وتعتمد موثوقية البيانات على قيمة (ألفا)، فإذا كانت (ألفا) أكبر من (60%) فذلك يعني أن بيانات الدراسة ذات ثبات وموثوقية عالية، أما إذا كانت قيمة ألفا أقل من (60%) فإن ذلك يعني أن هناك عدم ثبات في بيانات الدراسة (البياتي، 2005)، وكانت نسبة اختبار ألفا كرونباخ لبيانات هذه الدراسة موضحة بالجدول رقم (4-4)، توضح أن جميع معاملات الثبات محاور استبانة مرتفعة حيث تتراوح ما بين (0.670 - 0.850). ومعاملات الصدق تتراوح ما بين (0.818 - 0.935) وبأن معامل الثبات لجميع التساؤلات (0.940)، ومعامل الصدق لجميع التساؤلات (0.969)، وهذا يدل على أن بيانات الدراسة ذات ثبات وموثوقية عالية.

جدول رقم (4-4)

معاملات الثبات و الصدق

التساؤلات	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
التساؤل الاول	7	0.670	0.818
التساؤل الثاني	9	0.853	0.924
التساؤل الثالث	7	0.875	0.935
التساؤل الرابع	7	0.694	0.833
التساؤل الخامس	7	0.805	0.897
الاجمالي	37	0.940	0.969

4-6-2 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم تفرغ بيانات استمارة الاستبانة، من خلال استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتمشياً مع طبيعة الدراسة تم استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي لتحليل ووصف البيانات العامة عن المشاركين، وذلك من خلال الجداول التكرارية (النسب المئوية - المتوسط الحسابي - الانحراف المعياري).

4-6-2-1 توزيع المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي:

يتضح من الجدول (4-5)، أن معظم المشاركين في الدراسة من حملة شهادة البكالوريوس، ونسبتهم (50%) من إجمالي المشاركين في الدراسة، ونسبة (38%) من حملة الدبلوم العالي، وواحد فقط من حملة الماجستير، واثنين من حملة الدبلوم المتوسط، ويلاحظ أن أغلب المشاركين يحملون مؤهلات علمية عالية.

جدول رقم (4-5)

توزيع المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة	العدد	المؤهل العلمي
4%	1	ماجستير
50%	12	بكالوريوس
38%	9	دبلوم عالي
8%	2	دبلوم متوسط
100%	24	المجموع

4-6-2-2 توزيع المشاركين في الدراسة حسب التخصص

الوظيفي.

يتضح من الجدول (4-6)، أن ما نسبته (70%) من المشاركين في الدراسة مراجعون داخليون، وعدد (4) مديرين و(3) نائبو مدراء، الأمر الذي يسهل استيعاب المشاركين في الدراسة لبعض المصطلحات والمفاهيم المحاسبية الواردة في استمارة الاستبانة.

جدول رقم(4-6)

توزيع المشاركين في الدراسة حسب التخصص

الوظيفي

النسبة	العدد	التخصص الوظيفي
17%	4	مدير
13%	3	نائب مدير
70%	17	مراجع داخلي
100%	24	المجموع

4-6-2-3 توزيع المشاركين في الدراسة حسب سنوات الخبرة

تلعب سنوات الخبرة دوراً هاماً في تنمية مهارات المراجع الداخلي لأداء مهام المراجعة الداخلية، فكلما كان المراجع أكثر خبرة كلما كان أكثر إماماً بالإجراءات والأساليب المستخدمة في مراجعة الأنشطة المختلفة، يتضح من الجدول (4-7) أن ما نسبته (74%) من مجتمع الدراسة لديهم خبرة أكثر من 15 سنة، وأن (13%) من لديهم خبرة أكثر من 5، وأقل من 10 سنوات، وأن (13%) أيضاً من لديهم خبرة أكثر من 10 وأقل من 15 سنة، هذا يبين أن أغلب أفراد مجتمع الدراسة لديهم خبرة في وظيفة المراجعة الداخلية.

جدول رقم (4-7)

توزيع المشاركين في الدراسة حسب سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات	0	%0
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	3	%13
من 10 إلى أقل من 15 سنة	3	%13
من 15 سنة فأكثر	18	%74
المجموع	24	%100

3-6-4 تحليل بيانات الدراسة:

يحتوي هذا الجزء من الدراسة على البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة الخاص بدور لجان المراجعة في تحسين فعالية وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة، وقد تم قياس النسب الخاصة بهذه المتغيرات عن طريق مقارنة إجابات الأفراد المشاركين في الدراسة على الفقرات الواردة في صحيفة الاستبانة، بمتوسط درجة القياس³ وذلك على المقياس الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) والتي أعطيت أوزان كما أشرنا إليها سابقاً.

السؤال الأول: هل تقوم لجان المراجعة بدور في دعم استقلالية إدارة المراجعة الداخلية.

وتم تخصيص المجموعة الأولى من الجزء الثاني من استمارة الاستبانة لمعرفة دور لجان المراجعة في دعم استقلالية إدارة المراجعة الداخلية، واحتوت هذه المجموعة على (7) أسئلة، والجدول رقم (4-8) يوضح نتائج التحليل الاحصائي:

³ متوسط درجة القياس $15=1+2+3+4+5$
 $3=5\div 15$

جدول رقم (4-8)

نتائج تحليل بيانات التساؤل الأول

م	فقرات التساؤل الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة
1	تقوم لجنة المراجعة بدور رئيسي في اختيار وتعيين مدير إدارة المراجعة الداخلية.	4.333	0.702	96%
2	تقوم لجنة المراجعة بالتحقق من عدم وجود أي علاقات وظيفية أو استثمارات تخص الأقارب المباشرين لمدير المراجعة الداخلية.	3.417	0.909	33%
3	يقوم مدير إدارة المراجعة الداخلية بالاتصال المباشر بلجنة المراجعة.	4.458	0.509	100%
4	تقوم لجنة المراجعة بالتحقق من عدم وجود قيود أو ضغوط على المراجعين الداخليين عند تنفيذ مهامهم.	3.792	0.658	75%
5	تتحقق لجنة المراجعة من أن المراجعين الداخليين لا يشاركون في أي أنشطة أو علاقات بأعمال تنفيذية داخل المصرف.	3.750	0.676	71%
6	تقوم لجنة المراجعة بضمان عدم الاستغناء عن المراجع الداخلي نتيجة تمسكه بوجهة نظر صحيحة تخالف رأي الإدارة.	3.042	0.806	25%

7	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن هناك تحديداً واضحاً لاختصاصات المراجعين الداخليين.	4.00	0.417	92%
النسبة العامة		3.774	0.397	70%

يبين الجدول رقم (4-8)، تحليل فقرات التساؤل الفرعي الأول والمتعلق بدور لجان المراجعة في دعم استقلالية إدارة المراجعة الداخلية، وقد كانت اجابات الأفراد المشاركين في الدراسة لهذه الفقرات مرتبة حسب الأهمية بناء على المتوسط الحسابي كما يلي :

الفقرة التي تنص على أن "يقوم مدير إدارة المراجعة الداخلية بالاتصال المباشر بلجنة المراجعة"، فقد تحصلت بالموافقة على نسبة (100%) من المشاركين في الدراسة ، بمتوسط حسابي (4.456) وانحراف معياري (0.509).

اما الفقرة التي تنص على أن "تقوم لجنة المراجعة بدور رئيسي في اختيار وتعيين مدير إدارة المراجعة الداخلية." فقد كانت نسبة الموافقة عليها (96%) من أفراد مجتمع الدراسة، بمتوسط حسابي (4.333)، وانحراف معياري (0.701).

بينما وافقوا (92%) من المشاركين في الدراسة على الفقرة التي تنص على أن "تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن هناك تحديداً واضحاً

لاختصاصات المراجعين الداخليين " بمتوسط حسابي (4.00)، وانحراف معياري (0.417).

أما الفقرة التي تنص على أن " تتحقق لجنة المراجعة من أن المراجعين الداخليين لا يشاركون في أي أنشطة أو علاقات بأعمال تنفيذية داخل المصرف" فقد كانت نسبة الموافقة (75%)، بمتوسط حسابي (3.750)، وانحراف معياري (0.675).

كما وافق (71%) من أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة التي تنص على "تتحقق لجنة المراجعة من أن المراجعين الداخليين لا يشاركون في أي أنشطة أو علاقات بأعمال تنفيذية داخل المصرف" بمتوسط حسابي (3.750)، وانحراف معياري (0.676).

أما الفقرة التي تنص على " تقوم لجنة المراجعة بالتحقق من عدم وجود أي علاقات وظيفية أو استثمارات تخص الأقارب المباشرين لمدير المراجعة الداخلية " فقد تحصّلت على نسبة موافقة (33%) من أفراد المبحوثين في الدراسة، بمتوسط حسابي (3.417)، وانحراف معياري (0.909).

فيما يتعلق بالفقرة التي تنص على "تقوم لجنة المراجعة بضمان عدم الاستغناء عن المراجع الداخلي نتيجة تمسكه بوجهة نظر صحيحة تخالف رأي الإدارة." فقد وافق (25%) من الأفراد المشاركين في الدراسة على هذه الفقرة، بمتوسط حسابي (3.042)، وانحراف معياري (0.806)

من خلال ما سبق يلاحظ أن المتوسطات الحسابية المرجحة لجميع فقرات التساؤل الأول تتراوح بين (3.042 و 4.458) ، وهي أكبر من المتوسط درجة القياس (3)، أن نسبة (70%) من أفراد مجتمع الدراسة يوافقون على دور لجان المراجعة في دعم استقلالية إدارة المراجعة الداخلية، وذلك بمتوسط حسابي (3.774)، وانحراف معياري (0.397). هنا نستنتج أن إجابات أفراد مجتمع الدراسة تتجه نحو الموافقة على هذا التساؤل، حيث أن المتوسط المرجح العام لفقرات التساؤل الأول (4.774) أكبر من متوسط درجة القياس (3) .

السؤال الثاني: دور لجان المراجعة في تحسين الكفاءة المهنية للمراجع

الداخلي:

تم تخصيص المجموعة الثانية من الجزء الثاني من استمارة الاستبانة لمعرفة دور لجان المراجعة في تحسين الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي، واحتوت هذه المجموعة على (9) أسئلة، ويوضح الجدول رقم (4-9)، نتائج التحليل الإحصائي:

جدول رقم (4-9)

نتائج تحليل بيانات التساؤل الثاني

م	فقرات التساؤل الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة
1	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن المراجعين الداخليين لديهم خبرة وتعليم مناسب.	3.417	1.059	%63
2	تقوم لجنة المراجعة بتأكد من أن الأفراد في إدارة المراجعة الداخلية قادرون على أداء المهام المكلفين بها.	3.667	0.868	%67
3	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن المراجعين الداخليين ملتزمون بأخلاقيات المهنة.	3.708	0.806	%67
4	تقوم لجنة المراجعة بالتحقق من توفير برامج وسياسات لتطوير الموارد البشرية في إدارة المراجعة الداخلية.	3.333	1.129	%63

5	تضع لجنة المراجعة شروطاً يجب أن تتوافر في مدير إدارة المراجعة الداخلية، كان يكون لديه مؤهل علمي حده الأدنى الشهادة الجامعية أو شهادة مهنية معينة أو عدد كاف من سنوات الخبرة المهنية.	3.833	0.762	%71
6	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن المراجعين الداخليين لديهم مهارة التعامل والاتصال مع الأفراد الذين يتم مراجعتهم.	3.167	0.963	%38
7	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من قيام إدارة المراجعة الداخلية بالإشراف الكافي على أعمال المراجع الداخلي.	3.750	0.676	%71
8	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن يتم أداء المراجعة الداخلية بحرفية وبعناية مهنية.	3.792	0.658	%75
9	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن المراجع الداخلي يبذل العناية المهنية الكافية والملائمة عند أدائه لمهام المراجعة الداخلية.	3.250	0.897	%38
	النسب العامة	3.546	0.598	%61

يبين الجدول رقم (4-9)، تحليل فقرات التساؤل الفرعي الثاني والمتعلق بدور لجان المراجعة في زيادة الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي، وقد اشتملت هذا المجموعة على عدد (9) أسئلة، وقد جاءت استجابات الأفراد المشاركين في الدراسة لهذا الفقرات مرتبة حسب الأهمية بناء على المتوسط الحسابي كما يلي:

تبين الفقرة التي تنص على " توضح لجنة المراجعة شروطاً يجب ان تتوفر في مدير إدارة المراجعة الداخلية، كان يكون لديه مؤهل علمي حده الأدنى الشهادة الجامعية أو شهادة مهنية معينة أو عدد كافي من سنوات الخبرة المهنية "، أن نسبة (72%) من أفراد المجتمع يوافقون على هذه الفقرة ، بمتوسط حسابي (3.833)، وبانحراف معياري (0.761).والذي يدعم اتجاه الموافقة على الفقرة.

فيما يخص الفقرة التي تنص على " تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن يتم أداء المراجعة الداخلية بحرفية وبعناية مهنية " فقد أوضحت آراء المبحوثين أن نسبة (75%) يوافقوا على هذه الفقرة، بمتوسط حسابي (3.792)، وانحراف معياري (0.658)

كما أجاب (71%) من المبحوثين بالموافقة، بمتوسط حسابي (3.750)، وانحراف معياري (0.676)، على الفقرة التي تنص على " تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من قيام إدارة المراجعة الداخلية بالإشراف الكافي على أعمال المراجع الداخلي".

وفيما يتعلق بالفقرة التي تنص على "تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن المراجعين الداخليين ملتزمون بأخلاقيات المهنة"، تبين أن نسبة (67%) من أفراد المجتمع يوافقون عليها ، بمتوسط حسابي (3.708)، وانحراف معياري (0.708).

أما الفقرة التي تنص على "تقوم لجنة المراجعة بتأكد من أن الأفراد في إدارة المراجعة الداخلية قادرون على أداء المهام المكلفين بها " يتضح أن ما نسبته (67%) من المشاركين في الدراسة يوافقون على هذه الفقرة، بمتوسط حسابي (3.667)، وانحراف معياري (0.868)

بينما الفقرة التي تتعلق بقيام لجنة المراجعة بالتأكد من أن المراجعين الداخليين لديهم خبرة وتعليم مناسب. قد اجاب (63%) بالموافقة ، بمتوسط حسابي (3.417)، وانحراف معياري (1.056)

بخصوص الفقرة التي تنص على " تقوم لجنة المراجعة بالتحقق من توفير برامج وسياسات لتطوير الموارد البشرية في إدارة المراجعة الداخلية "، يتبين نسبة الموافقة كانت (63%)، بمتوسط حسابي (3.333)، وانحراف معياري (1.12)

أما قيام لجنة المراجعة بالتأكد من أن المراجع الداخلي يبذل العناية المهنية الكافية والملائمة عند أدائه لمهام المراجعة الداخلية، كانت نسبة الموافقة على هذه الفقرة (38%)، بمتوسط حسابي (3.250)، وانحراف معياري (0.897)

بينما نسبة (38%) من المشاركين في الدراسة وأفاقوا على أن لجنة المراجعة تقوم بالتأكد من أن المراجع الداخلي يبذل العناية المهنية الكافية والملائمة عند أداء مهام المراجعة الداخلية، بمتوسط حسابي (3.167)، وانحراف معياري (0.963).

من التحليل السابق يمكن القول إن هناك اتفاقاً بين إجابات أفراد مجتمع الدراسة على الفقرات الخاصة بدور لجان المراجعة في زيادة الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي، كانت المتوسطات الحسابية المرجحة تتراوح بين (3.167 و 3.833)، فهي أكبر من متوسط درجة القياس، وبلغت نسبة الموافقة على هذا الدور (61%)، وبلغ المتوسط المرجح العام للأفراد المشاركين في الدراسة (3.465)، والانحراف المعياري (0.598)

السؤال الثالث: دور لجان المراجعة في متابعة مجال عمل المراجع الداخلي.

تم تخصيص المجموعة الثالثة من الجزء الثاني لاستمارة الاستبانة حول دور لجان المراجعة في نطاق عمل المراجع الداخلي، واحتوت هذه المجموعة على (7) أسئلة، والجدول رقم (4-10)، يوضح نتائج التحليل الإحصائي:

جدول رقم (4-10)

نتائج تحليل بيانات التساؤل الثالث

م	فقرات التساؤل الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة
1	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بفحص وتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.	3.750	0.794	71%
2	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بدراسة مدى صحة المعلومات المالية والتشغيلية ومدى إمكانية الاعتماد عليها والوثوق بها.	3.875	0.679	89%
3	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بالتحقق من الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والأنظمة.	4.167	0.481	96%

4	وجود لجنة مراجعة يحد من فرض أي قيود على نطاق المراجعة.	3.542	0.884	%54
5	تقوم لجنة المراجعة بفحص ومراجعة السياسات المحاسبية المطبقة والإجراءات التي تتبع في إعداد القوائم المالية السنوية	3.875	0.612	%83
6	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من إدارة المراجعة الداخلية تطبيق الأساليب الرقابة اللازمة للمحافظة على أصول المادية.	3.792	0.658	%75
7	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بتقييم مدى الفعالية الاقتصادية في توظيف الموارد	3.500	0.722	%46
النسب العامة		3.786	0.5296	%72

يبين الجدول رقم (4-10)، تحليل فقرات التساؤل الفرعي الثالث والمتعلق بدور لجان المراجعة في نطاق عمل المراجع الداخلي، وقد اشتملت هذا المجموعة على عدد (7) أسئلة، وقد جاءت استجابات الأفراد المشاركين في الدراسة لهذا الفقرات مرتبة حسب الأهمية بناء على المتوسط الحسابي كما يلي:

الفقرة التي تنص على أن " لجنة المراجعة تقوم بالتأكد من أن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بالتحقق من الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والأنظمة"، قد كانت آراء ما نسبة (96%) من أفراد مجتمع الدراسة بالموافقة، بمتوسط حسابي (4.167)، وانحراف معياري (0.41).

بينما الفقرة التي تنص على أن " تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بدراسة مدى صحة المعلومات المالية والتشغيلية ومدى إمكانية الاعتماد عليها والوثوق بها " قد وافق (89%) من المشاركين في الدراسة على هذه الفقرة، بمتوسط حسابي (3.873)، وانحراف معياري (0.679).

بخصوص الفقرة التي تنص على " أن لجنة المراجعة تعمل على فحص ومراجعة السياسات المحاسبية المطبقة والإجراءات التي تتبع في إعداد القوائم المالية السنوية، تبين أن ما نسبته (83%) من إجابات

المشاركين في الدراسة كانت بموافق، بمتوسط حسابي (3.875)، وانحراف معياري (0.613).

أما الفقرة التي تنص على أن لجنة المراجعة تعمل بالتأكد أن إدارة المراجعة الداخلية تطبق الأساليب الرقابية اللازمة للمحافظة على أصول المادية، كانت ردود المستجوبين موافق ما نسبته (75%)، بمتوسط حسابي (3.791)، وانحراف معياري (0.658).

بينما كانت الموافقة بنسبة (71%) من أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة التي تنص على أن " لجنة المراجعة تقوم بالتأكد من أن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بفحص وتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية"، بمتوسط حسابي (3.750)، وانحراف معياري (0.676).

فيما يتعلق بالفقرة التي تنص على " وجود لجنة مراجعة يحد من فرض أي قيود على نطاق عملية المراجعة، فقد أجاب (54%) من المشاركين في الدراسة بموافقة، بمتوسط حسابي (3.541)، وانحراف معياري (0.883).

بينما أوضحت الفقرة التي تنص على أن " لجنة المراجعة تعمل بالتأكد من أن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بتقييم مدى الفعالية الاقتصادية في توظيف الموارد"، أن نسبة الموافقة على هذا الفقرة (46%)، بمتوسط حسابي (3.500)، وانحراف معياري (0.732).

يستنتج من تحليل الفقرات الخاصة بدور لجان المراجعة بمتابعة مجال عمل المراجعة الداخلية، أن المتوسطات الحسابية تتراوح بين (3.500 و 4.167)، وهي أكبر من متوسط درجة القياس، ونسبة الموافقة على هذا الدور بلغت (72%)، وبمتوسط حسابي عام (3.79)، وانحراف معياري (0.53)، يتبين أن المتوسط الحسابي أكبر من متوسط درجة القياس فأن إجابات المشاركين تتجه نحو الموافقة على دور لجان المراجعة في متابعة نطاق عمل المراجع الداخلي.

السؤال الرابع: دور لجنة المراجعة في أداء وظيفة المراجعة الداخلية:

تم تخصيص المجموعة الرابعة من الجزء الثاني لاستمارة الاستبانة حول دور لجنة المراجعة في أداء وظيفة المراجعة الداخلية، واحتوت هذه المجموعة على عدد (5) أسئلة، والجدول رقم (4-11) يوضح نتائج التحليل الإحصائي:

جدول رقم (4-11)

نتائج تحليل بيانات التساؤل الرابع

م	فقرات التساؤل الرابع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة
1	تعمل لجنة المراجعة على فحص الخطط المعتمدة لعملية المراجعة من قبل إدارة المراجعة الداخلية	3.875	0.448	83%

2	تتأكد لجنة المراجعة من أن إدارة المراجعة الداخلية تتابع تطبيق برنامج المراجعة المعد سابقاً ومتابعة أي مخالفات أو تغييرات طرأت على البرنامج.	3.833	0.481	%89
3	تقوم لجنة المراجعة بدراسة خطة عمل المراجع الداخلي ومدى توافقها مع أهداف المصرف.	3.917	0.503	%83
4	تقوم لجنة المراجعة بمناقشة الاستنتاجات التي توصل إليها المراجع الداخلي المسؤول عن عملية المراجعة.	3.292	0.999	%42
5	تعمل لجنة المراجعة بمتابعة النتائج والتوصيات التي اقترحها المراجع الداخلي قد تم اتخاذ إجراءات مناسبة تجاهها.	3.250	1.032	%50
6	تتأكد لجنة المراجعة من قيام إدارة المراجعة الداخلية بمناقشة نتائج وتوصيات عملية المراجعة مع المستويات الإدارية المختلفة.	3.750	0.531	%81
7	تعقد لجنة المراجعة اجتماعات مع المراجع الداخلي للتنسيق في المجالات التي تغطيها عملية المراجعة في جميع مراحلها.	3.083	0.881	%67
	النسب العامة	3.571	0.438	%68

يوضح الجدول رقم (4-11)، تحليل فقرات التساؤل الفرعي الرابع، والمتعلق بدور لجنة المراجعة في أداء وظيفة المراجعة الداخلية، وقد اشتملت هذا المجموعة على (7) أسئلة، وقد جاءت استجابات الأفراد المشاركين في الدراسة لهذه الفقرات مرتبة حسب الأهمية بناء على المتوسط الحسابي كما يلي:

الفقرة التي تنص على أن " قيام لجنة المراجعة بدراسة خطة عمل المراجع الداخلي ومدى توافقها مع أهداف المصرف" فقد وافق (83%) من المشاركين في الدراسة على هذه الفقرة، بمتوسط حسابي (3.917)، وانحراف معياري (0.613).

أما الفقرة التي تنص على أن " لجنة المراجعة تعمل على فحص الخطط المعتمدة لعملية المراجعة من قبل إدارة المراجعة الداخلية"، فقد أجاب (83%) من المشاركين في الدراسة بالموافقة على هذه الفقرة، بمتوسط حسابي (3.8775)، وانحراف معياري (0.613).

بينما الفقرة التي تنص على أن " لجنة المراجعة تتأكد من أن إدارة المراجعة الداخلية تتابع برنامج المراجعة المعد سابقاً ومتابعة أي مخلفات أو تغييرات طرأت على البرنامج"، فقد كانت نسبة الموافقة (89%)، بمتوسط حسابي (3.873)، وانحراف معياري (0.679).

كما تبين من الفقرة التي تنص على أن " لجنة المراجعة تتأكد من قيام إدارة المراجعة الداخلية بمناقشة نتائج وتوصيات عملية المراجعة مع المستويات الإدارية المختلفة"، أن ما نسبته (81%) من المبحوثين يوافقون على هذه الفقرة، بمتوسط حسابي (3.750)، وانحراف معياري (0.531).

بينما أجاب (42%) من أفراد مجتمع الدراسة بالموافقة على الفقرة التي تنص على أن "لجنة المراجعة تقوم بمناقشة الاستنتاجات التي توصل إليها المراجع الداخلي المسؤول عن عملية المراجعة"، بمتوسط حسابي (3.291)، وانحراف معياري (0.999)

أوضح من إجابات المشاركين في الدراسة أن ما نسبته (42%) يوافقون على الفقرة التي تنص على أن "لجنة المراجعة تعمل على متابعة النتائج والتوصيات التي اقترحها المراجع الداخلي قد تم اتخاذ إجراءات مناسبة اتجاهاً"، بمتوسط حسابي (3.250)، وانحراف معياري (1.322).

أما نسبة (67%) من أفراد مجتمع الدراسة فأجابوا بالموافقة على الفقرة التي تنص على أن "لجنة المراجعة تعقد اجتماعات مع المراجع الداخلي للتنسيق في المجالات التي تغطيها عملية المراجعة في جميع مراحلها"، بمتوسط حسابي (3.083)، وانحراف معياري (0.883).

يستخلص من خلال استعراض إجابات أفراد مجتمع الدراسة على الفقرات الخاصة بدور لجنة المراجعة في أداء وظيفة المراجعة الداخلية، أن المتوسطات المرجحة لتلك الفقرات تتراوح بين (3.083 و 3.917)، أن إجابات الفقرات حازت على نسبة موافقة بلغت (69%)، وبمتوسط عام (3.571)، وانحراف معياري (0.438)، ومنها نستدل على أن إجابات أفراد مجتمع الدراسة على الفقرات الخاصة بدور لجنة المراجعة في أداء وظيفة المراجعة الداخلية تتجه نحو الموافقة، حيث كان المتوسط المرجح العام أكبر من متوسط درجة القياس.

السؤال الخامس: دور لجنة المراجعة بمتابعة إدارة المراجعة الداخلية:

تم تخصيص المجموعة الخامسة من الجزء الثاني لاستمارة الاستبانة حول دور لجنة المراجعة بمتابعة إدارة المراجعة الداخلية، واحتوت هذه المجموعة على عدد (7) أسئلة، والجدول رقم (4-12) يوضح نتائج التحليل الإحصائي:

جدول رقم (4-12)

نتائج تحليل بيانات التساؤل الخامس

م	فقرات التساؤل الخامس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة
1	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن هناك قائمة بأهداف وسلطات ومسؤوليات إدارة المراجعة الداخلية.	4.000	0.295	%96
2	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن إدارة المراجعة الداخلية تضع خططاً لإدارتها تمكنها من تنفيذ المسؤوليات الخاصة بها.	3.958	0.464	%88
3	تعمل لجنة المراجعة على التأكد من أن إدارة المراجعة الداخلية تضع سياسات وإجراءات مكتوبة كدليل عمل للعاملين في إدارة المراجعة الداخلية.	4.125	0.612	%88

4	تتأكد لجنة المراجعة من وجود برنامج لاختيار وتطوير الموارد البشرية لإدارة المراجعة الداخلية مع وضع نظام للحوافز باستمرار.	3.583	0.881	%50
5	تقوم لجنة المراجعة بتقييم أداء أفراد المراجعة الداخلية على الأقل سنوياً.	3.583	0.829	%54
6	تقوم لجنة المراجعة بإعطاء النصح والإرشاد للمراجعين الداخليين.	3.167	1.091	%30
7	تعمل لجنة المراجعة في تحقيق التعاون والتنسيق بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين.	3.500	0.933	%58
النسب العامة				
		3.702	0.526	%66

يُبين الجدول رقم (4-10)، تحليل فقرات التساؤل الفرعي الخامس، والمتعلق بدور لجنة المراجعة في متابعة إدارة المراجعة الداخلية، وقد

اشتملت هذا المجموعة على (7) أسئلة، وقد جاءت استجابات الأفراد المشاركين في الدراسة لهذا الفقرات مرتبة حسب الأهمية بناء على المتوسط الحسابي كما يلي:

فقد بينت الفقرة التي تنص على أن " لجنة المراجعة تعمل على التأكد من أن إدارة المراجعة الداخلية تضع سياسات وإجراءات مكتوبة كدليل عمل للعاملين في إدارة المراجعة الداخلية"، أن أفراد مجتمع الدراسة أجابوا بنسبة (88%) بالموافقة على هذه الفقرة، بمتوسط حسابي (4.125)، وانحراف معياري (0.612).

بينما حازت الفقرة التي تنص على أن " لجنة المراجعة تقوم بالتأكد من أن هناك قائمة بأهداف ووسائل ومسؤوليات لإدارة المراجعة الداخلية"، نسبة (96%) بالموافقة من أفراد مجتمع الدراسة ، بمتوسط حسابي (4.000)، وانحراف معياري (0.295).

كما بينت الفقرة التي تنص على أن " لجنة المراجعة تقوم بالتأكد من أن إدارة المراجعة الداخلية تضع خططاً لإدارتها تمكنها من تنفيذ المسؤوليات الخاصة بها"، ما نسبته (88%) من المشاركين في الدراسة كانت بالموافقة بمتوسط حسابي (3.958)، وانحراف معياري (0.464).

بينما أجاب أفراد المجتمع على الفقرة التي تنص على أن "لجنة المراجعة تقوم بتقييم أداء أفراد المراجعة الداخلية على الأقل سنوياً"، بنسبة موافقة (59%)، بمتوسط حسابي (3.583)، وانحراف معياري (0.829).

وفيما يختص بالفقرة التي تنص على أن "تتأكد لجنة المراجعة من وجود برنامج لاختيار وتطوير الموارد البشرية لإدارة المراجعة الداخلية مع وضع نظام للحوافز باستمرار" فقد أجاب (50%) من المبحوثين بالموافقة على هذه الفقرة، بمتوسط حسابي (3.583)، وانحراف معياري (0.882).

أما الفقرة التي تنص على أن "تعمل لجنة المراجعة في تحقيق التعاون والتنسيق بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين" فقد كانت إجابات المبحوثين ما نسبته (58%) بالموافقة على هذه الفقرة، بمتوسط حسابي (3.500). وانحراف معياري (0.933).

فيما يتعلق بالفقرة التي تنص على أن "تقوم لجنة المراجعة بإعطاء النصح والإرشاد للمراجعين الداخليين، تبين أن ما نسبته (39%) من أفراد المجتمع يوافقون على هذه الفقرة، بمتوسط حسابي (3.166)، وانحراف معياري (1.091).

يلاحظ من خلال استعراض إجابات أفراد مجتمع الدراسة على الفقرات الخاصة بدور لجنة المراجعة بمتابعة إدارة المراجعة الداخلية، أن المتوسطات الحسابية المرجحة تتراوح بين (4.125 و 3.167)، أن نسبة الموافقة قد بلغت (66%)، وبمتوسط عام (3.70)، وانحراف معياري (0.53)، أن المتوسط المرجح العام أكبر من متوسط درجة القياس ما يدل على أن إجابات أفراد مجتمع الدراسة على الفقرات الخاصة بدور لجنة المراجعة بمتابعة إدارة المراجعة الداخلية، تتجه نحو الموافقة.

الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة:

للإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة، وتحقيق الهدف الذي قامت من أجله، تم صياغة السؤال الرئيسي على النحو التالي:

"هل تقوم لجنة المراجعة بدور يؤدي إلى تحسين وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية؟"

وتم صياغة خمسة أسئلة فرعية للحصول على إجابة للسؤال الرئيسي للدراسة، وتم تحليل البيانات المتحصل عليها من قائمة الاستبانة باستخدام الإحصاء الوصفي من خلال احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد مجتمع الدراسة، ويبين الجدول رقم (4-13)، ملخص نتائج تساؤلات الدراسة الفرعية.

جدول رقم (4-13)

ملخص نتائج تساؤلات الدراسة الفرعية

م	التساؤل الفرعي	المتوسط الحسابي	النسبة الموافقة
1	هل تقوم لجان المراجعة بدعم استقلالية المراجعة الداخلية؟	3.774	70%

2	هل تعمل لجان المراجعة لزيادة الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي؟	3.546	%61
3	هل تقوم لجان المراجعة بمتابعة مجال عمل المراجعة الداخلية؟	3.786	%72
4	هل تقوم لجان المراجعة بالتأكد من أداء وظيفة المراجعة الداخلية؟	3.571	%68
5	هل تعمل لجان المراجعة بمتابعة إدارة المراجعة الداخلية؟	3.702	%66
	النسب العامة	3.669	%66

يوضح هذا الجدول ملخص نتائج تساؤلات الدراسة الفرعية

ومن خلال الجدول السابق يتبين أن جميع التساؤلات الفرعية تمت الإجابة عليها بمتوسط عام (3.669)، أكبر من متوسط درجة القياس (3)، ومن ثمَّ نتحصل على الإجابة للسؤال الرئيسي للدراسة بأنها:

" لجان المراجعة لها دور في تحسين وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية"

4-7-1 نتائج الدراسة:

من خلال استعراض التحليل الإحصائي للبيانات المتحصل عليها من مجتمع الدراسة المتعلقة بدور لجان المراجعة في تحسين وظيفة المراجعة الداخلية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- تعمل لجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة بدعم استقلالية إدارة المراجعة الداخلية، حيث تعمل بدور رئيسي في عملية اختيار و تعيين مدير إدارة المراجعة الداخلية، والتأكد من عدم وجود أي قيود أو ضغوط على المراجعين الداخليين عند تنفيذ مهامهم، والتأكد أن هناك تحديداً وضحاً لاختصاصات المراجعين الداخليين، وذلك بالاتصال المباشر بمدير إدارة المراجعة الداخلية.

2- تقوم لجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة بالتأكد من الكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين، وذلك من خلال التأكد من أن المراجعين الداخليين لديهم خبرة وتعليم مناسب، ولديهم مهارة التعامل والاتصال مع الأفراد الذين يتم مراجعتهم، وأنهم قادرون على أداء المهام المكلفين بها بحرفية وبعناية مهنية، وكذلك التأكد من أن المراجعين الداخليين ملتزمون بأخلاقيات المهنة، وببذل العناية المهنية الكافية والملائمة عند أداء مهام المراجعة الداخلية.

3- تقوم لجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة بمتابعة مجال عمل المراجعة الداخلية، ذلك من خلال التأكد من أن إدارة المراجعة الداخلية

تقوم بفحص وتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية، وعدم وجود أي قيود على عملية المراجعة، وتقييم مدى الفعالية الاقتصادية في التوظيف الموارد.

4- تقوم لجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة بالتأكد من أداء وظيفة المراجعة الداخلية وذلك بفحص الخطط المعتمدة لعملية المراجعة من قبل إدارة المراجعة الداخلية، ومتابعة أي مخالفات أو تغييرات طرأت على الخطط، وأيضا بمتابعة النتائج والتوصيات التي توصل اليها المراجع الداخلي، وأنه قد تم اتخاذ إجراءات مناسبة تجاهها، ومناقشة نتائج وتوصيات عملية المراجعة مع المستويات الإدارية المختلفة.

5- تقوم لجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة بمتابعة إدارة المراجعة الداخلية، وذلك من خلال التأكد من أن هناك قائمة بأهداف وسلطات ومسؤوليات لإدارة المراجعة الداخلية، وبأنها تضع خطأ لإدارتها تمكنها من تنفيذ المسؤوليات الخاصة بها، وكذلك التأكد من أن إدارة المراجعة الداخلية تضع سياسات وإجراءات مكتوبة كدليل عمل للعاملين فيها، وتعمل أيضا على تحقيق التعاون والتنسيق بين المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي.

4-7-2 توصيات الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة وطبيعة مشكلتها، وبناءً على النتائج التي تم

التوصل اليها يوصي الباحث بالتوصيات التالية:-

1- يجب التأكيد على ضرورة تشكيل لجان مراجعة بالمصارف التجارية الليبية التي لا يوجد

بها لجان مراجعة، تماشياً مع توجيهات مصرف ليبيا المركزي التي تضمنها دليل

الحوكمة للقطاع المصرفي.

2- يجب إصدار تشريعات قانونية من جهات الاختصاص تُلزم المصارف التجارية

الليبية بتكوين لجان المراجعة تماشياً مع المنظومة الدولية في مجال المحاسبة

والمراجعة.

3- قيام الجهات الأكاديمية والمهنية المختصة بإقامة ندوات ومؤتمرات ودورات

توضح كيفية أداء لجان المراجعة وتطويرها، وتأثيراتها الإيجابية على وظيفة

المراجعة الداخلية تماشياً مع التطورات في مجال المحاسبة والمراجعة.

4- إجراء المزيد من الدراسات والابحاث التي تبين أهمية لجان المراجعة كأحدى

آليات حوكمة الشركات.

(والله ولي التوفيق)

المراجع

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1- الكتب

1. أشـتـيوي، إدريس عبدالسلام، (2008)، "المراجعة معايير وإجراءات" الطبعة الخامسة، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا.
2. الحدرب، زهير، (2010)، "علم تدقيق الحسابات"، دار البداية للنشر.
3. الدرويش، بشير محمد، المهدي الطاهر غنية، البهاول عمر شلابي، (2005)، "البحث العلمي في العلوم الإدارية والمالية الأسس والمفاهيم والمناهج"، المكتب الوطني للبحث العلمي
4. الصبان، محمد سمير، سليمان، محمد مصطفى، (2005)، "الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات"، الدار الجامعية، الإسكندرية .
5. الصحن، عبدالفتاح محمد، السوافيري، فتحي رزق، (2004)، "الرقابة والمراجعة الداخلية"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
6. الصحن، عبدالفتاح محمد، سريا، محمد السيد، علي، عبدالوهاب نصر، شحاتة، شحاتة السيد، (2008)، "المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
7. القباني، ثناء علي، (2006)، "المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني" الدار الجامعية، الإسكندرية.

8. حجازي، وجدى حامد، (2010) "أصول المراجعة الداخلية"، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية.
9. حماد، طارق عبدالعال، (2007)، "حوكمة الشركات (شركات قطاع عام وخاص ومصارف)"، الدار الجامعة، القاهرة، الطبعة الثانية.
10. راضي، محمد سامي، (2011)، "المراجعة المتقدمة"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.
11. سرايا، محمد السيد، (2007)، "أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل"، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.
12. سليمان، محمد مصطفى، (2006)، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
13. علي، عبد الوهاب نصر، (2011)، "المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر"، الدار الجامعية، الاسكندرية.
14. علي، عبد الوهاب نصر، شحاتة، شحاتة السيد، (2007)، "مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
15. علي، عبد الوهاب نصر، شحاتة، شحاتة السيد، (2003)، "دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات"، الدار الجامعية، الاسكندرية.
16. غنيم، أحمد الرفاعي، صبري، نصر محمود، (2000)، "تعلم بنفسك التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام spss"، الطبعة الأولى، دار قباء، القاهرة، مصر.

17. غالي، جورج دانيال، (2001)، "تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات

المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة"، الدار الجامعية، الإسكندرية.

18. نظمي، إيهاب، العزب، هاني، (2012)، "تدقيق الحسابات الإطار النظري"، دار

وائل للنشر،

19. لطفني، أمين السيد احمد، (2005)، "المراجعة الدولية وعولمة أسواق

رأس المال"، الدار الجامعية، الإسكندرية.

2- الرسائل:

1. أخلاط، جميل محمد عبدالله، (2003)، "مدى إدراك الإدارة العليا في الشركات الليبية

لأهمية المراجعة الداخلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا،

فرع بنغازي، كلية الاقتصاد.

2. الأسويد، الهاشمي أبوبكر، (2005) "دور لجان المراجعة في زيادة كفاءة وفعالية

المراجعة الخارجية في مدينة بنغازي" رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة،

أكاديمية الدراسات العليا.

3. الشركسي، عمر بن عمر، (2006) "مدى توفر المقومات الأساسية للمراجعة

الداخلية في الشركات النفطية" رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات

العليا، فرع بنغازي. خليل

4. الصوص، إياد سعيد محمود، (2012) "مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم

آليات التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف العاملة في فلسطين"، الجامعة

الإسلامية، غزة.

5. العبدلي، محمد عبدالله حامد،(2012)، "أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية علي جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.
6. الفرجاني، هالة فضيل حسين،(2008)، "مدى تطبيق معايير الاداء المهني للمراجعة الداخلية المتعارف عليها"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد.
7. الفيتوري، حاتم عطية، (2005)، "تقييم أداء المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد.
8. الهبري، أمينة عمر موسي، (2012)، "التعاقد مع مراجع خارجي للقيام بمهام المراجعة الداخلية وجدوى تطبيقه في المصارف التجارية الليبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد.
9. بوبكر، محمد احمد، (2012)، "نظام معلومات محاسبة التكاليف على أساس النشاط كأداة لتحسين وفعالية المراجعة الداخلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية التجارة.
10. حمد، سليمان بالحسن محمد،(2012)" أثر لجان المراجعة على كفاءة وفاعلية المراجعة وجودة المعلومات بالتقارير المالية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.
11. سرير، عبدالله إدريس، (2016)"دور لجان المراجعة في الحد من الآثار السلبية للمحاسبة الإبداعية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.

12. رضوان، إيهاب ديب مصطفى، (2012)، " أثر التدقيق الداخلي علي إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية " رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
13. سعيد، عهد علي، (2009) " الأثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سوريا" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.
14. عامر، أنيس عبدالقادر عياد، (2003)، " مقومات تطبيق المراجعة الإدارية من قبل المراجع الداخلي في الشركات الليبية العاملة في نطاق مدينة بنغازي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.
15. عبد الصالح، عبد العزيز محمد (2010) "دور لجان المراجعة في تفعيل آليات حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي.
16. غفير، كاميليا مسعود، (1995)، "المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية ومدى توفرها في المصارف التجارية الليبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد.
17. قديح، بسام سليمان، (2013)، "أثر خصائص لجان المراجعة على التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
18. قطيشات، عادل خليل علي، (2010)، "مدى توفر الشروط اللازمة لتحسين فاعلية لجان المراجعة المشكلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

19. محمد، سليمان بالحسن،(2012) " أثر لجان المراجعة على كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية وجودة المعلومات بالتقارير المالية "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد.
20. محمد، ناصر عبد المهيم عبد العزيز،(2007)"إطار مقترح لدور لجان المراجعة في تفعيل نظم الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة المصرية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الأزهر.
21. مصلي، عبد الحكيم محمد أحمد،(2004)،" مدى الحاجة إلى تكوين لجان المراجعة لدعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية " رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.
22. مخلوف، محمد أحمد،(2007)،" المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية " رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم والاقتصاد وعلوم التسيير.
23. نسمان، إبراهيم إسحق، (2009)، " دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة "، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
24. لبيب، أيمن عبده،(2012)،"إطار مقترح لتحسين فعالية لجان المراجعة للحد من إدارة الأرباح في التقارير المالية"، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة.
25. لطفي، شعباني،(2004)،"المراجعة الداخلية ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سوناطراك" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

26. لوندي، فريد فوزي، (2003) "دور لجان المراجعة في زيادة فعالية المراجعة الداخلية"

رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.

3-الدوريات:

1- أحمد، خالد حسين، (2009) "العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة

وفاعلية نظام الرقابة الداخلية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، عين

شمس، العدد الأول - الجزء الثاني.

2- أحمد، زكريا عبده السيد، (2006)، "مقومات تفعيل دور لجنة المراجعة

في تنسيق العلاقة بين آليات الحوكمة في الشركات المساهمة المصرية

"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، السنة السادسة والعشرون، العدد

الأول.

3- الأبياري، هشام فاروق، (2012)، "مدى فعالية لجان المراجعة وكفاية

مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية في شركات المساهمة

المصرية"، مجلة العلمية التجارة والتمويل، المجلد الأول، العدد الرابع،

كلية التجارة، جامعة طنطا.

4- البديري، مسعود عبدالحفيظ، (2005)، "المعايير التي تحكم أداء المراجعة

الداخلية في الشركات الصناعية بمدينة بنغازي"، مجلة دراسات في

الاقتصاد والتجارة، كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

5- الرحيلي، عوض بن سلامة، (2008)، "لجان المراجعة كأحد دعائم

حوكمة الشركات في السعودية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز،

الاقتصاد والإدارة، المجلد 22، العدد 1.

- 6- الشمري، عيد بن حامد (2010)، "إطار مقترح للمراجعة الداخلية وأثرها على فاعلية حوكمة الشركات بالمملكة العربية السعودية"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.
- 7- المومني، محمد عبدالله، (2010) "تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة بضوابط تشكيل لجان المراجعة وآليات عملها لتعزيز حوكمة الشركات"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد (26).
- 8- المنيف، عبدالله علي، الحميد، عبدالرحمن إبراهيم، (1998). "مهام لجان المراجعة ومعايير اختيار أعضائها في المملكة العربية السعودية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد 11.
- 9- خليل، محمد أحمد إبراهيم، (2005)، "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات وانعكاسها على سوق الأوراق المالية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الأول، جامعة الزقازيق، بنها.
- 10- دحدوح، حسين أحمد، (2008)، "دور لجنة المراجعة في الشركات في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية في الشركات"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24. العدد الأول 2008.
- 11- رياض، سامح محمد رضا، (2011) "دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية في شركات الأدوية المصرية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 1، جامعة الأردنية.

12- محمد، فاطمة جاسم، الصقر، تامر عادل، (2012)، "تقييم فاعلية لجان المراجعة في المصارف العراقية الأهلية"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (30)، المجلد (8).

4-التشريعات والقوانين:

1- مصرف ليبيا المركزي، 2010، دليل الحوكمة للقطاع المصرفي.

2- الهيئة العامة للرقابة المالية، 2015، قواعد القيد والشطب، مصر.

ثانياً: المراجع الإنجليزية.

1- Cadbury Committee,(1992), financial aspects Of Corpoate governance

2- Sarbanes- Oxley,(2002), Sarbanes Oxley Act Of 2002, House Of Representatives

3 – The Treadway Commission,(1987), Report Of the nationa Commission fraudulent financial Reporting Washington D.C.

4 – The macdonald report ,(1988), Canadian Instute of charteret Accounts, Toronto, Canada.

الملاحق

الملحق رقم 1

جامعة بنغازي

كلية الاقتصاد – دراسات العليا

قسم المحاسبة

السيد المحترم/السيدة المحترمة

السلام عليكم،،،،،

لأغراض البحث العلمي واستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة التخصص العالي (الماجستير) في المحاسبة يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان " دور لجان المراجعة في تحسين فاعلية وظيفة المراجعة الداخلية"

إشراف الدكتور/ مسعود عبدالحفيظ البديري

عضو هيئة التدريس بقسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي

وتعتبر استمارة الاستبيان هذه جزء من الدراسة ولذلك نأمل منكم تفضلكم بالمساهمة الإيجابية والفاعلة من خلال اهتمامكم بالإجابة على أسئلة هذه الاستمارة بدقة وعناية، مع العلم بأنه لا توجد إجابات صحيحة أو خاطئة، وإنما هي تعبر عن تقديركم وحكمكم الشخصي، وسوف تعامل هذه الاجابات بالسرية التامة ولن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكراً لكم لتعاونكم ومؤكداً أن لإجاباتكم تأثيراً مهماً في دقة النتائج وتحقيق أهداف الدراسة، والمساعدة في التوصل إلي نتائج صحيحة ومفيدة.

ولكم منى جزيل الشكر والتقدير

وفائق الاحترام

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الباحث / قنديل حماد غيث

الجزء الاول: البيانات الشخصية

المؤهل العلمي دبلوم عالي بكالوريوس ماجستير

دكتوراه أخرى اذكرها

التخصص الوظيفي مدير نائب مدير مراجع داخلي

سنوات الخبرة أقل من 5 سنوات أكثر من 5 وأقل من 10 سنة

أكثر من 10 وأقل من 15 سنة أكثر من 15 سنة

الجزء الثاني: فقرات الاستبيان:

يرجى وضع علامة (✓) أمام العبارات الواردة بالقائمة والتي تمثل ما يجرى في الواقع الفعلي وليس ما يفترض أن تقوم به لجنة المراجعة.

المحور الأول: يتعلق بدور لجنة المراجعة في استقلالية المراجعة الداخلية:

م	العبارات والاستفسارات	موافق بشدة	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تقوم لجنة المراجعة بدور رئيسي في اختيار وتعيين مدير ادارة المراجعة الداخلية.					
2	قيام لجنة المراجعة بتحري عن عدم وجود أي علاقات وظيفية أو استثمارات تخص الأقارب المباشرين لمدير المراجعة الداخلية.					
3	يقوم مدير ادارة المراجعة الداخلية بالاتصال المباشر مع لجنة المراجعة.					
4	تقوم لجنة المراجعة بالتحقق من عدم وجود قيود أو ضغوط على المراجعين الداخليين عند تنفيذ مهامهم.					
5	تتحقق لجنة المراجعة من أن المراجعين الداخليين لا يشاركون في أي أنشطة أو علاقات بأعمال تنفيذية داخل المصرف.					

					تقوم لجنة المراجعة بضمان عدم الاستغناء عن المراجع الداخلي نتيجة تمسكه بوجهة نظر صحيحة تخالف رأي الإدارة.	6
					تقوم لجنة المراجعة بتأكد من أن هناك تحديد الوضوح لاختصاصات المراجعين الداخليين.	7

المحور الثاني: يتعلق بدور لجنة المراجعة في الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي:

م	العبارات والاستفسارات	موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن المراجعين الداخليين لديهم خبرة وتعليم مناسب.					
2	تقوم لجنة المراجعة بتأكد من أن الأفراد في إدارة المراجعة الداخلية قادرين على أداء المهام المكلفين بها.					
3	تقوم لجنة المراجعة بتأكد من أن المراجعين الداخليين ملتزمون بأخلاقيات المهنة.					
4	تقوم لجنة المراجعة بتحقيق من توفير برامج وسياسات لتطوير الموارد البشرية في إدارة المراجعة الداخلية.					
5	توضع لجنة المراجعة شروطاً يجب ان تتوفر في مدير إدارة المراجعة الداخلية، كان يكون لديه مؤهل علمي حده الأدنى الشهادة الجامعية أو شهادة مهنية معينة أو عدد كافي من الخبرة المهنية.					
6	تقوم لجنة المراجعة بتأكد من ان المراجعين الداخليين لديهم مهارة التعامل والاتصال مع الافراد الذين يتم مراجعتهم.					
7	تقوم لجنة المراجعة بتأكد من قيام إدارة المراجعة الداخلية بأشراف الكافي على أعمال المراجع الداخلي.					

					تقوم لجنة المراجعة بتأكد من أن يتم إداء المراجعة الداخلية بحرفية وبعناية مهنية.	8
					تقوم لجنة المراجعة بتأكد من أن المراجع الداخلي يبذل العناية المهنية الكافية والملائمة عند أداء لمهام المراجعة الداخلية.	9

المحور الثالث: يتعلق بدور لجنة المراجعة في مجال عمل المراجعة الداخلية.

م	العبارات والاستفسارات	موفق جداً	موفق	محايد	غير موفق	غير موفق بشدة
1	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من ان إدارة المراجعة الداخلية تقوم بفحص وتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.					
2	تعمل لجنة المراجعة بالتأكد من ان إدارة المراجعة الداخلية تقوم بدراسة مدى صحة المعلومات المالية والتشغيلية ومدى إمكانية الاعتماد عليها والوثوق بها.					
3	تعمل لجنة المراجعة بالتأكد من ان إدارة المراجعة الداخلية تقوم بالتحقق من الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والأنظمة.					
4	وجود لجنة مراجعة يحد من فرض أي قيود على نطاق المراجعة.					
5	تعمل لجنة المراجعة بفحص ومراجعة السياسات المحاسبية المطبقة والإجراءات التي تتبع في إعداد القوائم المالية السنوية.					
6	تعمل لجنة المراجعة بالتأكد من إدارة المراجعة الداخلية تطبيق الأساليب الرقابة اللازمة للمحافظة على أصول المادية.					
7	تعمل لجنة المراجعة بالتأكد من ان إدارة المراجعة الداخلية تقوم بتقييم مدى الفعالية الاقتصادية في توظيف الموارد.					

المحور الرابع: يتعلق بدور لجنة المراجعة في أداء وظيفة المراجعة الداخلية:

الرقم	العبارات والاستفسارات	موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تعمل لجنة المراجعة على فحص الخطط المعتمدة لعملية المراجعة من قبل إدارة المراجعة الداخلية					
2	تتأكد لجنة المراجعة من أن إدارة المراجعة الداخلية تتابع تطبيق برنامج المراجعة المعد سابقاً ومتابعة أي مخالفات أو تغييرات طرأت على البرنامج.					
3	تقوم لجنة المراجعة بدراسة خطة عمل المراجع الداخلي ومدى توافقها مع أهداف المصرف.					
4	تقوم لجنة المراجعة بمناقشة الاستنتاجات التي توصل اليها المراجع الداخلي المسؤول عن عملية المراجعة.					
5	تعمل لجنة المراجعة الداخلية بمتابعة النتائج والتوصيات التي اقترحها المراجع الداخلي قد تم اتخاذ إجراءات مناسبة اتجاهاً.					
6	تتأكد لجنة المراجعة من قيام إدارة المراجعة الداخلية بمناقشة نتائج وتوصيات عملية المراجعة مع المستويات الادارية المختلفة.					
7	تعقد لجنة المراجعة اجتماعات مع المراجع الداخلي للتنسيق في المجالات التي تغطيها عملية المراجعة في جميع مراحلها.					

المحو الخامس: يتعلق بدور لجنة المراجعة في إدارة المراجعة الداخلية.

م	العبارات والاستفسارات	موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن هناك قائمة بأهداف وسلطات ومسئوليات لإدارة المراجعة الداخلية.					

				تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من ان إدارة المراجعة الداخلية تضع خطط لإدارتها تمكنها من تنفيذ المسؤوليات الخاصة بها.	2
				تعمل لجنة المراجعة من التأكد من إدارة المراجعة الداخلية تضع سياسات وإجراءات مكتوبة كدليل عمل للعاملين في ادارة المراجعة الداخلية.	3
				تتأكد لجنة المراجعة من وجود برنامج لاختيار وتطوير الموارد البشرية لإدارة المراجعة الداخلية مع وضع نظام للحوافز باستمرار.	4
				تقوم لجنة المراجعة بتقييم أداء أفراد المراجعة الداخلية على الأقل سنوياً.	5
				تعمل لجنة المراجعة بإعطاء النصح والإرشاد للمراجعين الداخليين.	6
				تعمل لجنة المراجعة في تحقيق التعاون والتنسيق بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين.	7

الملحق رقم 2

نتائج التحليل الإحصائي

Frequency Table

المؤهل العلمي				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
	2	8.3	8.3	8.3
	9	37.5	37.5	45.8
Valid	12	50.0	50.0	95.8
	1	4.2	4.2	100.0
Total	24	100.0	100.0	

التخصص الوظيفي				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
	4	16.7	16.7	16.7
	3	12.5	12.5	29.2
Valid	17	70.8	70.8	100.0
Total	24	100.0	100.0	

سنوات الخبرة				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
	3	12.5	12.5	12.5
Valid	3	12.5	12.5	25.0
	18	75.0	75.0	100.0
Total	24	100.0	100.0	

ثانياً: محاور الدراسة

المحور الأول دور لجنة المراجعة في دعم استقلالية إدارة المراجعة الداخلية

Frequency Table

تقوم لجنة المراجعة بدور رئيسي في اختيار وتعيين مدير ادارة المراجعة الداخلية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	1	4.2	4.2	4.2
موافق	13	54.2	54.2	58.3
موافق بشدة	10	41.7	41.7	100.0
Total	24	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بتحري عن عدم وجود أي علاقات وظيفية أو استثمارات تخص الأقارب المباشرين لمدير المراجعة الداخلية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	8	33.3	33.3	33.3
محايد	8	33.3	33.3	66.7
موافق	7	29.2	29.2	95.8
موافق بشدة	1	4.2	4.2	100.0
Total	24	100.0	100.0	

يقوم مدير إدارة المراجعة الداخلية بالاتصال المباشر مع لجنة المراجعة.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
موافق	13	54.2	54.2	54.2
موافق بشدة	11	45.8	45.8	100.0
Total	24	100.0	100.0	

تقوم لجنة المراجعة بالتحقق من عدم وجود قيود أو ضغوط على المراجعين الداخليين عند تنفيذ مهامهم.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	1	4.2	4.2	4.2
محايد	5	20.8	20.8	25.0
Valid موافق	16	66.7	66.7	91.7
موافق بشدة	2	8.3	8.3	100.0
Total	24	100.0	100.0	

تتحقق لجنة المراجعة من أن المراجعين الداخليين لا يشاركون في أي أنشطة أو علاقات بأعمال تنفيذية داخل المصرف.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	1	4.2	4.2	4.2
محايد	6	25.0	25.0	29.2
Valid موافق	15	62.5	62.5	91.7
موافق بشدة	2	8.3	8.3	100.0
Total	24	100.0	100.0	

تقوم لجنة المراجعة بضمان عدم الاستغناء عن المراجع الداخلي نتيجة تمسكه بوجهة نظر صحيحة تخالف رأي الإدارة.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	6	25.0	25.0	25.0
محايد	12	50.0	50.0	75.0
Valid موافق	5	20.8	20.8	95.8
موافق بشدة	1	4.2	4.2	100.0
Total	24	100.0	100.0	

تقوم لجنة المراجعة بتأكد من أن هناك تحديد الوضوح لاختصاصات المراجعين الداخليين.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	2	8.3	8.3	8.3
موافق	20	83.3	83.3	91.7
موافق بشدة	2	8.3	8.3	100.0
Total	24	100.0	100.0	

المتوسطات المرجحة

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
تقوم لجنة المراجعة بدور رئيسي في اختيار وتعيين مدير ادارة المراجعة الداخلية.	24	2.00	5.00	4.3333	.70196
قيام لجنة المراجعة بتحري عن عدم وجود أي علاقات وظيفية أو استثمارات تخص الأقارب المباشرين لمدير المراجعة الداخلية.	24	2.00	5.00	3.0417	.90790
يقوم مدير ادارة المراجعة الداخلية بالاتصال المباشر مع لجنة المراجعة.	24	4.00	5.00	4.4583	.50898
تقوم لجنة المراجعة بالتحقق من عدم وجود قيود أو ضغوط على المراجعين الداخليين عند تنفيذ مهامهم.	24	2.00	5.00	3.7917	.65801
تتحقق لجنة المراجعة من أن المراجعين الداخليين لا يشاركون في أي أنشطة أو علاقات بأعمال تنفيذية داخل المصرف.	24	2.00	5.00	3.7500	.67566
تقوم لجنة المراجعة بضمان عدم الاستغناء عن المراجع الداخلي نتيجة تمسكه بوجهة نظر صحيحة تخالف رأي الإدارة.	24	2.00	5.00	3.0417	.80645
تقوم لجنة المراجعة بتأكد من أن هناك تحديد الوضوح لاختصاصات المراجعين الداخليين.	24	3.00	5.00	4.0000	.41703
Valid N (listwise)	24				

المتوسط المرجح العام

Descriptive Statistics					
	N	Minimu m	Maximu m	Mean	Std. Deviation
دور لجنة المراجعة في استقلالية المراجعة الداخلية	24	2.9	5.0	3.774	.3972
Valid N (listwise)	24				

المحور الثاني: دور لجنة المراجعة في الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي

Frequency Table

تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن المراجعين الداخليين لديهم خبرة وتعليم مناسب.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	4.2	4.2	4.2
غير موافق	5	20.8	20.8	25.0
Valid محايد	3	12.5	12.5	37.5
موافق	13	54.2	54.2	91.7
موافق بشدة	2	8.3	8.3	100.0
Total	24	100.0	100.0	

تقوم لجنة المراجعة بتأكد من أن الأفراد في إدارة المراجعة الداخلية قادرين على أداء المهام المكلفين بها.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	3	12.5	12.5	12.5
محايد	5	20.8	20.8	33.3
Valid موافق	13	54.2	54.2	87.5
موافق بشدة	3	12.5	12.5	100.0
Total	24	100.0	100.0	

تقوم لجنة المراجعة بتأكد من أن المراجعين الداخليين ملتزمون بأخلاقيات المهنة.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	2	8.3	8.3	8.3
محايد	6	25.0	25.0	33.3
Valid موافق	13	54.2	54.2	87.5
موافق بشدة	3	12.5	12.5	100.0
Total	24	100.0	100.0	

تقوم لجنة المراجعة بتحقق من توفير برامج وسياسات لتطوير الموارد البشرية في إدارة المراجعة الداخلية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	3	12.5	12.5	12.5
غير موافق	2	8.3	8.3	20.8
Valid محايد	4	16.7	16.7	37.5
موافق	14	58.3	58.3	95.8
موافق بشدة	1	4.2	4.2	100.0
Total	24	100.0	100.0	

توضع لجنة المراجعة شروطاً يجب ان تتوافر في مدير إدارة المراجعة الداخلية، كان يكون لديه مؤهل علمي حده الأدنى الشهادة الجامعية أو شهادة مهنية معينة أو عدد كافي من الخبرة المهنية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	1	4.2	4.2	4.2
محايد	6	25.0	25.0	29.2
Valid موافق	13	54.2	54.2	83.3
موافق بشدة	4	16.7	16.7	100.0
Total	24	100.0	100.0	

تقوم لجنة المراجعة بتأكد من ان المراجعين الداخليين لديهم مهارة التعامل والاتصال مع الافراد الذين يتم مراجعتهم.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	7	29.2	29.2	29.2
محايد	8	33.3	33.3	62.5
Valid موافق	7	29.2	29.2	91.7
موافق بشدة	2	8.3	8.3	100.0
Total	24	100.0	100.0	

تقوم لجنة المراجعة بتأكد من قيام إدارة المراجعة الداخلية بأشراف الكافي على أعمال المراجع الداخلي.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	1	4.2	4.2	4.2
محايد	6	25.0	25.0	29.2
Valid موافق	15	62.5	62.5	91.7
موافق بشدة	2	8.3	8.3	100.0
Total	24	100.0	100.0	

تقوم لجنة المراجعة بتأكد من أن يتم إداء المراجعة الداخلية بحرفية وبعناية مهنية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	1	4.2	4.2	4.2
محايد	5	20.8	20.8	25.0
Valid موافق	16	66.7	66.7	91.7
موافق بشدة	2	8.3	8.3	100.0
Total	24	100.0	100.0	

تقوم لجنة المراجعة بتأكد من أن المراجع الداخلي يبذل العناية المهنية الكافية والملائمة عند أداء لمهام المراجعة الداخلية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	5	20.8	20.8	20.8
محايد	10	41.7	41.7	62.5
Valid موافق	7	29.2	29.2	91.7
موافق بشدة	2	8.3	8.3	100.0
Total	24	100.0	100.0	

المتوسطات المرجحة

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن المراجعين الداخليين لديهم خبرة وتعليم مناسب.	24	1.00	5.00	3.4167	1.05981
تقوم لجنة المراجعة بتأكد من أن الأفراد في إدارة المراجعة الداخلية قادرين على أداء المهام المكلفين بها.	24	2.00	5.00	3.6667	.86811
تقوم لجنة المراجعة بتأكد من أن المراجعين الداخليين ملتزمون بأخلاقيات المهنة.	24	2.00	5.00	3.7083	.80645
تقوم لجنة المراجعة بتحقق من توفير برامج وسياسات لتطوير الموارد البشرية في إدارة المراجعة الداخلية.	24	1.00	5.00	3.3333	1.12932
توضع لجنة المراجعة شروطاً يجب ان تتوفر في مدير إدارة المراجعة الداخلية، كان يكون لديه مؤهل علمي حده الأدنى الشهادة الجامعية أو شهادة مهنية معينة أو عدد كافي من الخبرة المهنية.	24	2.00	5.00	3.8333	.76139
تقوم لجنة المراجعة بتأكد من ان المراجعين الداخليين لديهم مهارة التعامل والاتصال مع الافراد الذين يتم مراجعتهم.	24	2.00	5.00	3.1667	.96309
تقوم لجنة المراجعة بتأكد من قيام إدارة المراجعة الداخلية بأشراف الكافي على أعمال المراجع الداخلي.	24	2.00	5.00	3.7500	.67566
تقوم لجنة المراجعة بتأكد من أن يتم إداء المراجعة الداخلية بحرفية وبعناية مهنية.	24	2.00	5.00	3.7917	.65801
تقوم لجنة المراجعة بتأكد من أن المراجع الداخلي يبذل العناية المهنية الكافية والملائمة عند أداء لمهام المراجعة الداخلية.	24	2.00	5.00	3.2500	.89685
Valid N (listwise)	24				

المتوسط المرجح العام

Descriptive Statistics

	N	Minimu m	Maximu m	Mean	Std. Deviation
دور لجنة المراجعة في الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي	24	2.7	5.0	3.546	.5978
Valid N (listwise)	24				

المحور الثالث : دور لجنة المراجعة في مجال عمل المراجعة الداخلية

Frequency Table

تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من ان إدارة المراجعة الداخلية تقوم بفحص وتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	2	8.3	8.3	8.3
محايد	5	20.8	20.8	29.2
Valid موافق	14	58.3	58.3	87.5
موافق بشدة	3	12.5	12.5	100.0
Total	24	100.0	100.0	

تعمل لجنة المراجعة بالتأكد من ان إدارة المراجعة الداخلية تقوم بدراسة مدى صحة المعلومات المالية والتشغيلية ومدى إمكانية الاعتماد عليها والوثوق بها.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	1	4.2	4.2	4.2
محايد	4	16.7	16.7	20.8
Valid موافق	16	66.7	66.7	87.5
موافق بشدة	3	12.5	12.5	100.0
Total	24	100.0	100.0	

تعمل لجنة المراجعة بالتأكد من ان إدارة المراجعة الداخلية تقوم بالتحقق من الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والأنظمة.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
محايد	1	4.2	4.2	4.2
Valid موافق	18	75.0	75.0	79.2
موافق بشدة	5	20.8	20.8	100.0
Total	24	100.0	100.0	

وجود لجنة مراجعة يحد من فرض أي قيود على نطاق المراجعة.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	3	12.5	12.5	12.5
محايد	8	33.3	33.3	45.8
Valid موافق	10	41.7	41.7	87.5
موافق بشدة	3	12.5	12.5	100.0
Total	24	100.0	100.0	

تعمل لجنة المراجعة بفحص ومراجعة السياسات المحاسبية المطبقة والإجراءات التي تتبع في إعداد القوائم المالية السنوية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	1	4.2	4.2	4.2
محايد	3	12.5	12.5	16.7
Valid موافق	18	75.0	75.0	91.7
موافق بشدة	2	8.3	8.3	100.0
Total	24	100.0	100.0	

تعمل لجنة المراجعة بالتأكد من إدارة المراجعة الداخلية تطبيق الأساليب الرقابة اللازمة للمحافظة على أصول المادية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	1	4.2	4.2	4.2
محايد	5	20.8	20.8	25.0
Valid موافق	16	66.7	66.7	91.7
موافق بشدة	2	8.3	8.3	100.0
Total	24	100.0	100.0	

تعمل لجنة المراجعة بالتأكد من ان إدارة المراجعة الداخلية تقوم بتقييم مدى الفعالية الاقتصادية في توظيف الموارد.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	1	4.2	4.2	4.2
محايد	12	50.0	50.0	54.2
Valid موافق	9	37.5	37.5	91.7
موافق بشدة	2	8.3	8.3	100.0
Total	24	100.0	100.0	

المتوسطات المرجحة

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من ان إدارة المراجعة الداخلية تقوم بفحص وتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.	24	2.00	5.00	3.7500	.79400
تعمل لجنة المراجعة بالتأكد من ان إدارة المراجعة الداخلية تقوم بدراسة مدى صحة المعلومات المالية والتشغيلية ومدى إمكانية الاعتماد عليها والوثوق بها.	24	2.00	5.00	3.8750	.67967
تعمل لجنة المراجعة بالتأكد من ان إدارة المراجعة الداخلية تقوم بالتحقق من الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والأنظمة.	24	3.00	5.00	4.1667	.48154
وجود لجنة مراجعة يحد من فرض أي قيود على نطاق المراجعة.	24	2.00	5.00	3.5417	.88363
تعمل لجنة المراجعة بفحص ومراجعة السياسات المحاسبية المطبقة والإجراءات التي تتبع في إعداد القوائم المالية السنوية.	24	2.00	5.00	3.8750	.61237
تعمل لجنة المراجعة بالتأكد من إدارة المراجعة الداخلية تطبيق الأساليب الرقابة اللازمة للمحافظة على أصول المادية.	24	2.00	5.00	3.7917	.65801
تعمل لجنة المراجعة بالتأكد من ان إدارة المراجعة الداخلية تقوم بتقييم مدى الفعالية الاقتصادية في توظيف الموارد.	24	2.00	5.00	3.5000	.72232
Valid N (listwise)	24				

المتوسط المرجح العام

Descriptive Statistics

	N	Minimu m	Maximu m	Mean	Std. Deviation
دور لجنة المراجعة في مجال عمل المراجعة الداخلية	24	2.9	5.0	3.786	.5295
Valid N (listwise)	24				

المحور الرابع : دور لجنة المراجعة في مجال عمل المراجعة الداخلية

Frequency Table

تعمل لجنة المراجعة على فحص الخطط المعتمدة لعملية المراجعة من قبل إدارة المراجعة الداخلية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	4	16.7	16.7	16.7
موافق	19	79.2	79.2	95.8
موافق بشدة	1	4.2	4.2	100.0
Total	24	100.0	100.0	

تتأكد لجنة المراجعة من أن إدارة المراجعة الداخلية تتابع تطبيق برنامج المراجعة المعد سابقاً ومتابعة أي مخالفات أو تغييرات طرأت على البرنامج.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	5	20.8	20.8	20.8
موافق	18	75.0	75.0	95.8
موافق بشدة	1	4.2	4.2	100.0
Total	24	100.0	100.0	

تقوم لجنة المراجعة بدراسة خطة عمل المراجع الداخلي ومدى توافقها مع أهداف المصرف.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	4	16.7	16.7	16.7
موافق	18	75.0	75.0	91.7
موافق بشدة	2	8.3	8.3	100.0
Total	24	100.0	100.0	

تقوم لجنة المراجعة بمناقشة الاستنتاجات التي توصل اليها المراجع الداخلي المسؤول عن عملية المراجعة.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	6	25.0	25.0	25.0
محايد	8	33.3	33.3	58.3
Valid موافق	7	29.2	29.2	87.5
موافق بشدة	3	12.5	12.5	100.0
Total	24	100.0	100.0	

تعمل لجنة المراجعة الداخلية بمتابعة النتائج والتوصيات التي اقترحتها المراجع الداخلي قد تم اتخاذ إجراءات مناسبة اتجاهها.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	8	33.3	33.3	33.3
محايد	4	16.7	16.7	50.0
Valid موافق	10	41.7	41.7	91.7
موافق بشدة	2	8.3	8.3	100.0
Total	24	100.0	100.0	

تتأكد لجنة المراجعة من قيام إدارة المراجعة الداخلية بمناقشة نتائج وتوصيات عملية المراجعة مع المستويات الادارية المختلفة.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
محايد	7	29.2	29.2	29.2
Valid موافق	16	66.7	66.7	95.8
موافق بشدة	1	4.2	4.2	100.0
Total	24	100.0	100.0	

تعقد لجنة المراجعة اجتماعات مع المراجع الداخلي للتنسيق في المجالات التي تغطيها عملية المراجعة في جميع مراحلها.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	8	33.3	33.3	33.3
Valid محايد	6	25.0	25.0	58.3
موافق	10	41.7	41.7	100.0
Total	24	100.0	100.0	

المتوسطات المرجحة

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
تعمل لجنة المراجعة على فحص الخطط المعتمدة لعملية المراجعة من قبل إدارة المراجعة الداخلية	24	3.00	5.00	3.8750	.44843
تتأكد لجنة المراجعة من أن إدارة المراجعة الداخلية تتابع تطبيق برنامج المراجعة المعد سابقاً ومتابعة أي مخالفات أو تغييرات طرأت على البرنامج.	24	3.00	5.00	3.8333	.48154
تقوم لجنة المراجعة بدراسة خطة عمل المراجع الداخلي ومدى توافقها مع أهداف المصرف.	24	3.00	5.00	3.9167	.50361
تقوم لجنة المراجعة بمناقشة الاستنتاجات التي توصل إليها المراجع الداخلي المسؤول عن عملية المراجعة.	24	2.00	5.00	3.2917	.99909
تعمل لجنة المراجعة الداخلية بمتابعة النتائج والتوصيات التي اقترحتها المراجع الداخلي قد تم اتخاذ إجراءات مناسبة اتجاهها.	24	2.00	5.00	3.2500	1.03209
تتأكد لجنة المراجعة من قيام إدارة المراجعة الداخلية بمناقشة نتائج وتوصيات عملية المراجعة مع المستويات الإدارية المختلفة.	24	3.00	5.00	3.7500	.53161
تعقد لجنة المراجعة اجتماعات مع المراجع الداخلي للتنسيق في المجالات التي تغطيها عملية المراجعة في جميع مراحلها.	24	2.00	4.00	3.0833	.88055
Valid N (listwise)	24				

المتوسط المرجح العام

Descriptive Statistics

	N	Minimu m	Maximu m	Mean	Std. Deviation
دور لجنة المراجعة في اداء وظيفة المراجعة الداخلية	24	3.1	4.7	3.571	.4378
Valid N (listwise)	24				

المحور الخامس: دور لجنة المراجعة في ادارة المراجعة الداخلية

Frequency Table

تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن هناك قائمة بأهداف وسلطات ومسئوليات لإدارة المراجعة
الداخلية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	1	4.2	4.2	4.2
موافق	22	91.7	91.7	95.8
موافق بشدة	1	4.2	4.2	100.0
Total	24	100.0	100.0	

تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من ان إدارة المراجعة الداخلية تضع خطط لإدارتها تمكنها من تنفيذ
المسئوليات الخاصة بها.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	3	12.5	12.5	12.5
موافق	19	79.2	79.2	91.7
موافق بشدة	2	8.3	8.3	100.0
Total	24	100.0	100.0	

تعمل لجنة المراجعة من التأكد من إدارة المراجعة الداخلية وتضع سياسات وإجراءات مكتوبة كدليل عمل للعاملين في إدارة المراجعة الداخلية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	3	12.5	12.5	12.5
موافق	15	62.5	62.5	75.0
موافق بشدة	6	25.0	25.0	100.0
Total	24	100.0	100.0	

تتأكد لجنة المراجعة من وجود برنامج لاختيار وتطوير الموارد البشرية لإدارة المراجعة الداخلية مع وضع نظام للحوافز باستمرار.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق	2	8.3	8.3	8.3
محايد	10	41.7	41.7	50.0
موافق	8	33.3	33.3	83.3
موافق بشدة	4	16.7	16.7	100.0
Total	24	100.0	100.0	

تقوم لجنة المراجعة بتقييم أداء أفراد المراجعة الداخلية على الأقل سنوياً.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق	2	8.3	8.3	8.3
محايد	9	37.5	37.5	45.8
موافق	10	41.7	41.7	87.5
موافق بشدة	3	12.5	12.5	100.0
Total	24	100.0	100.0	

تعمل لجنة المراجعة بإعطاء النصح والإرشاد للمراجعين الداخليين.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	4.2	4.2	4.2
غير موافق	5	20.8	20.8	25.0
Valid محايد	11	45.8	45.8	70.8
موافق	3	12.5	12.5	83.3
موافق بشدة	4	16.7	16.7	100.0
Total	24	100.0	100.0	

تعمل لجنة المراجعة في تحقيق التعاون والتنسيق بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	4.2	4.2	4.2
غير موافق	2	8.3	8.3	12.5
Valid محايد	7	29.2	29.2	41.7
موافق	12	50.0	50.0	91.7
موافق بشدة	2	8.3	8.3	100.0
Total	24	100.0	100.0	

المتوسطات المرجحة

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن هناك قائمة بأهداف وسلطات ومسئوليات لإدارة المراجعة الداخلية.	24	3.00	5.00	4.0000	.29488
تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من ان إدارة المراجعة الداخلية تضع خطط لإدارتها تمكنها من تنفيذ المسؤوليات الخاصة بها.	24	3.00	5.00	3.9583	.46431
تعمل لجنة المراجعة من التأكد من إدارة المراجعة الداخلية وتضع سياسات وإجراءات مكتوبة كدليل عمل للعاملين في ادارة المراجعة الداخلية.	24	3.00	5.00	4.1250	.61237
تتأكد لجنة المراجعة من وجود برنامج لاختيار وتطوير الموارد البشرية لإدارة المراجعة الداخلية مع وضع نظام للحوافز باستمرار.	24	2.00	5.00	3.5833	.88055
تقوم لجنة المراجعة بتقييم أداء أفراد المراجعة الداخلية على الاقل سنوياً.	24	2.00	5.00	3.5833	.82970
تعمل لجنة المراجعة بإعطاء النصح والإرشاد للمراجعين الداخليين.	24	1.00	5.00	3.1667	1.09014
تعمل لجنة المراجعة في تحقيق التعاون والتنسيق بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين.	24	1.00	5.00	3.5000	.93250
Valid N (listwise)	24				

المتوسط المرجح العام

Descriptive Statistics					
	N	Minimu m	Maximu m	Mean	Std. Deviation
دور لجنة المراجعة في ادارة المراجعة الداخلية	24	2.9	5.0	3.702	.5260
Valid N (listwise)	24				

المتوسط المرجح العام لكل المحاور

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Z	24	3.2	4.9	3.669	.4301
Valid N (listwise)	24				

Correlations						
		دور لجنة المراجعة في استقلالية المراجعة الداخلية	دور لجنة المراجعة في الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي	دور لجنة المراجعة في مجال عمل المراجعة الداخلية	دور لجنة المراجعة في اداء وظيفة المراجعة الداخلية	دور لجنة المراجعة في ادارة المراجعة الداخلية
اجمالي المحاور	Pearson Correlation	.841	.909	.900	.744	.834
	N	24	24	24	24	24
	الترتيب	3	1	2	5	4

ABSTRACT

This study aimed at identifying the role of auditing committees in improving the function of the internal auditing in the Libyan commercial banks in the eastern region from the point of view of the internal auditors by answering the main question of the study, which states: "**Does the Audit Committee play a role in improving the internal audit function in the Libyan commercial banks?**" It consists of five questions:

Do auditing committees support the independence of the internal auditing department?

Are auditing committees increasing the professional competence of internal auditing?

Do the committees follow up on internal auditing work?

Are auditing committees verifying the performance of the internal auditing function?

Do audit committees follow the internal audit department?

In order to achieve the objective of the study, the researcher followed the descriptive analyzed method through the secondary resources, by auditing the literature of accounting and auditing and the previous studies that connected to the subject of the study. Based upon that, the theoretical frame of the study is established, and the primary resources by using questionnaire form for collecting data relating to the study. The study relied on the method of comprehensive survey. The data that was collected has been analyzed by using the descriptive statistic, where the results showed that there are a role for the auditing committees in improving the function of the internal auditing in the Libyan commercial banks, subject of the study, through support and enhance the independence of the internal auditing and increase the professional efficiency for the internal auditor, and the auditing committee follow up the region of work of the internal auditing and getting sure of the performance of the internal auditing function.



**The role of auditing committees in
improving the internal audit function
according to the professional performance
standards from the point of view of internal
auditors**

(Applied study on commercial banks)

By

Kandeel Hamado Ghaith Kandeel

Supervisor

Dr. Masoud Abdulhafeed Al-Badri

A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for degree of
Master of Accounting

Benghazi University

Faculty of Economics

November 2017